

# التدريب والارشاد، صياغة السياسات والقوانين ووضع خطط العمل المتعلقة بالزراعة الحضرية

المحرر: د. سلوى طعمة طوق



التدريب الاقليمي وتشارك المعلومات في مجال الزراعة الحضرية في الشرق الاوسط وأفريقيا الشمالية  
٢٠٠٥-٢٠٠٦: افراد الهيئة التدريسية والمشاركون، في امانة عمان.

بالإضافة الى هذا العمل التنسيقي والتثقيفي لأصحاب الشأن، يفترض توسيع الخدمات التعليمية والمؤسسات التدريبية وزيادة عدد المدربين. ويتم ذلك من خلال وضع محاضرات ومواد للتدريب وتدريب المدربين كما ومن خلال نشاطات تهدف إلى إدخال التدريب على الزراعة الحضرية في صلب برنامج المنظمات، والتأثير على التمويل للتمكن من متابعة النشاطات التدريبية. فمن الضروري هنا، وضع قوانين وأنظمة جديدة لتعزيز الزراعة في المدن. ويفترض من ذلك أن تساهم الزراعة الحضرية مساهمة مهمة في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لنمو الحضري المستدام. إلا أن الكثير من المزارعين الحضريين حول العالم يعملون من دون إدراك رسمي للنشاط الأساسي الذي يؤمن لهم رزقهم، ويفتقرون للمساعدة البنيوية للسياسات والتشريعات المناسبة. فيقضي التحدي، بالنسبة إلى الزراعة الحضرية، بأن تصبح الزراعة جزءاً لا يتجزأ من التطور الحضري وبأن يتم اعتبارها فائدة اجتماعية واقتصادية وبيئية أكثر من اعتبارها عائقاً. أصبح الاهتمام بالزراعة الحضرية يتزايد في مدن الشمال والجنوب على حد سواء، كما أصبح يرتفع بسرعة عدد المدن التي تعيد النظر بسياساتها المتوفرة، أو التي تعيد صياغة سياسات جديدة متعلقة بالزراعة الحضرية. بناء عليه، يسعى هذا العدد من مجلة الزراعة الحضرية إلى مساندة هذه المبادرات من أجل تأمين أمثلة تطبيقية عن صياغة السياسات الزراعية، وعن وضع الخطط حول الزراعة الحضرية.

بوضع خطة تدريب وخدمات موسعة في القطاعات الحكومية والبلدية والجامعية وفي القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية ويقضي هكذا هذا التحدي تأمين الارشاد الزراعي المتعلق بالإنتاج المحافظ عليا البيئية وتقنيات التسويق والتصنيع التي يمكن تطبيقها في مناطق محصورة والتي ترتبط باستعمال آمن للموارد الحضرية، كالفواكه العضوية، والمياه المبتذلة، والتعدد الوظيفي للأرض (ونعطي مثالاً على ذلك: المزج بين الزراعة الحضرية والترفيه، إدارة المناظر الطبيعية وتخزين الماء، وقد تمت معالجة هذه المواضيع في العدد السابق من هذه المجلة). فضلاً عن ذلك، يتعين على الارشاد الزراعي والمناهج التدريبية أن تتكيف مع الظروف الحضرية. إلى جانب تدريب المزارعين وصغار مقاولي الزراعة الحضرية، أصبح من الضروري تطوير سياسات وقوانين جديدة لتعزيز هذه الزراعة، خاصةً لأن هذه السياسات أصبحت ممثلة بالمعنيين في القطاعات البلدية، والمنظمات الزراعية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث، والمنظمات الحكومية. وأصبح من الضروري أيضاً أن يشترك أصحاب الشأن هؤلاء في عمليات متعددة الأطراف لصياغة السياسات ووضع خطط العمل وتطبيقها على الزراعة الحضرية. ويتم كل ذلك بطريقة أسهل، من خلال تنظيم عدد من النشاطات التدريبية وتطبيقها مما يتناسب مع حاجات أصحاب الشأن من خلال حلقات دراسية حول سياسة التوعية، ودورات تدريبية حول: التشخيص، تقييم الزراعة الحضرية ووضع خطط لها، دراسة الوضع، زيارات ميدانية، وتعلم عن بعد.

الزراعة الحضرية مفهوم يتميّز بتغيّر مستمر، وهو يضم تنوعاً في أنظمة سبل العيش من إنتاج موارد الرزق واستهلاكها على المستوى المنزلي إلى التجارة الزراعية. وتطبق هذه الزراعة الحضرية في مواقع مختلفة، وتحدث في ظل ظروف اجتماعية وسياسية متبدلة وفي ظل أنظمة سياسية متغيرة. ويعتبر التنوع في الزراعة الحضرية من أهم مميزاتهما، بما أنها تتكيف مع حالات حضرية متنوعة وتخدم حاجات مجموعة متنوعة من أصحاب الشأن.

لم تعد الزراعة الحضرية ظاهرة جديدة في مدن عصرنا هذا بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الحضرية كاستراتيجية تعتمد التخفيف من حالات الفقر وتنمية الإنتاجية والمداخيل وخلق فرص عمل وحماية البيئة. لم تندمج الزراعة الحضرية إلا نادراً مع التخطيط وصياغة السياسات. فضلاً عن ذلك يواجه المزارعون الحضريون نقصاً في المعلومات التقنية مقارنةً بزملائهم في الريف، ويعود السبب أحياناً إلى حداثة عملهم في المجال الزراعي أو إلى أن البيئة التي يزرعون فيها جديدة وغير مألوقة.

تتعدّد المواد المكتوبة المتوفرة عن التدريب الزراعي الحضري وامتداداته. وتشير بعض المصادر إلى أن المزارعين الحضريين يتمتعون بحماس شديد ويتوصلون إلى ابتكارات مبدعة (الزراعة في الماء، الزراعات الحمّية، الري بالتنقيط، الزراعة على السطوح، إعادة استعمال النفايات العضوية والمياه المبتذلة) ويجربون منتجات جديدة وتقنيات لم تعتمد في الزراعة الريفية التقليدية. لكن البعض يتصور أن المزارعين الحضريين لا يهتمهم كثيراً اختبار وسائل جديدة.

من أهم العوامل التي قد تبرر هذا التصرف: عدد المزارعين الحضريين المحدود، الوضع غير المستقر بالنسبة إلى استعمال الأرض وربما النقص في الارشاد الزراعي للمزارعين الحضريين الذي يحدّ في تطور التكنولوجيا الزراعية الحضرية. تتواجد معظم مراكز الارشاد الزراعي الرئيسية ومؤسسات التدريب والبحث في المدن إلا أن المنتجين الزراعيين الحضريين يضطرون غالباً إلى اللجوء لتلك الخدمات، حيث أن المؤسسات المعنية بالتدريب والبحث لا تهتم كثيراً بالزراعة الحضرية وحيث أن المزارعين يفترقون إلى التنظيم في عملهم. ونواجه تحدياً مهماً في السنوات القادمة يقضي

لقوانين صعبة ومعقدة. لذا، فإنها غالباً ما تكون مجهزة بوسائل الري، وتعتمد على طرق انتاجية متطورة، مما يجعل منها مصدراً كبيراً للإنتاج.

أما في الجزائر، فهناك تديران بيدوان مهمين للحفاظ على مجموعة مساحات طبيعية وتطويرها في الوسط الحضري والقريب من المدينة، هما: ضمان السلطات العامة للزراعيين ووجود مخطط توجيهي لحماية المناظر الطبيعية (خطة خضراء). يعطيان هذان التديران منزلة حضرية للمساحات الخضراء ويحددان مكانها في التخطيط الحضري. فهما أداة أساسية من أجل إدارة فعالة للمناطق الخضراء تعيد للمنظر الطبيعي المكانة التي يستحقها في المجتمع.

ويتضمن هذا العدد مجموعة من المواد التي أعدت للمحاضرات في الدورة التدريبية التي جرت في لبنان وسوريا والأردن في ايلول ٢٠٠٥، وعرضا لنتائج بعض المشاريع الريادية والتمهيدية التي تبعت ذلك، ويجري العمل على تنفيذها الآن.

سنكون ممتنين إن أرسلتم لنا تعليقاتكم ونرحب بالمقالات عن تجاربكم الخاصة في صياغة السياسات ووضع خطط العمل حول الزراعة الحضرية في مدن أخرى.

وفي الصفحة الأخيرة من هذا العدد، ستقرأون عن المواضيع التي نرغب في معالجتها داخل مجلة الزراعة الحضرية في السنة المقبلة. نتوق لتلقي مساهماتكم في الأعداد القادمة.

"دوبلينغ" و"زوي" في هذه المجلة تشرح عملية صياغة السياسة التي توضحها تجربة بعض شركاء شبكة مراكز الزراعة الحضرية والامن الغذائي الذين يساهمون، منذ العام ٢٠٠٥، في ما يسمى بصياغة السياسات المتعددة المعنيين وتخطيط الاعمال حول الزراعة الحضرية في ١٢ مدينة. تؤمن هذه المساهمة هكذا، لمحة عامة عن المنهجية المعتمدة وتقدم عرضاً للدروس التي تعلموها من خلال إجراءات التخطيط تلك.

ويعزز تطبيق السياسات المتعددة المعنيين، احتمال التوصل للبيالاستراتيجيات الفعالة وتطبيقها بنجاح، من أجل تطوير زراعة حضرية آمنة ومستدامة.

كما لاحظ قراؤنا، فإن هذه المجلة تحتوي مقاليتين وقد اختيرت من العدد ١٦ من المجلة الانكليزية التي تصدر باللغات الاجنبية والتي تتناول المحور الآتي: "صياغة السياسات والقوانين المتعلقة بالزراعة الحضرية".

بعد هاتين المقاليتين سيقدم هذا العدد من المجلة دراسات حول الحاليتين، من تونس والجزائر، تُشرح فيها السياسات والقوانين المتعلقة بالزراعة الحضرية، وتُعرض الزراعة الحضرية في المدينتين هاتين. ففي تونس، تخضع الزراعة الحضرية داخل العمران لقوانين تحميها في اطار تصنيف يعتبرها اما مناطق مربية عمومية، او غابات تخضع لقانون حماية الأراضي الزراعية. هذه الأراضي كلها لا يمكن استعمالها لأغراض غير زراعية. ويخضع تغيير صبغة هذه الأراضي

يتضمن هذا العدد مقالات عدة تتناول مدن من منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومقالين تمهيديين يعرضان التجارب حول العالم.

يمكن وصف السياسة بشكل عام، على أنها مسار عمل تبنته حكومة ما لإحداث بعض التغييرات في قرارات أصحاب الشأن في ذلك المجتمع وفي تصرفاتهم من اجل التوصل إلى تحقيق بعض الأهداف. يعتبر بعضهم غالباً أن السياسة مجرد مجموعة قوانين وأنظمة لكن إن تصفحنا هذه المجلة نلاحظ أن كلمة سياسة مستعملة في الإطارين معاً، فتشير إلى تطور القوانين وتطبيقها، وتستعمل كمزيج من أدوات تنظيمية متنوعة، بما فيها التدابير القانونية والاقتصادية والتعليمية والتخطيط والتطبيق المناسب والمراقبة.

تبرز من خلال مساهمة Zeeuw et al " زوي وشركاه" في هذا العدد، العوامل المهمة التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند صياغة اية سياسة حول الزراعة الحضرية ويتم التركيز في هذه المساهمة على التدابير المحتملة المرتبطة بالسياسة.

تتطور السياسات وتختلف حسب حالة المدينة وظروفها. إنها عملية تؤثر على اصحاب الشأن، من اجل مد شبكات اتصال وجمع الناس معاً وإجراء أبحاث وما شابه. ويتعين على هذه العملية أن تؤدي إلى التعريف بالمشكلات الانسانية والاجتماعية الراهنة والى الاستشارة والتصميم وكتابة اقتراحات لمشاريع سياسية جديدة والموافقة على هذه السياسة وتنفيذها.

إن مساهمة Dubbeling and Zeeuw

## في هذا العدد:

المنزلية في المناطق الفقيرة، مدينة عمان  
اطار رقم ٦: مشروع استعمال مياه الأمطار في ريّ مساحات صغيرة من الخضار والأشجار المثمرة بمدرسة "الفردوس" بمدينة أريانة - تونس الكبرى

- صياغة سياسات التفاعل من أجل تنمية زراعة حضرية مستدامة

- مسارات العمل للسياسات البلدية المتعلقة بالزراعة الحضرية

- في ستيف (الجزائر): أشجاراً لمدينة مستدامة

- التداخل بين الأنشطة الزراعية و العمران وتصنيف الأراضي الزراعية

الحضرية بالبلاد التونسية

- التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في مجال الزراعة الحضرية في الشرق الاوسط وأفريقيا الشمالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦: مشروع مبادرة "المدن تغذي الناس" لمركز الأبحاث والتنمية الدولي، وتطبيقه وحدة البيئة والتنمية المستدامة في كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الاميركية في بيروت

اطار رقم ١: الابعاد البيئية للزراعة الحضرية: تاثيرات وتفاعلات البيئة والزراعة

اطار رقم ٢: الولوج إلى الأرض في الزراعة الحضرية

اطار رقم ٣: الأنظمة الزراعية

اطار رقم ٤: مشروع تطوير وتأسيس مركز الزراعة الحضرية في غزة، فلسطين

اطار رقم ٥: مشروع انتاج نباتات طبية، صبارية وعطارية لتطوير الحدائق



الأرض الزراعية داخل المدن: هل من قانون يحميها؟ أرض زراعية مهددة بالزوال في بيروت

# التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في مجال الزراعة الحضرية في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ :

مشروع مبادرة "المدن تغذي الناس" لمركز الأبحاث والتنمية الدولي،  
وتطبقه وحدة البيئة والتنمية المستدامة في كلية الزراعة والعلوم الغذائية  
في الجامعة الاميركية في بيروت.

امتدت الواحدة منها يومين وبفضل العديد من الجلسات الخاصة الاقصر مدة، إضافة الى ٦ زيارات ميدانية مع حالات معدة بشكل خاص للدراسة، تم بحث مواضيع الزراعة الحضرية بطريقة معمقة، وطوّرت أبحاث المشاركة واستراتيجيات التدخل. ولا يقتصر المشروع على محاضرات تدريبية، فالأخيرة كانت الأساس مع العديد من الأنشطة الإضافية. وتعتبر المحاضرات، بحد ذاتها، محركاً للأنشطة الأخرى التي سترتبط بها، تُضاف إليها، أو تُستوحى. وقد طلبت مقترحات الأبحاث العملية والتدخل الملموس من فرق الدول المشاركة بُعيد انتهاء المحاضرات، وعُرضت مبالغ أساسية على ٦ منها للبدء بمشاريع تمهيدية يجري العمل على تنفيذها الآن. سيتضمن هذا مقال بعض من المواد المعدة لهذه المحاضرات (اطار رقم ١ و ٢ و ٣) ونتائج المشاريع الريادية والتمهيدية التي تبعت ذلك (اطار رقم ٤ و ٥ و ٦).

أدت أسباب عديدة الى الإقرار بأهمية الزراعة في المدن وتعزيز تطويرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لذلك كان من المنطقي أن يعمد مركز الأبحاث والتنمية الدولي الى جعلها المنطقة الرابعة التي يركز فيها محاضرات تدريبية في الزراعة الحضرية؛ وقد قضى الهدف الشامل لهذه المحاضرات بالمساهمة في تقوية هذه الزراعة، ومنحها الإطار المؤسسي في مجال التنمية الحضرية المحلية والوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ألقيت المحاضرات باللغة العربية على مدى ثلاثة أسابيع في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ وكانت متنقلة بين بيروت ودمشق وعمان. وقد اختيرت فرق متعددة من أطراف معنية، ومختلفة، تنتمي الى ٨ بلدات أو مدن في المنطقة لحضور هذه المحاضرات. وبفضل سلسلة من ٥ وحدات تعليمية،

بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من نمو السكان الحضري، إلا أن ٨٨ في المائة من موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المتوسط تخصص للقطاع الزراعي، مع تخصيص ٧ في المائة فقط للاستهلاك المنزلي. وتتفاقم مشكلة ندرة المياه نتيجة زيادة تدهور نوعيتها، ما يؤثر بصفة رئيسية على الفقراء في المنطقة (ثمن الماء في الحواضر هو على الأقل ١٠ أضعاف ثمنه في القرى).

ويهدد المنطقة أيضا فقدان الأراضي الزراعية، وزيادة تدهور السواحل التي تنشأ بصفة رئيسية عن الممارسات الزراعية التي لا يمكن استدامتها، والمنافسة غير المحكومة للحصول على الأراضي والموارد البحرية. وتتكلم الأرض المحصولية الدائمة، التي تقل مساحتها حاليا عن ٦ في المائة من إجمالي مساحة الأرض، بسبب تدهور الأراضي الخطير والجفاف المتكرر. وتمثل المشكلات الصحية المتعلقة بالتلوث، ولاسيما في المراكز الحضرية والصناعية، تحديا آخر. وتشمل الأسباب، مستودعات النفايات المفتوحة في البلديات؛ واستخدام البنزين الذي يحتوي على الرصاص في أسطول سيارات قديمة رديئة الصيانة، والاستخدام غير الكفء لأنواع الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء؛ وانبعاثات الهباء وأكسيد الكبريت من الصناعة. وأخيرا، يحول ضعف المؤسسات البيئية والإطارات القانونية دون مواجهة البلاد بدرجة كافية للتحديات البيئية مثل تلك التي وصفت أعلاه.

## التفاعل بين الزراعة الحضرية والبيئة

### مجال التفاعل

مجال التفاعل الأساسي لتأثير البيئة على الزراعة الحضرية هو عامل الهواء، والماء والتربة؛ بينما تأثير الزراعة الحضرية على البيئة هو من خلال دراسة الهواء، والماء، والتربة، والتنوع الحيوي وتنسيق المشاهد.

## الابعاد البيئية للزراعة الحضرية: تاثيرات وتفاعلات البيئة والزراعة

شادي حمادة

### تعريف البيئة:

البيئة هي الوسط المحيط بالإنسان الذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية، البشرية منها وغير البشرية؛ فالبيئة تعني كل ما هو خارج عن كيان الانسان، وكل ما يحيط به من موجودات. فالهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط بها من كائنات حية أو من جماد، هي من عناصر البيئة التي تعيش فيها، والتي تعتبر الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة. والبيئة في أبسط تعريف لها هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم.

يوجد نوعان من البيئة:

- بيئة مادية (الهواء - الماء - الأرض)

- بيئة بيولوجية، غير مادية (النباتات - الحيوانات - الإنسان)

### العوامل الدافعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على الرغم من التحسينات الكبيرة والمنتظمة خلال العقد الماضي، سوف تستمر أجيال المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة تحديات بيئية خطيرة، تشمل انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية، وفقدان الأراضي الزراعية، والمشكلات الصحية المرتبطة بالتلوث، وضعف المؤسسات البيئية والإطارات القانونية. تعد هذه الدول من أكبر الدول من حيث زيادة نسبة السكان (٨٢)، بالإضافة إلى نسبة زيادة الحواضر التي تتعدى (٢٣٪) في حين لا تصل في الدول المتقدمة إلى ٩٢٪؛ ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد السنوي من موارد المياه المتجددة من مستويات عام ١٩٩٧ التي بلغت ١٠٤٥ مترا مكعبا إلى ٧٤٠ مترا مكعبا



ميكروبات مفيدة تقوم بتفتيت العناصر التي لا يقدر النبات إستهلاكها إلا بعد التفتيك، ما يؤدي إلى تأمين عنصر النتروجين الأساسي حتى من الهواء (البقوليات تقوم بامتصاص النتروجين من الهواء وتثبته في التربة).

وعلى العكس تماماً، فإن التراب الملوث يقلل الإنتاج (قلة العناصر الأساسية) ويؤدي إلى إصابة الإنسان بالأمراض على المدى الطويل.

### ٣- تأثير الماء على الزراعة الحضرية:

من المؤكد أن المياه النظيفة التي تحتوي على العناصر الأساسية تؤمن زيادة الإنتاج، وتسرع عملية النمو، وتزيد أيضاً أنواع المنتوجات، وإمكانية زرع المحاصيل التي تحتاج إلى مياه كثيرة، بالإضافة إلى القدرة على زيادة عدد الحيوانات. ولا تشجع قلة الماء سكان الحواضر على مزاوله الزراعة، فيفضلون إدخارها للشرب والحاجات المنزلية.

### ٤- تأثير الزراعة الحضرية على الهواء:

تعتبر الزراعة الحضرية من العوامل الأساسية في مكافحة تلوث الهواء المتزايد في المدن؛ فهي تخفّف من تزايد الكربون في الغلاف الجوّي (لأنها تحافظ على حاجز بين الهواء والأرض). وتسحب أوراق الأشجار ثاني أكسيد الكربون من الهواء، وتعيد إليه الأوكسجين، فتقلل من تآكل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي التي تمثل الدرّج الواقي لكوكب الأرض والإنسان من الكثير من أنواع الأشعة الخطيرة على البشر والبيئة.

### ٥- تأثير الزراعة الحضرية على التربة:

تحافظ الزراعة الحضرية على التربة، فتمنع انجرافها من خلال الجذور التي تمتد داخل الأرض فتجعلها أكثر تماسكاً واستدامة، وتجدها في عملية إعادة المواد العضوية والحياة الميكروبية إليها. والأهم هو أنها تؤمن إستعمال فعال للأراضي (استعمال الأراضي غير الصالحة للسكن، كالمساحات الشاسعة خلف المطارات، والمساحات الصغيرة بين المباني). ويسهم التخلص الآمن من بعض النفايات وإستعمالها كأسمدة أو كطعام للحيوانات في الحد أيضاً من الأخطار البيئية.

ولكن الزراعة الحضرية، بالمقابل، تؤدي إلى تلويث التربة بالنيترات والمعادن الثقيلة بسبب الأسمدة وتكدس الأسمدة العضوية في المزارع التي تقوم بتربية الحيوانات بشكل مكثف (التسرّب إلى عمق التربة). كما يزيد الرعي الجائر وعدم إحترام الأنظمة الرعوية من انجراف التربة والاحياء إلى التصحر..

### ٦- تأثير الزراعة الحضرية على المياه:

تتزايد كميات مياه الصرف الصحي (تقدر بمليارات الأمتار المكعبة سنوياً) بصفة مطردة مع تزايد عدد السكان في المدن والمناطق الحضرية وشبه الحضرية نتيجة للزيادة السكانية بالإضافة إلى الهجرة من المناطق الريفية. وتتيح إعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة إمكانيات إضافية مهمة، لم تكن متاحة من قبل بالنسبة إلى بلدان المينا، حيث تخضع أكثر أراضيها لظروف المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتصف بشح الموارد المائية؛ وبذلك تكون قد وفّرنا تلك المياه العذبة لاحتياجات أسمى. ومن جهة أخرى لا تُسهم إعادة إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في التخلص الآمن فقط من مياه الصرف الصحي التي تشكل بحد ذاتها مشكلة كبيرة، بل يؤدي أيضاً إلى الحصول على عوائد اقتصادية، وزيادة في دخل العاملين من مختلف التخصصات، والمساهمة في مجابهة التكاليف الكبيرة لإنشاء محطات الصرف الصحي. ومن أهم الفوائد المحافظة على السلامة البيئية، وعلى الموارد الطبيعية، وخصوصاً المجاري المائية والبحيرات، من التلوث، حيث يتم حالياً التخلص من مياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة في أغلب دول المنطقة عبر القنوات المائية، والبحيرات والمناطق البحرية.

### فهم التفاعلات بين الزراعة الحضرية والبيئة

× عدة مركبات تستعمل لفهم العلاقة بالبيئة، مثل تحليل أنظمة الإنتاج والقوة الدافعة، والحالة وردة الفعل.

× هذا الأخير مركب مبسط سوف يتم استعماله في هذا التدريب الإقليمي لتحديد التفاعلات.

تضغط القوة الدافعة على البيئة، مؤثرة في نوعية الموارد الطبيعية وكميتها.

تُعزى الحالة إلى تغيرات الشروط البيئية.

تمثل ردة الفعل الأنشطة المتبعة لمواجهة التغيرات.

### قياس تفاعلات الزراعة الحضرية والبيئة

تقييم الأثر البيئي يقدم دراسة شكلية متقدمة تستعمل للتنبؤ بالعواقب البيئية في مشروع تقدمي مطروح للتنفيذ، فهو:

× يتنبأ بالتأثيرات البيئية للمشروع

× ويطرح الحلول لتخفيف التأثيرات

× ويقدم الطروح لأصحاب القرار

تستعمل المؤشرات البيئية القومية في تقييم الأثر البيئي. وهذه المؤشرات هي إما بيوفزيائية ( المياه، الحيوانات، الأراضي المحمية، استعمال الأسمدة...) وإما اجتماعية واقتصادية (تغير استعمال الأراضي، النسبة السكانية...)

تقيم المؤشرات بناء على مقاييس عديدة كالأهمية، والحالة الحاضرة والإدارة.

### طرق التنظيم والمعالجة

ستبين لنا المراحل اللاحقة مخاطر البيئة على الزراعة الحضرية، ومخاطر الزراعة الحضرية على البيئة. ومن الطبيعي العمل لتدارك الأخطار للإفادة من إيجابيات هذه الزراعة، ولجعلها أكثر استدامة. الحلول هي إما إحتياجات المزارعين والمستهلكين أو سياسات حكومية وبرامج ومشاريع، وأما، أيضاً، خبرات الجامعات والمنظمات غير الحكومية. ولا تكفينا الحلول، فعلياً أن نراقب وندقق للمحافظة على الإيجابيات. وقد قامت دول عدة بالتصدي للمشاكل بسن قوانين بيئية صارمة (تنظيم إستعمال الأسمدة والمبيدات) تكبد المزارع تكاليف لا يستهان بها.

### ١- تأثير الهواء على الزراعة الحضرية:

لا يحتوي الهواء النظيف على الغبار والعناصر السامة المتزايدة خصوصاً في مواقع الحضر، ما يساعد الزراعة الحضرية على النمو بشكل سليم وسريع، فنتج المزارع منتوجات صحية لا تشكل خطراً على سكان الحواضر، وبالإضافة إلى ذلك يقلل هذا الهواء النظيف نسبة إصابة المواشي بالأمراض. كما يمكننا القول إن حرارة الطقس المعتدلة تساعد على تحسين نسبة الإنبات المثوية بعد الزرع، وتؤمن مناخاً ملائماً لتربية الحيوانات، فتقلل من الإجهاد وكمية استهلاك المياه، فيوفرها لحاجات أسمى. وكذلك تقلل الرطوبة المتدنية نسبة الإصابة بالأمراض الناتجة عن الهواء ( مثلاً: العفن الرمادي والملفحة النارية) التي تكبد مزارعي الحواضر تكاليف باهظة لمكافحتها.



### ٢- تأثير التربة على الزراعة الحضرية:

التربة عامل أساسي للزراعة الحضرية. تتحلل التربة النظيفة بقله نسبة الأمراض الناتجة عن التراب، فيتم إنتاج نبات صحي ومنتوجات صحية خالية من المعادن الثقيلة. بالإضافة إلى ذلك، يسرع وجود العناصر اللازمة في التربة عملية النمو، ويزيد الإنتاج. وتحتوي التربة على

## ٧- تأثير الزراعة الحضرية على التنوع الحيوي:

تحافظ الزراعة الحضرية على التنوع الحيوي، وتخلقه في المحاصيل الزراعية والتربية الحيوانية. ولا يتطلب الإنتاج الغذائي في حدائق المنازل والمدنية محاصيل محوَّرة وراثياً ليكون ناجحاً. فالزراعة الحضرية تحمي الأماكن البيولوجية من خلال الاستغناء عن تحويل الغابات والصحاري والمنحدرات الجبلية إلى أراض زراعية لتأمين الغذاء.

## ٨- تأثير الزراعة الحضرية على تنسيق المشاهد:

تنسيق المشاهد موضوع عام متعلق بكافة العوامل السابقة من هواء، وماء، وتربة، وتنوع حيوي.

تزيد الزراعة الحضرية من تنسيق المشاهد في المدن وإيجابياتها. فتصبح المدينة أكثر جمالاً وصحةً في أمين السكان. كما أن زيادة الأكسجين في الجو، وتقليل ثاني أكسيد الكربون، هما من العوامل المرتبطة بتنسيق المشاهد. لا يمكننا أيضاً أن ننسى المساحات الخضراء المتعددة الوظائف من التظليل، وخفض الحرارة، وتخفيف سرعة الهواء.

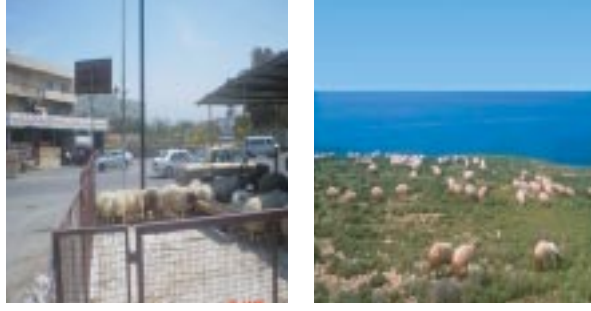
## ٩ حسنات و مشاكل تربية الحيوانات في الحواضر:

تعكس فوائد تربية الحيوانات في الحواضر كفاءة أكبر لاستغلال الأراضي، وتوفير فرص عمل حتى في المجالات التي تسبق الإنتاج نفسه أو تليه، وتقليل نفقات النقل، وتقليل النفقات الخاصة بصيانة الأراضي (السماذ العضوي)، وتوفير طعام طازج وقليل الكلفة لسكان الحواضر.

ومن الحسنات الأساسية لتربية الحيوان في الحواضر عملية تدوير المخلفات، بهذه العملية تقوم بتحويل عوامل مضرّة للبيئة ومكلفة للتخلص منها إلى مورد لإطعام الحيوانات.

والمشاكل الصحية، تليها المشاكل البيئية هي من أهم المشاكل لتربية

الحيوان في الحواضر. إن قرب الإنسان من الحيوان، كتريبته داخل المنازل، تعرض المرء للإصابة بالإمراض التي تنتقل من الحيوان إليه. من هذه الأمراض نحدد السل والطاعون وإنفلونزا الدجاج وهي أمراض مميتة



وهناك إمكانية كبيرة للإصابة بها.

ومن المشاكل البيئية التأثير على التنوع الحيوي من جرّاء الرعي الجائر وتلوث المياه والتربة من النيترات الذي يتراكم في المزارع الكبيرة ويسرب إلى داخل الأرض، مسبباً التلوث.

## تحضير خطة عمل

ستعزز خطة العمل نوعية عملية التقييم البيئي وفعاليتها، بالإضافة إلى إعداد أنظمة للرصد والتقييم لتفادي المخاطر. وسيتم اعتماد الهيكل المنطقي في تسلسل الخطة.

## الولوج إلى الأرض في الزراعة الحضرية

معز بوراوي

القاعدة العقارية للحقول الحضرية ؟ وما هي آثار هذا الزحف على طرق تنظيم العقار الزراعي؟ وما الدور الذي يمثله ممثلو القطاع العمومي والمحلي والمصممون الحضريون للسيطرة على هذا الزحف؟ و ما المكانة التي يمكن إسنادها إلى الأراضي الزراعية في مشاريع إحياء هذه المقاطعات الحضرية وتطويرها؟

عندما نصل إلى عناصر أجابات لمجموعة الأسئلة هذه، تتمثل أهداف هذا المقرر في وضع المعلومات، على ذمة المشاركين، لإعانتهم على:

- تحسين تحليل الإقتراحات، والقرارات، والأعمال في مجال التهيئة والتخطيط للميدان الزراعي الحضري المتعلق بجوار المدينة  
- إعادة التفكير في وجهة أخرى لمكانة الأراضي الزراعية في برامج تصميم المدن الشرق أوسطية والشمال إفريقية التي تعتبرها عادة مدخرات عقارية للتوسع العمراني المستقبلي

- إدراك أن حفظ النشاط الزراعي في الميدان الحضري لا يتعلق أساساً بنموه الإقتصادي، بل بقبالية إدماجه في جدول برنامج شامل لتهيئة الأقاليم الحضرية  
- إكتشاف عناصر جديدة لاستحداث مشاريع تأخذ في الاعتبار أن الزراعة أداة لتهيئة الهيكل الحضري

بُني تصميم هذا المقرر العام على عرض تحليل حالات ملموسة، ونظم في ثمانية دورات



الزراعة الحضرية بمدينة أريحا

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تتعرض لها مدن المينا منذ أكثر من أربعين عاما إلى تبدل أسوارها العتيقة، وامتداد رقعتها الأرضية على إقليم لا حدود له. ومع هذا التمدد، تتقلص الأراضي الزراعية الحضرية، وتضعف، بسبب استبعادها من نظم التخطيط الحضري لمدننا الحديثة.

لا تلقى مسألة الولوج إلى هذه الأراضي في برامج تنمية هذه المدن اهتماما كبيرا، على الرغم من أنها تمثل ركيزة محورية للإنتاج الغذائي وتنمية المجتمعات المحلية.

إن قضية الولوج إلى الأرض هامة جدا، لأنها تمثل دورا حيويا في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ولطريقة معالجتها في سياسات التهيئة الترابية الحضرية تأثير مباشر على نوعية حياة السكان وأمنهم. فقد يسبب الإخفاق في معالجة القضايا المتعلقة بالولوج إلى الأرض، وتنميتها، وإصلاحها، والتصرف بها، العديء من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تطرقنا إلى بعضها في عرض هذا المقرر.

ليس هذا المقرر غير حلقة من سلسلة الدراسات التي تبحث عن وضع أدوات عملية يمكن تقديمها للمسؤولون لإدارة الأراضي الزراعية الحضرية، بهدف مساعدتهم في معالجة التصرف فيها، ووضع حلول ملائمة لصيانتها وتطورها. ولتحقيق هذا الغرض، جعل هذا المقرر هدفه الأساسي على:

- توضيح أدوات التهيئة والتعمير الترابي وتحليلها لإبراز أهميتها في المحافظة على الأراضي الزراعية الحضرية.

- تعريف القيم الجديدة التي يركز عليها تطور مدن المينا الحديثة لبعث أنظمة فعالة ودائمة تصون الأراضي الزراعية الحضرية.

- وأخيرا، تحليل السياسات العمومية والمحلية المتعلقة بإدارة الأراضي الحضرية، للتعريف بإيجابيتها وسلبياتها، بحثاً عن الحلول المناسبة لتتمين هذه الإيجابيات والحد من السلبيات.

يطرح تكوين أشكال نوعية الزحف العمراني للتجمعات الحضرية الكبرى، في عصرنا هذا و في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عدداً من التساؤلات فما هي دوافع هذا الزحف المؤذي إلى تغيير

١. الفضاء الزراعي الحضري، والتحصن في الضواحي والمدن الحديثة (التعرف إلى الحقائق والقيم الجديدة التي يرتكز عليها تطور مدننا المعاصرة الحديثة).

٢. تنوع الفضاءات والأراضي الحضرية الخاضعة للممارسات الزراعية ومختلف أنماط الولوج إليها تحليل فضاء المدينة في مجمله للتفكير في إدراج الفضاءات الحضرية غير المستعملة من أجل غايات زراعية

٣. الأراضي الزراعية وتوسع البناء الحضري تحليل مسألة تقسيم الأراضي الزراعية أجزاء صغيرة، والتعرف إلى فوائده وعوائقه في تطور الزراعة الحضرية

٤. دراسة وتحليل السياسات العامة لإدارة الأراضي في مدن المينا، وآثارها على تنظيم الملكية الزراعية (تحليل هذه السياسات لإبراز أهميتها في التصرف والمحافظة على الزراعة الحضرية).

٥. دراسة وتحليل أدوات التصميم الحضرية (الأمثلة التوجيهية للتهيئة والتقسيم، مثال إشغال الأرض... إلخ لتعيين المكان الذي يمنحونه للنشاطات الزراعية والمتطلبات المفروضة لإدارة الأراضي الزراعية تحليل هذه الأدوات لإبراز أهميتها في التصرف والمحافظة على الزراعة الحضرية

٦. إستعمال أدوات التحليل الفضائي للتصرف في الأراضي الزراعية الحضرية تحليل هذه الأدوات لإبراز أهميتها في التصرف والمحافظة على الزراعة الحضرية

٧. درس حالتين استثنائيتين لإدارة الفضاءات الزراعية في أنظمة استغلال المقاطعات المتعلقة بجوار المدينة هضبة ساكلاي بفرنسا وسهل السيجومي بتونس تمكيننا من إيجاد حلول متماسكة بالمقارنة بين ما يفعل في الخارج وما يفعل في دولنا ، ولاسيما في مادة التصرف في الأراضي الزراعية

٨. كيف وبأية طريقة يمكننا أن نؤمن أحسن استقرار وتقويم للأراضي الزراعية في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟ (أهمية أخذ الرأي العام في الاعتبار لإدارة الأراضي الزراعية



توسع العمران بصفة عشوائية على الأراضي الزراعية في مدينة شيشوان وضواحيها في المغرب الأقصى



زراعات ورد محمية

× إجراء أبحاث داخل المزرعة.  
× الوصول إلى نتائج تتطابق مع أهداف المزارع وأسرته (ها) حسب إمكانياته (ها).

ومن خلال المشاكل التي يواجهها المزارع لا بد من إيجاد الحلول والمساعدات، واعتماد الإستراتيجيات والسياسات التي تتلاءم مع متطلباته (ها) من خلال المقاربة الشاملة ب دراسة الأنظمة الزراعية.

فالنظام عبارة عن سلسلة من العناصر المتعلقة والمتفاعلة والمتداخلة التي تعمل كلها كوحدة كاملة وموحدة للوصول إلى نتيجة محددة. ويقضي المبدأ الرئيس بأن يكون لكل عنصر من النظام تأثير مباشر أو غير مباشر على العناصر الأخرى.

ويعرف نظام الزراعة بأنه مجموعة من أنظمة الزراعة المختلفة التي تعتمد بصورة عامة على قواعد الموارد نفسها، وأنماط العمل، وسبل معيشة الأسر وما تواجهه من معوقات، والتي من المناسب وضع استراتيجيات وتدخلات متماثلة لها. واعتمادا على مستوى التحليل، يمكن أن يشمل نظام الزراعة بقعة جغرافية صغيرة (على مستوى حقل) أو كبيرة (على مستوى قرية أو مدينة أو منطقة)، كما أن نظام الزراعة يشمل أسرة واحدة أو أكثر.

ولقد تعددت التعريفات المتعلقة بتفسير الأنظمة الزراعية.

### الأنظمة الزراعية

سلوى طعمة طوق

لا يزال اقتصاد معظم الدول النامية يقوم على قطاع الزراعة الذي واجه عدة مشاكل، ولا سيما في القرن الأخير. لهذا السبب، راح الباحثون يمهدون لإعداد برامج تنمية قادرة على أن تحسن وضع المزارع وتزيد بالتالي إنتاجيته. غير أن النتائج لم تكن بحجم الأهمية المتوقعة، وبيات بالفشل. ولم تتمكن برامج التنمية من تحقيق أهدافها الأولية. ففي أغلب الأحيان لم يستفد المزارع، أو لم تحصل له استفادة طويلة، لأن هذه البرامج طرحت حلولاً مؤقتة أسفرت عن عودة المزارعين إلى مزاوله زراعتهم التقليدية عند إيقاف التمويل.

وقد أدى هذا الوضع إلى حث العاملين في مجال التنمية على فهم المشاكل التي نتجت عن تطبيق البرامج الإنمائية، وأثبتت النتائج أن عدم فعالية هذه الأعمال تعود بشكل مباشر إلى نقص في المعلومات الخاصة بالمزارع، وأسرته وأعماله والبيئة التي تحيط به.

واستناداً إلى ذلك، أخذ الباحثون يضعون برامج واستراتيجيات تتلاءم بصورة أكبر مع حاجات المزارع ومشاريعه. ومن المستلزمات الأساسية التي يجب أن تُراعى:

- × المقاربة الشاملة التي تأخذ في الاعتبار المزرعة والأسرة معاً.
- × المزج التكاملي للعناصر التقنية والاجتماعية والاقتصادية.



شтол زينة متنوعة (مختلف القياسات)



شجار زيتون غير مروية

**أما على مستوى المزرعة،** وهي بقعة جغرافية أكبر من الحقل، فينشأ نظام الإنتاج، وهو مجموعة من الأنظمة الفرعية (المحاصيل و/أو التربية الحيوانية). فالمزرعة هي مجموعة من الحقول تشمل نظاماً واحداً أو أكثر من المحاصيل الزراعية، ونظاماً واحداً أو أكثر من التربية الحيوانية، أو أنظمة تدمج النظامين معاً. فالنظام على مستوى المزرعة يسمى **نظام الإنتاج**.

من المهم توزيع المزارع على فئات تكون فيها الخصائص متشابهة من أجل وضع استراتيجيات مناسبة لأعمال التنمية، بالإضافة إلى معرفة المشاكل البيئية والصحية الناتجة عن كل نظام إنتاج.

وكل مساحة زراعية يديرها مزارع، وربما عائلة. ولكل مزارع أهداف وقدرات وظروف خاصة به ومختلفة عن غيره من المزارعين، لذلك فإن التدخل ووضع البرامج الإنمائية يجب أن يلائمها حاجات المزارع ومشاريعه.

هذا المقرّر مرجع أساسي للأنظمة الزراعية على مستوى الحقل، وعلى مستوى المزرعة، والعوامل المؤثرة فيها: ديناميكية الأراضي والأنظمة الزراعية، استناداً إلى دراسة حالة حول الأنظمة الزراعية على الشريط الساحلي اللبناي، حيث النمو العمراني متزايد، فينتج عن ذلك تطوّر العوامل المؤثرة في الزراعة وأنظمتها، وحيثيات تحديد المناطق الزراعية، وكيفية جمع المعلومات حول الأنظمة الزراعية، وغير هذا؛ كما عرض المقرّر نظام الغذاء الحضري وعلاقته بالإنتاج الزراعي، وتدوير النفايات وإعادة استعمالها في الأراضي الزراعية.

حصيلة المقرّر هي التمكن من تطبيق العمليات التالية:

× تحديد الأنظمة الزراعية في المدن بمفهوم أنظمة المحاصيل، وأنظمة التربية الحيوانية، والأنظمة المتعلقة بها، كنظام الغذاء، وإعادة استعمال النفايات.

× تحديد العوامل المؤثرة في الأنظمة الزراعية (عوامل فيزيائية واقتصادية مرتبطة بالحيز المكاني، وعوامل ديموغرافية واقتصادية مرتبطة بالمزارع)

× كيفية جمع المعلومات حول الأنظمة الزراعية وغيرها. لا بد من جمع معلومات تتعلق بالآتي: الأنظمة الزراعية والعوامل المرتبطة بها؛ وديناميكية الأراضي الحضرية والتوجهات العامة لها؛ والوحدات الجغرافية. وأبرز طرق جمع المعلومات تعتمد بطريقة مباشرة على ملء الاستمارات، وعلى جلسات المناقشة مع المزارعين والمعنيين.

فإن دراسة النشاط الزراعي وطريقة فهمه بدراسة الأنظمة الزراعية هو وسيلة لإيجاد الحلول المناسبة والملائمة للحفاظ على هذا القطاع وتطويره، ولا سيما في المدن وضواحيها حيث المنافسة مع العمران متزايدة. فالمسائل الغذائية، والمعيشية، والبيئية، والصحية، والتلوث إلى الأرض، وإدخال الزراعة في التخطيط المدني هي من المواضيع الأساسية المتبعة لدراسة الزراعة ووسيلة الحفاظ عليها وتنميتها من خلال استراتيجيات وسياسات ملائمة.

أما التعريف التقليدي فحدّته المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية (CGIAR) سنة ١٩٧٨ كما يلي:

“لا يقتصر النظام الزراعي على مزج فريد للمحاصيل والمواشي، يتم فيه اعتماد المدخلات بانتظار النتائج الفورية؛ بل يقوم على مجموعة متنوعة من العناصر، تشمل التربة، والنباتات، والحيوانات، والمعدات، والعمالة، وغيرها من المدخلات، إلى جانب تأثيرات البيئة. و يسعى المزارع، معتمداً على خياراته وتطلعاته، إلى تأمين إنتاج معين بفضل المدخلات والتقنيات المتوفرة.”

تكمّن الفوائد الأساسية لهذه الدراسة في ما يلي:

- × أنها أداة مهمة لصياغة سياسات واستراتيجيات زراعية تستند إلى معرفة واقع الزراعة .
- × معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في الواقع الزراعي.



تربية مكثفة للدواجن

× تأطير البيئة الجغرافية في حدود معينة، فيقتصر استخدام بعض الأنظمة على إحدى المناطق الترابية المناخية دون سواها. وينتج عن ذلك وضع برامج تنمية متكاملة على صعيد المناطق.

× تحديد العوائق والمستلزمات لإعداد أدوات من شأنها دعم عملية التنمية، وتحديدًا الأبحاث والإرشاد.

× تلاؤم المشاريع الإنمائية مع أهداف المزارع من خلال سد الثغرة التي تفصل بين أهداف المشروع المحددة والنتائج المحققة.

تعدد تصنيف هذه الأنظمة، وتنوعت قياساً على مستويات التدخل:

**على مستوى الحقل،** يصنف النظام على أنه نظام محصول أو نظام تربية حيوانية. والحقل هو المنطقة الجغرافية التي يتم فيها تطبيق نظام واحد (أصغر حيز مكاني).



أشجار موز مروية

## مشروع تطوير وتأسيس مركز الزراعة الحضرية في غزة، فلسطين جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، PARC

أحمد الصوراني  
منسق المركز: GUAC  
adming@palnet.com



مركز غزة للزراعة الحضرية (GUAC) من أجل تطوير ودعم ممارسات ونشاطات الزراعة الحضرية

١. أ. أحمد الصوراني رئيس (جمعية التنمية الزراعية)
٢. م. رياض جنينة نائب الرئيس (مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين)
٣. م. منتصر شحادة أمين صندوق (بلدية غزة)
٤. م. ابتسام سالم عضو (الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف)
٥. د. خليل طليل عضو (جامعة الأزهر - بغزة)
٦. م. صبحي مزهر أمين سر (وزارة الزراعة)
٧. م. محمد علوان عضو (خبير تسويق زراعي - القطاع الخاص)
٨. م. تحسين سعادات عضو (إتحاد المزارعين الفلسطينيين)
٩. م. مسعود قشطة عضو (مركز الزراعة العضوية)

- × عقدت عدة اجتماعات وورش عمل مركزية وتم مناقشة أمور كثيرة منها:
- × ورشة عمل حول سبل تطوير وبناء قدرات المركز وضمان استمراريته لخدمة الزراعة الحضرية في قطاع غزة.
- × اجتماع شهري لمناقشة وقرارات الأمور الادارية والمالية ومناقشة تكليف محامي للأغراض والأعمال القانونية وتحديد المهام المنوطه به.
- × مناقشة تسجيل المركز كشركة غير ربحية في وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

### التوصيات:

- × كتابة مقترحات مشاريع تخدم الزراعة الحضرية خصوصاً مع IDRC, AUB, GRI
- × تطوير المركز من خلال استئجار مكتب مجهز مستقل.
- × المساهمة في تطوير وبناء قدرات المشاركين في أنشطة المركز ليكونوا قادرين على تحقيق خطة وأهداف المركز مع مؤسسات قاعدية اخرى .
- × الاستمرار في التعريف بالمركز وعمل شراكات محلية و اقليمية واتصالات دولية من اجل التنمية

### نشاطات جاري العمل على انجازها :

- نتوقع أن يكون مركز الزراعة الحضرية أول مركز في قطاع غزة يحمل مفهوم تطوير ودعم أنشطة الزراعة الحضرية حتى يخدم شريحة كبيرة من المستفيدين (مزارعين، ربات بيوت، مهندسين، متخصصين في الزراعة الحضرية...).
- يجري العمل حالياً على تصميم موقع انترنت لمركز الزراعة الحضرية حتى يتم تعميمه على جميع المؤسسات والشركات التي تتعامل معها محلياً وإقليمياً ودولياً.
- يجري العمل حالياً على إصدار بروشور خاص بالمركز يشمل معلومات وبيانات تتعلق بالزراعة الحضرية.
- ورشة عمل موسعة ذات طابع بناء قدرات وتدريب في الزراعة الحضرية مع المؤسسات .

قطاع غزة عبارة عن سهل ساحلي بمساحة ٣٦٥ كم على امتداد الشاطئ الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط. ويعتبر قطاع غزة من المناطق الأكثر ارتفاعاً في العالم من حيث الكثافة السكانية حيث يبلغ عدد سكان القطاع حالياً ١,٥٢٠ مليون نسمة ويتوقع أن يصل الرقم إلى ٢,١٥٦ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠.

يعتبر القطاع منطقة شبه قاحلة تحتزن مياهها الجوفية القليلة الكمية في خزان جوي ضحل يطفو على سطح من المياه الجوفية المالحة إضافة إلى أن الخزان الجوي في القطاع يتعرض للاستنزاف بشكل مستمر.

وتشكل المناطق الخضراء حوالي ٤٦,٥ من إجمالي مساحة قطاع غزة. ويعتبر القطاع الزراعي ذات أهمية بالغة إذ يساهم في تغطية احتياجات معظم سكان القطاع من المنتجات الزراعية.

يزداد عد السكان في قطاع غزة بشكل سريع مع استمرار التوسع العمراني للمدن ومخيمات اللاجئين. ومعظم الزراعات في قطاع غزة تغلب عليها طابع الزراعة الحضرية بسبب الزحف العمراني على المناطق الريفيه التي فقدت تدريجياً وجودها.

لذلك نشأت فكرة المشروع وهي تقوم على تأسيس مركز غزة للزراعة الحضرية (GUAC) كمركز فلسطيني متخصص من أجل تطوير ودعم ممارسات ونشاطات الزراعة الحضرية. ويتوقع أن يصبح المركز فاعلاً على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية إضافة إلى كونه مرجعاً للمهتمين في تطوير الزراعة الحضرية. وتم تسمية المركز باسم "مركز غزة للزراعة الحضرية GUAC"، لأن الاسم أصبح مشهور إقليمياً.

### الأهداف العامة للمركز:

- ١- تعزيز مفاهيم الزراعة الحضرية في قطاع غزة وتعميق البعد البيئي لها.
- ٢- تعزيز وبناء القدرات للأفراد وللمؤسسات الأهلية والتجمعات القاعدية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الزراعة الحضرية.
- ٣- تعزيز حملات الضغط والمناصرة والتشبيك على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز مبادئ الزراعة الحضرية.
- ٤- تشجيع المشاريع الصغيرة مثل إعادة استخدام النفايات العضوية (الكومبوست، السباح)، معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الزراعة.
- ٥- تشجيع الزراعة العضوية والتقنيات المهمة. والتأكيد على الربط بينها وبين الزراعة الحضرية.

### أهم الإنجازات والأنشطة:

- × استئجار مكتب مركز الزراعة الحضرية داخل مقر جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) محلياً، وتم تجهيز المكتب بكل ما يلزم من الدعم اللوجستي والتجهيزات الفنية الأخرى، وتم شراء التجهيزات بناء على نظام المشتريات المعمول به في جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية).
- × تشكيل هيئة تأسيسية للمركز مكونة من تسعة أعضاء من المؤسسات المشاركة في لجنة غزة للزراعة الحضرية وهي (جمعية الإغاثة الزراعية، وزارة الزراعة، بلدية غزة، جامعة الأزهر، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، إتحاد المزارعين الفلسطينيين، مركز الزراعة العضوية، الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف، القطاع الخاص)
- × تدريب وبناء قدرات في مجال بناء فرق العمل والتخطيط لكافة الاعضاء
- × تشكيل هيئة إدارية للمركز مكونة من تسعة أعضاء لمتابعة أعمال المركز والأعضاء هم:





صعتر  
thymus  
شيج  
Sontolina

مشروع انتاج نباتات طبية، صبارية وعطرية لتطوير الحديقة المنزلية في المناطق الفقيرة، مدينة عمان

المهندس هشام العمري  
منسق الزراعة الحضريه لمدينة عمان

ومجمل هذه النباتات تستخدم كنباتات للزينة، بالإضافة الى فوائدها الصحية والعطرية. ويحب الناس أن يربوها في المنازل في المساحات الصغيرة المتوفرة، كما يمكن تربيتها على الأسطح والشرفات وغيرها . النباتات الصبارية و العصارية: تعتبر هذه النباتات ذات أهمية جمالية كبيرة، بالإضافة إلى قدرتها على تحمل الجفاف، وقلة احتياجاتها المائية. فهي مناسبة جداً للحدائق في مدينة عمان، نظرا إلى قلة المياه هناك كما هو معروف. وتتميز هذه النباتات بأنها يمكن أن تربي في أوعية صغيرة جدا، فلا تحتاج إلى مساحات كبيرة .

إكثار النباتات الصبارية والعصارية في المشتل والعناية بها، من أهم هذه النباتات:

Aeonium	رأس العبد
Aloe	قرن الغزال
Senecio	سينيسيو
Kalanchoe	كالنشوا
pachyphytum	فاكيفيتم
Crassula	كراسولا
Echeveria	اشيفيرا

تعتبر مدينة عمان من المدن القديمة. التي عرفت الزراعة الحضرية في مدنها، وخصوصا حول سيل عمان الذي ينبع من منطقة رأس العين وسط المدينة، حيث زرعت الخضار المختلفة، والأشجار المثمرة، ومع انحسار المياه بشكل كبير، بدأت الزراعات تتجه إلى الزراعة البعلية، من أشجار مثمرة وخضار صيفية تعتمد على مياه الامطار فقط. ونظرا إلى التوسع العمراني الكبير في المدينة، وإلى قانون أمانة عمان الذي ينص على منع التربية الحيوانية داخل المدينة بسبب آثارها السلبية على البيئة والسكان، فان الزراعة الحضرية تقتصر في مدينة عمان على الشق النباتي وحده.

بدأ الاهتمام بالزراعة الحضرية في مدينة عمان خلال الشهر الأول من عام ٢٠٠٦ من خلال ورشة العمل التي اقيمت في أمانة عمان الكبرى . وقد دعي العديد من الجهات المهتمة إليها لتعريفها بمفهوم الزراعة الحضرية، بالتعاون مع وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الامريكية في بيروت، ثم خلال الدورة التدريبية التي جرت في كل من بيروت ودمشق وعمان خلال شهرين من عام ٢٠٠٦، والتي أنتجت مشاريع للمدن المشاركة حيث اختارت مدينة عمان مشروع انتاج نباتات طبية \_ صبارية وعطرية لتطوير الحديقة المنزلية في المناطق الفقيرة، وذلك بمشروع أقيم في الجزء الشرقي من مدينة عمان، بالتعاون بين امانة عمان وجمعية المرآه المنتجة. تعتبر النباتات الطبية ذات أهمية صحية وجمالية، وهي أيضا من النباتات المرغوب فيها في الحدائق المنزلية، نظرا إلى فوائدها الصحية. ومن أهم هذه النباتات التي تم انتاجها:

Rosmarinus	حصيلان
Lavandula	لافندر
Menta	نعناع
salvia	ميرمية

وقد كانت خطة المشروع في مدينة عمان أن يتم تدريب عدد من العاملات على عملية إنبات هذه النباتات في المنطقة المستخدمه، ونقل هذه النباتات أيضا إلى الأوعية المناسبة، لزراعتها في الحدائق المنزلية ضمن المنطقة المذكورة؛ ويتم نشر هذه الأفكار في مواقع أخرى من خلال دورات تدريبية لربيات البيوت ودورات تدريبية على مستوى المدينة؛ عمل بروشورات والإعلان في الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون للتعريف بالزراعة الحضريه ومشاركة المجتمع المحلي الفاعلة.



استعمال مياه الأمطار في ريّ مساحات صغيرة من الخضار والأشجار المثمرة بمدرسة "الفرديوس" بمدينة أريانة - تونس الكبرى.

ج. حفر البركة



د. بناء البركة لجمع مياه الأمطار



٣. النتائج المتوقعة

١. نشر التجربة الريادية، وتعميم مثل هذا المشروع على المدارس الأساسية التي تتوفر فيها مساحات زراعية غير مثمّنة.
٢. تعريف الأجيال الصاعدة بأهمية تداعل الوسائل الحديثة والتقليدية في الإفادة من مياه الأمطار.
٣. توعية مختلف شرائح المجتمع ولا سيما المهمّشة منها على أهمية الزراعة الحضرية في تأمين موارد عيشهم.
٤. إرساء ديناميكية إيجابية تتعلق بتطوير الزراعة الحضرية بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية و الخاصة.
٥. تبني المستفيدين للمشروع، وتوسيعه على نطاقيّ الجهة والمحلة.

#### References

- Bouraoui. M., 2001. " L'agriculture urbaine, une chance pour laménagement du Grand Tunis", in cahiers agricoles, vol 10, n°4
- CUASDD (Club Unesco-Alecso de Tunis "pour le savoir et le développement durable"., 2006. Rapport du projet - CRDI-AUB - sur la récupération des eaux pluviales pour l'irrigation de jardins d'école. 11p.
- Nasr. J et Padilla. M., 2005. Interfaces : agricultures et villes à l'Est et au sud de la Méditerranée. Texte arabe. 448p. Ed. AUB. Liban.
- MEDD (Ministère de l'Environnement et du Développement durable(., 2005. Le Programme Régional de l'Environnement du gouvernorat de l'Ariana; actions proposées pour la préparation du 11<sup>ème</sup> plan (2006-2011). 29p.
- STAMBOULI. M., 1996. "Pour un profil sociologique de la ville de Tunis; l'habitat populaire comme champ d'analyse des étapes filières d'intégration des ruraux à la vie urbaine", in D.Ben Ali et al, Urbanisation et agriculture urbaine en Méditerranée: conflits et complémentarités, 584p. Ed. Harmattan.

بوبكر حومان، معز بوراوي وتوفيق بيّة

نادي اليونسكو-الألكسو للمعرفة و التنمية المستدامة تونس.

#### مقدمة

تشكو البلاد التونسية، كبقية بلدان المينا، من شح في الموارد المائية، وارتفاع في نسبة الطلب في ميادين الصناعية والسياحية والزراعية. ويخشى أن يتزايد الضغط على المصادر المائية المتوفرة حتى يبلغ الحدود القصوى سنة ٢٠٣٠. وقد أظهرت الدراسات الأخيرة أنّ سياسة تعبئة هذه الموارد بإنجاز السدود والبحيرات الجبلية لتجميع المياه السطحية، وضخ المياه الجوفية، وإعادة استعمال المياه العادمة، غير كافية لسد كل هذه الحاجيات .

ومن هذا المنطلق، تبين أنّ التصرف المستدام في الموارد المائية يفرض اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تأخذ في الاعتبار توفير الماء، من جهة، والتحكم بالطلب من جهة أخرى، وذلك بتوخي كل الطرق الحديثة والتقليدية التي تساعد على تجميع المياه ثمّ خزنها وترشيد استعمالها.

ويأتي في هذا الإطار مشروع نادي اليونسكو-الألكسو للمعرفة والتنمية المستدامة تونس الذي يموله مركز البحوث والتنمية الدولية في كندا، من خلال الجامعة الأمريكية، ويتمثل في تركيز وحدة نموذجية لتجميع مياه الأمطار المتساقطة على الأسطح وتخزينها، واستعمالها في ريّ مساحات صغيرة من الخضار والأشجار المثمرة. وقد بدأ إنجاز المشروع المذكور في مدرسة "الفرديوس" بمدينة أريانة - تونس الكبرى، حيث تتداخل الزراعة والمدن ( Bouraoui, 2001) وفي باقي بلدان شرق البحر المتوسط وجنوبه. (Nasr et Padilla, 2005).

#### ١. مكونات المشروع

تبلغ المساحة العامة لهذه المؤسسة التربوية حوالي ٣٠٠٠ مترا مربعا، منها حوالي ٥٠٠ متر مربع يمكن تهيئتها لتصبح حديقة يستغلها المعلمون والتلامذة لزراعات بعض الخضار، بالاعتماد أساسا على مياه "البركة" التي تركّزت في الجانب الغربي للمدرسة.

ويرمي المشروع المقترح إلى تحقيق أهداف كثيرة، يمكن حصرها في ثلاثة محاور:

- نشر مفهوم الزراعة الحضرية لدى الناشئة (تلاميذ المدارس الأساسية والإعدادية)، وبقية مكونات المجتمع المحلي بمدينة أريانة.
- إحياء المهارات الأهلية، ودمج الطرق التقليدية في منظومة المحافظة على المياه والتربة في الوسط الحضري و شبه الحضري.
- حث الدولة على تفعيل سياسة الزراعة قرب المدن (MEDD 2005) للمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين الأمن الغذائي لشرائح السكان ذوي الدخل المتدني. (Stambouli, 1996)

#### ٢. المراحل المنجزة (CUASDD, 2006)



أ. تقديم المشروع  
للإطار المدرسية



ب. تهيئة الفضاء  
بمشاركة  
المستفيدين

# صياغة سياسات التفاعل من أجل تنمية زراعة حضرية مستدامة

اتباعها، كما تلقي الضوء على الدروس التي اكتسبها شركاء شبكة مراكز الزراعة الحضرية والأمن الغذائي RUAF حتى الآن وعلى الدروس التي تلقتها مختلف المنظمات الأخرى.

Marielle Dubbeling and Henk de Zeeuw  
m.dubbeling@etcnl.nl

من أجل السماح بتغييرات مطلوبة في الحضارة المؤسسية.

قد تؤدي إلى زيادات غير ملائمة في تأثيرات بعض الفاعليات المشاركة (خصوصاً عندما تفقد الشفافية خلال العملية).

تشير التجارب والتقييمات المختلفة إلى أن تقدير عمليات صياغة السياسات ونتائجها قد تكون محيية للأمال في حال لم تتم إدارتها بشكل صحيح.

إن الأسباب الرئيسة المذكورة لنتائج كهذه هي: عدم كفاية التحضير والتخطيط للعمليات التفاعلية، وعدم تضمين السياسة في المؤسسات المشاركة بشكل كاف، وفقدان الشفافية والتواصل بين المشاركين خلال العملية.

على الرغم من العناية المتزايدة بعمليات صياغة السياسات التفاعلية المتعددة المعنيين، فإن لدى القليل من السلطات البلدية والفاعليات المحلية تجارب حول هذه العمليات (خصوصاً في ما يتعلق بالزراعة الحضرية). لذلك تستدعي العملية وسائل وأدوات تكون مصممة بشكل جيد، ومساعدات تقنية وتدريباً لطواقم المشاركة.

ستقدم الدروس التي تم تعلمها شركاء RUAF وآخرون، وسيتم إعطاء توصيات حول طريقة التنظيم الفعال لعمليات صياغة سياسات تفاعلية.

## الدروس التي تم اكتسابها حول صياغة سياسة تفاعلية

### هل هناك فسحة لرؤى أخرى؟

قبل البدء بعملية صياغة سياسات المشاركة على المرء أولاً التفكير ملياً في ما إذا كان هناك مجال كافٍ لأفكار جديدة، ولخطط وأفعال تحيد عن الآراء وأنماط التنفيذ الحالية الغالبة لدى الحكومة المحلية. بصيغة أخرى: هل هناك مجال لمشاركة رسمية في صناعة السياسات؟ إذا كان هذا غير ممكن، فلا بد من العمل على رفع مستوى التوعية في موضوع فوائد عمليات صياغة سياسات المشاركة وتكليفها. كما يجب تشكيل مجالات للمشاركة وإعارة انتباه خاص لتسهيل مشاركة الشرائح السكانية غير المنظمة والمستبعدة كالنساء والمهاجرين والشباب.

### التحضير لمشاركة فعالة:

قد تحتاج الفاعليات المعنية إلى التدريب حول طريقة العمل مع أناس لم يعملوا معهم من قبل.

كيف يمكن القيام بتنظيم صياغة سياسة التفاعل؟ وكيف يمكن البدء بها؟ يمكن أن يشارك فيها ومتى؟ ما هي الخطوات الواجب اتباعها؟ وما هي التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار؟ تصف هذه المقالة أهمية العمليات صياغة سياسات التفاعل أو المشاركة وتفصل مختلف الخطوات التي سيتم

يمكننا الكلام على صياغة سياسة تشاركية أو متعددة الأطراف فقط في حال قامت الحكومة في مرحلة مبكرة قدر الامكان بإشراك مواطنين، ومزارعين، ومنظمات مدنية، وشركات القطاع الخاص، وهيئات حكومية أخرى في تحضير سياسة ما وتنفيذها وتقييمها.

## ما معنى صياغة سياسة تفاعلية ومتعددة المعنيين؟

"لقد أخذت بلدنا في الاعتبار، ومنذ البداية، التحدي المتمثل بمحاربة الفقر وخلق سياسات وبرامج جديدة تعتمد على عمليات صياغة سياسات بشكل تشاوري وتشاركي وديمقراطي في آن. إن السياسات والبرامج التي تم تطويرها تتجاوز مع الحاجات التي يعبر عنها السكان كالجوع، والتدهور البيئي، والأمية، والعنف الحضري. ويشتمل أحد البرامج المبتكرة على برنامج يدعى

"Hunger Zero programme" "صفر فقر" HH. كذلك تم ابتكار قسم للزراعة الحضرية يهدف إلى تشجيع الزراعة الحضرية في البلدية. أود التأكيد على التزامنا العمل مع مواطنينا ومنظماتنا الجماعية، وكذلك مع مؤسساتنا العامة والخاصة من أجل تطوير الزراعة الحضرية وتحديثها، لكي نحسن بلدنا، والأهم لنحسن نوعية حياة سكانها ورفاهيتها

(Dr Washington Ipenza Pacheco, Mayor of Villa Maria del Triunfo, Lima-Peru)

إذا تم اختيار مقاربة تفاعلية، تمت صياغة السياسة بالتعاون والمشاركة المفتوحة بين الحكومة المحلية ومختلف المعنيين. يتعدى هذا الاختيار عملية التشاور التي يتم فيها سؤال كافة الأطراف عن تعليقاتهم على اتجاه العمل المحدد سلفاً، ويتجاوزها إلى إعطاء المعنيين الفرصة، وتحفيزهم كي يشاركون في تحديد المشاكل والفرص المحتملة والقضايا المتعلقة بالسياسات، كذلك هم مدعوون إلى طرح واقتراح الحلول المحتملة أو مجرى العمل، وإلى تحديد أدوارهم المحتملة في تنفيذ السياسات.

تتسم صياغة السياسة التفاعلية بالخصائص التالية:

- مشاركة عدد من الفاعليات غير الحكومية في صياغة السياسة.
- منح تلك الفاعليات فرص مساهمة متساوية في التحضير، والتنفيذ، وتقييم السياسة.
- وذلك من خلال عملية مفتوحة وشفافة

- حيث تقدر القرارات النهائية وتحترم قدر الامكان - مساهمات مختلف الفاعليات المشاركة.

إن مشاركة مختلف الفاعليات هي ذات أهمية خاصة من أجل تنمية مستدامة للزراعة الحضرية، لأن تلك المشاركة تضم أنظمة متنوعة وفاعلين مختلفين (تجار المواد الزراعية - منتجي الخضار - مربين الأسماك والمواشي - صغار الماويلين - الوسطاء - البائعون)، بالإضافة إلى ذلك تلامس تلك المشاركة عدداً كبيراً من الإدارات الحضرية للأراضي (تخطيط استخدام الأراضي - الإدارة البيئية - إدارة النفايات - التنمية الاقتصادية - الصحة العامة - التنمية الاجتماعية وتنمية الجماعات - برامج الإسكان - إدارة المنتزهات والأراضي الخضراء).

## لماذا صياغة سياسة تفاعلية ومتعددة المعنيين؟

إن اختيار اتباع عمليات صياغة سياسات أكثر تفاعلية تمثل تحدياً كبيراً للعديد من المدن، كما أن له عدة فوائد ومساوئ قياساً بأشكال صياغة سياسات أكثر تقليدية.

هناك فوائد عديدة لصياغة سياسة زراعة حضرية متعددة المعنيين هي التالية:

- المساهمة في مشاركة أكبر في الحكم، وفي علاقات أكبر بين القطاعين الرسمي والخاص، والمساعدة على ردم الهوة أو التغلب على شعور عدم الثقة الذي يسود العلاقة بين جماعات المواطنين والحكومة.

- السماح بدراسة أفضل للوضعية ولا اتخاذ قرارات نوعية (وذلك من خلال فهم أكبر للقضايا الأولية، ولحاجات مختلف المعنيين المشاركين، ومن خلال ربط أفضل بين مختلف مصادر المعرفة والمعلومات والخبرات).

- تحسين إمكانية النجاح واستدامة التنفيذ (وذلك من خلال قبول معزز، وملكية للسياسة المصوغة، وآليات وعمليات تنسيق مطورة، وتحريك وتجميع بشري، وموارد تقنية ومالية) (Hemmati, 2002).

- تحسين قدرات حل المشكلات لدى المؤسسات المشاركة (Partners and Proper, 2004).

من ناحية أخرى، المشاركة العامة في صنع القرارات:

- تتطلب موارد بشرية محترفة ووسائل مالية إضافية.
- قد تتطلب وقتاً أكبر من المقاربات الأخرى

RUAF. إن شركاء رواف يساعدون حالياً ١٢ مدينة حول العالم - وفي السنوات المقبلة سيزيد العدد ليصبح ١٨ مدينة - وهذا يتم تضمينه في الـ MPAP = صياغة السياسات المتعددة المعنيين وتخطيط الأعمال حول الزراعة الحضرية (Multi-stakeholder Policy formulation and Action Planning on Urban Agriculture )

ترتكز العملية التفاعلية لصياغة السياسات المتعددة المعنيين وتخطيط الأعمال MPAP للزراعة الحضرية على المراحل التالية:

أ- تحديد خطة العمل والآليات: تشمل التوصل إلى اتفاق مبدئي بين المؤسسات المشاركة والفاعلين، وتحديد استراتيجيات الاتصال وآليات العمل، وتحديد فريق عمل مهمته تكون مهمته تسهيل الأعمال والتحضير لخطة عمل.

ب- دراسة الوضع: وتشمل دراسة استكشافية للزراعة الحضرية في مختلف أجزاء المدينة، وقائمة بالمعنيين، وترسيماً للأراضي الصالحة للاستخدام، ومراجعة للسياسة.

ج- وضع روزنامة عمل، وتقوية الأطر المؤسسية: في هذه المرحلة تجري صياغة روزنامة استراتيجية للزراعة الحضرية، ويتم وضع أطر مؤسسية كافية لصياغة سياسة متعددة الفاعلين ولوضع خطط عمل.

د- طريق سير العمل: تشمل هذه المرحلة تصميم المشاركة ودراسة ميزانية المشاريع الرائدة وإعادة تنفيذها. كذلك تشمل صياغة سياسات الزراعة الحضرية وأنظمتها، وإدخالها في البرامج المؤسسية والميزانيات.

هـ- التنفيذ، المراقبة، التكيف/ الاستحداث: تشمل مراقبة طريقة سير العمل والنتائج، والتعليقات، والتكيف/ والاستحداث.

### المرحلة الأولى: التهيؤ للبدء (للمباشرة في العمل)

تأسيس فريق عمل مسهل، وخطة عمل وآليات: إن أولى الخطوات المتبعة في عملية صياغة سياسة المشاركة في مختلف المدن هي قيام فريق أساسي عامل يقوم بتعزيز عملية صياغة سياسات التشارك وتوجيهها. وسوف يكون هذا الفريق (الذي يسمى فريق MPAP في حيدر آباد، الهند؛ في حين يسمى "لجنة المساعدة التقنية" في داكار السنغال) مسؤولاً عن تطبيق دراسة الوضع وتنفيذه وتسهيل الحوار بين مختلف المعنيين المشاركين في صياغة السياسة وعملية التخطيط العملي لها. إذا قامت تلك الفرق المسهلة بإدخال طواقم مقتدرة من معظم الأقسام البلدية المعنية وممثلين عن جماعات المنتجين الحضريين، أو المنظمات غير الحكومية، أو طواقم جامعية إليها، فسوف يساعدوا ذلك كثيراً في القيام بمهامها.

فمثلاً تضم لجنة المساعدة التقنية في Pikine ١٢ عضواً من بينهم: ممثل عن منظمة الفلاحين (نقابة الفلاحين)، وخبراء تقنيون من منظمات مختلفة، وأعضاء من المجلس البلدي، ورئيس البلدية. سيوضح الفريق الأهداف ويتفق عليها وعلى طريقة سير العمل المتبعة وعلى آليات العمل والاتصالات التي يجب تطبيقها. كذلك يطور الفريق خطة عمل لتنفيذ عملية صياغة السياسات. كما يضمن الفريق توفر الموارد المالية

بالقضايا التي ستحكمها السياسة المصوغة، مثل فئات السكان الذين يتأثرون بها، والمنظمات المفوضة بالتنظيم أو ذات الصلة بالمعلومات التقنية. ففي Netherlands مثلاً، يتطلب تطوير خطة بلدية تهدف إلى الجمع بين الإنتاج الزراعي في أراضي الزراعة شبه الحضرية وتخزين المياه، والاستحمام، وتشكيل متنزه طبيعي، نقول يتطلب اشراكاً للمزارعين شبه الحضريين ولهيئة المياه، وللبلدية، وللمقاطعة، ومنظمات الحفاظ على البيئة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها (Deelstra, 2006).

### الحاجة إلى الوضوح في إجراءات اتخاذ القرارات:

يجب أن يكون هناك وضوح منذ البداية حول ما يجب فعله بنتائج عملية صياغة سياسات التشارك، وبطريقة اتخاذ القرارات الرسمية، وحول من هم متخذو القرار. ففي زيمبابوي، مثلاً، طور مؤتمر الفاعليات المعنية بالزراعة الحضرية (بتأييد من شريك RUAF MDP ودعمه)، مقالة خطة عمل مدنية تتعلق بالزراعة الحضرية. رفعت التوصيات إلى إحدى لجان المجلس البلدي التي تقوم بمراجعة التوصية (وتعديلها إن لزم الأمر كي تتلاءم مع الأطر القانونية المؤسسية)، ثم تعرضها على المجلس البلدي الذي يتخذ وحده القرارات النهائية ويعدّ الخطة، ويوفر الميزانية اللازمة.

### التنفيذ المبكر:

يساعد تنفيذ بعض الأعمال المبدئية على الصعيد المحلي في مرحلة مبكرة من العملية التي تنتج مخارج ملموسة برؤية جيدة ويزمن قياسي في تعزيز التزام المعنيين ومشاركتهم، وخصوصاً المزارعين والمستفيدين المحتملين الآخرين، كما يخلق بيئة إيجابية للقيام بعمليات تكون طويلة الأمد وأكثر تعقيداً.

### الميزانية المشتركة، تكوين موارد متوفرة:

لإتمام تنفيذ السياسات والحطط الناتجة عن عملية صياغة السياسة يُحتاج بداية، وكخطوة أولى، إلى إنتاج للموارد البشرية والمالية المطلوبة. تبين التجارب اليوم أن من المهم أولاً الاعتماد على الوسائل المتوفرة في المنظمات والمؤسسات المشاركة في طريقة سير العمل وذلك بميزانية مشتركة، وتضمن الأعمال ذات الأولوية في البرامج المؤسسية وخططها التنفيذية السنوية، وفي ميزانياتها. فمثلاً كان التوظيف المبكر للزراعة المدنية في ميزانية بلدية روزاريو (الأرجنتين) عاملاً أساسياً في تنفيذ الأولويات المحددة ضمن عملية المعنيين (تشمل العملية: التدريب، والدعم في السوق..). وكذلك في نجاح البرنامج البلدي للزراعة الحضرية.

### عملية صياغة سياسات التفاعل (السياسات التفاعلية): خطوة تلو الأخرى

لكي نشرح كيف تبدو عملية صياغة سياسات التفاعل المتعددة المعنيين، سنعرض مختلف المراحل أو الخطوات كما يطبقها شركاء

فمثلاً، قد يحتاج المنتجون الحضريون إلى تعلم طريقة التفاوض مع مختلف الوكالات الحكومية، أو مع الوكالات الخارجية الأخرى لتحقيق أهدافهم. فغالباً ما يكون المزارعون الحضريون غير منظمين على الإطلاق، أو منظمين بشكل غير فاعل، ومن النادر أن يشاركوا في هيئات تمثيلية. لذلك ثمة حاجة لبدل جهود خاصة من أجل إشراك فاعل للمزارعين الحضريين، ولا سيما الفقراء منهم والمزارعات، في صياغة سياسات المشاركة وعمليات تخطيط الأعمال. كذلك ينبغي تحديد رؤساء الفلاحين غير الرسميين، وجعل جماعات (فرق) المزارعين الحالية تواصل. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تنظيم "اجتماعات مركزية للفرق" لدراسة أوضاع المزارعين ومصالحهم/ ووجهات النظر (أنظر أدناه جزء: دراسة الوضع (دراسة الوضع القائم) من المرحلة الثانية) وتحضير اقتراحاتهم في عملية صياغة السياسات. تبين تجربة RUAF أن إشراك ممثلي المزارعين في التدريبات نفسها، كالتواقم العاملة في الأقسام البلدية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، ليس كافياً، لأن الحاجة إلى دورات تكاملية تلي حاجاتهم التعليمية والشخصية المحددة ستكون ملحّة. لقد ركزت التدريبات المستمرة للقيام بأدوار قيادية على تقوية فرق المزارعين القائمة، والمطلوب هو التخطيط الاستراتيجي لتطویرهم (سيتم التركيز على تقوية منظمات المنتجين الحضريين في العدد المقبل من المجلة).

### أهمية التنظيم:

من الضروري تنظيم العملية بروزنامة واضحة، وتقسيم العمل، وتوقيع اتفاقات حول طريقة المشاركة في صياغة السياسات وتوقيتها (مثلاً قد تتم المشاركة في اجتماع موسمي لمنتدى) وحول سير مراقبة التطورات والنتائج. ومن المهم جداً العمل مع فريق تسهيل/ تنسيق مخلص وملتزم تكون لديه البراعة في حل النزاعات، واتخاذ القرارات، وتسهيل الأمور. تجدر الإشارة إلى أن تنظيم اللقاءات وتبادل المعلومات يتطلب بعض التمويل، وأن المناقشات التي تتم والاتفاقات التي تعقد والنتائج التي يتوصل إليها يجب أن تتداول بين كل المعنيين لبناء الثقة والتعاون والالتزام بشكل مستمر.

### بناء الانفتاح والاحترام المتبادل:

إن قيام الاتصالات وإجراءات اتخاذ القرارات في جو منفتح وشفاف لأمر مهم. وعلى جميع المشاركين أن يكون لديهم "عين وأذن مفتوحة على جميع الاختلافات، سواء أكان ذلك في اهتمامات المعنيين المختلفة أو في حضاراتهم؛ لذا يجب أن يقوم حوار ومباحثات على قاعدة التفاهم والاحترام المتبادلين.

### المعنيون (أصحاب الشأن) المختارون بعناية:

من المهم تحديد من من المعنيين يجب أن يشارك في عملية صياغة السياسات (أنظر القسم المتعلق بـ"تحديد ودراسة المعنيين" أدناه). لكي تكون السياسة فاعلة ومؤثرة يجب أن تشمل كل المؤسسات والمنظمات والجماعات التي لها علاقة

والبشرية المطلوبة من أجل تنفيذ العملية. علاوة على ذلك، على الفريق توضيح الالتزامات المؤسسية والإسهامات المقدمة لسير عملية صياغة السياسة، ويستحسن صياغة تلك الالتزامات والإسهامات.

### التدريب:

يقوم أعضاء الفريق، وكذلك ممثلو كافة المعنيين الأساسيين المضطلعين في صياغة السياسة وفي خطط العمل بتنظيم تدريبات، والمشاركة فيها لتقوية قدراتهم على إجراء تشخيصات للأوضاع، وتصميم استراتيجيات تنمية فعالة، والتوسط في حل النزاعات، وإجراء المباحثات، وتنفيذ الأعمال المشتركة، والمراقبة ذات التوجه التشاركي التعليمي.

السياسيون أو الإداريون إلى الحقول، والتقاءهم بمزارعين حضريين، وتنظيم التبادل بين مدينة وأخرى، أو الزيارات لغرض دراسة الزراعة الحضرية فاعليتها كوسائل بالغة الأهمية. كذلك أثبتت المنشورات التي تناول الزراعة الحضرية (مقالة في جريدة- فيلم على التلفاز- برنامج إذاعي...) أنها استراتيجية فعالة أيضاً.

### صياغة الالتزامات:

على أصحاب القرار أن يصدرُوا بياناً رسمياً يصوغون فيه كافة سياسات الزراعة الحضرية التي يروجونها، ويبيّنون من خلاله دعمهم لصياغة سياسات للزراعة الحضرية (إما سياسات جديدة أو محسّنة)، وبرنامج أعمالهم للزراعة الحضرية (أنظر الجدول عن حيدر آباد).

### رفع مستوى الوعي:

إن الخطوة السابقة لأية عملية صياغة سياسة زراعة حضرية هي إدراك السياسيين والأجسام الإدارية لقيمة الزراعة الحضرية وفوائدها، ومدى الحاجة إليها. لذلك، من المهم رفع مستوى توعيتهم حول تلك المسألة، ونزويدهم بالمعلومات الضرورية عن الدور الذي تمثله الزراعة الحضرية في التنمية الحضرية المستدامة. ولا يكون ذلك إلا إذا زُوّدوا ببيانات بحثية عن كل التأثيرات الإيجابية، الفعلية والمحتملة، والتأثيرات السلبية للزراعة الحضرية (نشرات، وقائع) وحول مدى مساهمة الزراعة الحضرية في أهداف السياسة الحالية (ملخصات السياسة). هذا بالإضافة إلى إعطائهم أمثلة حول سياسات الزراعة الحضرية وبرامجها المنفذة في مدن أخرى. لقد أثبتت الزيارات التي يقوم بها هؤلاء

### إعلان تعزيز الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ودعمها في Serilingampally، حيدر آباد:

إن رؤيتنا هي الإسهام في تخفيف الفقر وعدم الأمان الغذائي بوساطة زراعة حضرية وشبه حضرية مستدامة (UPA)، وتحفيز الحكم التشاركي المساوي بين الجنسين في بلدية Serilingampally، حيدر آباد.

### نحن نقرب بأن:

– الزراعة الحضرية وشبه الحضرية UPA نشاط كثرت ممارسته في البلدات والمدن وحولها، وضمن المنطقة على مساحات من الأرض ذات استخدامات تنافسية بديلة.

– طالما جرت ممارسة الزراعة الحضرية وشبه الحضرية بشكل غير رسمي، ومن غير سياسة مناسبة أو أطر تشريعية ومؤسسية.

– ستستمر "الزراعة الحضرية وشبه الحضرية UPA في تمثيل دور مهم بتوجهها وملائمتها لقضايا: الأمان الغذائي، وتوفير العمل، وتوليد الدخل، والصحة، والتغذية وتحسين اقتصاد المناطق الحضرية.

– أحرزت بعض الحكومات في المنطقة تطوراً ملحوظاً في إدخال الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ضمن خططها التنموية الحضرية، في حين تبدي حكومات أخرى استعدادها لحوض غمار هذا التحدي.

### إدراك:

– قيام الزراعة الحضرية وشبه الحضرية وممارستها، والتنبيه إلى التحديات الكثيرة التي تواجهها وتتضمن:

– غياب السياسات والتشريعات والاتفاقيات المؤسسية التي تنظم الزراعة الحضرية وشبه الحضرية أو عدم كفايتها أو التضارب بينها.

– توفر الموارد المحدود، وقلة فرص الحصول عليها.

– النقص في البحوث الكافية والتوثيق وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي.  
الحاجة إلى استدامة بيئية.

### تقبل:

تتطلب التحديات الحاصلة اصطلاحات متعلقة وفورية للسياسات والترتيبات التشريعية والمؤسسية ليطمئد إدخال الزراعة الحضرية وشبه الحضرية بشكل فعال في نشاطات التخطيط في بلدية Serilingampally، حيدر آباد.

### إننا ندعو إذاً إلى:

– الترويج لنظرة مشتركة في الزراعة الحضرية وشبه الحضرية تأخذ بعين الاعتبار الحاجات والظروف الخاصة في بلدية Serilingampally، حيدر آباد، وبالتالي نكرس أنفسنا لتطوير سياسات ووسائل مناسبة تخلق بيئة مقتدرة حساسة إلى الجنندر (gender-sensitive enabling environment) لدمج الزراعة في المدن وضواحيها في عملية تخطيطنا المدني.

### التوقيع:

السيد S.A Kadhar Saheb، مدير مكتب الإصلاح البلدي SMW، حيدر آباد.

السيدة DG EPTRI، Gayatri Ramachandran،

الآنسة آنا ماتيو، مديرة Ruda Mistry College،

J.Venkatesh، H.O.D، مركز المعلومات الفضائية

والتكنولوجيا، JNTU،

المصدر: المؤسسة الدولية لإدارة المياه، المكتب الإقليمي لشرق آسيا،

حيدر آباد، الهند، ٢٠٠٦

### المرحلة الثانية: دراسة الوضعية: دراسة تمهيدية، مراجعة السياسة، بيان مفصل لصفات وقدرات المعنيين

في هذه المرحلة سيتم تحليل الوضع الراهن والسياسة القائمة والإطار المؤسسي، وكذلك تحليل وضع المعنيين (ومصالحهم!). وبالتالي سوف تنتج هذه الدراسة تحديداً للمشاكل الرئيسية، ولفرص تطوير نماذج مستدامة للزراعة الحضرية، ينتج عنها اختيار أو تحديد للقضايا الأولوية التي ستعامل معها السياسة البلدية في ما خص الزراعة الحضرية التي ستتم صياغتها.

تتضمن دراسة الوضعية المعتمدة في برنامج RUAF العناصر التكميلية التالية:

١. مراجعة بيانات المعلومات الثانوية حول الزراعة الحضرية في تلك المدينة.

٢. تخطيط للأراضي المستخدمة فعلياً في

الزراعة الحضرية، وللفسحات المفتوحة التي يمكن استخدامها للزراعة الحضرية في المستقبل (باستخدام تخطيط جماعي الأصل وطرق GIS).

٣. مراجعة السياسات القائمة والأنظمة التي لها أية علاقة بالزراعة الحضرية.

٤. تقييم سريع ومساو بين الجنسين لأنظمة الزراعة الحضرية الأساسية (في الأراضي المختارة).

٥. وضع قائمة بالمعنيين بالزراعة الحضرية. توفر مراجعة بيانات المعلومات الثانوية

معلومات حول مدى انتشار الزراعة الحضرية في المدن أو ما يحيط بها، كما توفر معلومات حول أنواع الزراعة الحضرية الأساسية، وتعطي ملخصاً

عاماً حول المعرفة الحالية المتعلقة بالتأثيرات الفعلية والمحتملة للزراعة الحضرية (والثغرات فيها)،

وحول قضايا أخرى تتعلق بعملية التخطيط

وتحتاج إلى النظر فيها.

ستوفر ترسيمة استخدام الأراضي معلومات حول مواقع أنواع الزراعة الحضرية المختلفة، ومدى ملائمة الفسحات المتوفرة المفتوحة لاستخدام فقراء المدن الزراعي، ما يؤمن قاعدة لإدخال الزراعة الحضرية في خطط البلديات الطبيعية، وخططها حول استخدام الأراضي، وركيزة لتصميم استراتيجيات تزيد سبل وصول فقراء المدن إلى فسحات متوفرة ومناسبة للإنتاج الغذائي في آن.

تساعد مراجعة السياسات والأنظمة القائمة على:

× تحديد المعايير والتنظيمات البالية أو المقيدة غير الضرورية (القوانين البلدية الفرعية، والقوانين وتنظيم الأراضي) التي يجب حذفها أو تكييفها مع الواقع الجديد.

× تحديد التضارب بين سياسات القطاعات المختلفة (كالصحة العامة، والإدارة البيئية، والتنمية الاقتصادية) وكافة مستوياتها عندما يتم التعاطي مع الزراعة الحضرية، وكذلك تساعد مراجعة السياسة القائمة في تحديد التباينات في فرص إدخال الزراعة الحضرية ودمجها في سياسات القطاعات بشكل أفضل.

× تحديد أي من معايير السياسة القائمة قد نجحت أو فشلت (الفاعلية، تكاليف التنفيذ). تعتبر المشاريع المتكررة الحالية والتجارب المكتسبة في مدن أخرى مصادر قيّمة تساهم في تحديد استراتيجيات السياسة الفعالة وأدواتها.

سيؤمّن التقييم السريع لنظم الزراعة الحضرية الأساسية في بعض المناطق (النقطة الرابعة) فهما أفضل للخصائص الأساسية لنماذج الزراعة المنتشرة حالياً (البستنة-الحرجة-الماشية-الزراعة المائية- الأنظمة المختلطة)، وكذلك للنشاطات القائمة (التزويد- التكرير- الإنتاج- سير العمليات- التسويق). كما يؤمّن تفهماً أفضل للمشاكل الرئيسية التي تواجه تلك الأنظمة واحتمالات التنمية لديها، ولوجهات نظر المزارعين الحضريين (سواء أكانوا رجالاً أم نساء)

في معوّقاتهم الرئيسية وما يحتاجونه من دعم. إن لوجود قائمة بالمعنيين بالزراعة الحضرية فوائد عديدة، فهي تساعد على:

× تحديد من هم المعنيون المنخرطون فعلياً في الزراعة الحضرية، أو الذين ليسوا منخرطين ولكن دخولهم يعتبر مهماً، بالإضافة إلى تقييم تفويضهم للعمل، وآرائهم، ومصالحهم، ومواردهم المتوفرة، وإسهاماتهم المحتملة في عملية قد تتضمن أسئلة تحديد المعنيين لما يلي: من هم المزارعون الحضريون الفعليون وأين هم؟ من هي الفئات الأخرى من السكان المهتمة بشكل كبير بالزراعة الحضرية؟ من هم المتأثرون (سلباً أو إيجاباً) بصياغة سياسة للزراعة الحضرية؟ من الذي يمثل مصالح هؤلاء الناس؟ ما هي المنظمات والمؤسسات التي تمثل دوراً، أو التي عليها الاضطلاع بدور في تطوير الزراعة الحضرية (بالاعتماد على تفويضها، ومعرفتها، وخبرتها، ومواردها، وما تمثل... الخ)؟ من هم القابلون للتحرك مع سياسة الزراعة الحضرية أو ضدها؟

× تحليل العلاقات بين مختلف المعنيين، سواء أكانت اتفاقات أم اختلافات.

× تقديم قاعدة لتصميم استراتيجيات فعالة

تسهل مشاركة المعنيين، وتحسّن التواصل والتفاهم المتبادل بين مختلف المشاركين في عملية HPAP ما يجعل تعلم المعنيين واكتسابهم من بعضهم أمراً أسهل بكثير.

### تطوير سرد للسياسة:

يتم شرح تقرير مجمل (أو سرد للسياسة) استناداً إلى نتائج دراسة الوضع. يتضمن سرد السياسة ما يلي:

١- عرض البيانات الأساسية المتعلقة بالزراعة الحضرية في المدينة (حضورها، وأنواعها، ومواقعها).

٢- المعوقات الأساسية التي يواجهها المزارعون الحضريون (على اختلاف أنواعهم) والفاعلون الآخرون.

٣- إمكانية إدخال (مختلف أنواع) الزراعة الحضرية في أهداف السياسة البلدية القائمة.

٤- العواقب السلبية المتوقعة لعدم التدخل أو متابعة السير في السياسات الحالية

٥- مسودة تصميم لجدول أعمال الزراعة الحضرية في مدينة ما.

### دراسة الوضع في أكرا (غانا)

تضمنت الدراسة الاستكشافية للزراعة الحضرية في العاصمة الغانية، أكرا، التي أجريت من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٠٥ العناصر الأربعة التالية:

- ١- قائمة بالزراعة الحضرية.
  - ٢- ترسيماً لاستخدام الأراضي و GIS.
  - ٣- مراجعة السياسة القائمة والأطر القانونية للزراعة الحضرية وتحليلها.
  - ٤- تحليل قائمة المعنيين.
- نتج عن هذه الدراسة وثيقتان. كما تضمنت تقريراً دراسياً أشمل للمناقشة مع المعنيين المحليين، وسرداً للسياسة تم تحضيره بالتشاور مع صانعي السياسة.
- بينت الدراسة الاستكشافية ظاهرة الزراعة الحضرية في العاصمة الغانية أكرا، وألقت الضوء على معوقات تطورها، وخصوصاً في ما يتعلق

بالنمو الحضري وزيادة نسبة استخدام الأراضي.

لقد أرست تلك الدراسة قاعدة لتخطيط اتجاهات السياسة التي يجب السير فيها وتحديدتها.

لا سياسات محددة حالياً للزراعة الحضرية؛ إلا أن هناك قوانين فرعية وأنظمة متبعة في محيط العاصمة أكرا تقيد إنتاج المواشي (بسبب القلق الصحي والبيئي).

يمكن مقارنة تنفيذ برنامج زراعة حضرية في أكرا من خلال خلق الوعي، وتكوين جماعات الضغط (اللوبيات)، والتفاوض، وبناء القدرات، وكذلك من خلال مراجعة السياسات القائمة (السياسات المتعلقة بالإنتاج الحيواني)، وتطوير سياسات جديدة، والعمل على أخذ المواشي في الاعتبار عند وضع مخطط استخدام الأراضي.

المصدر: Larbi, T.O.Cofie and T. Schutz, 2005. التقرير التنموي لشبكة مراكز الزراعة الحضرية والأمن الغذائي الصادر في يونيو- سبتمبر ٢٠٠٥. المعهد الدولي لإدارة المياه، المكتب الإقليمي لإفريقيا، أكرا، غانا.

### المرحلة الثالثة: وضع جدول أعمال وبناء الإطار المؤسسي:

تتم مشاركة نتائج الدراسة الاستكشافية (التي لخصت في سرد السياسة) مع كل المعنيين (أصحاب الشأن) من أجل:

١- إطلاعهم على وضع الزراعة الحضرية القائم حالياً (مدى تواجدها- أنواعها- المشاكل والقدرات) في المدينة.

٢- تعزيز دخولهم في عملية MPAP، والتزامهم بها لكي يساهموا فعلياً في صياغة السياسة وعملية التخطيط للأعمال التي يجب القيام بها.

٣- استحداث قاعدة جيدة للبدء بصياغة سياسة بلدية للزراعة الحضرية.

إن تحديد قائمة بالمشاكل الأساسية للزراعة الحضرية، وكذلك فرص تنميتها المستدامة التي تم تحديدها خلال المرحلة الثانية، سوف يكون المساهمة الأساسية (المدخل الأساسي) لبحث القضايا الرئيسية التي يجب الاهتمام بها

فيه (المطلوب) في برنامج السياسة الحضرية الذي يُنوى القيام به.

### ٢- تشكيل منتدى لكافة المعنيين بالزراعة الحضرية:

إن أهداف منتدى المعنيين ومهامه هي:

- سد النقص في التواصل بين مختلف المعنيين بالزراعة الحضرية، والقيام بدور المنبر الدائم لتبادل المعلومات والحوار.

- تنسيق التخطيط، والتنفيذ، ومراقبة روزنامة مدينة موحدة للزراعة الحضرية.

- تحفيز جعل النشاطات مؤسسية.

على المنتدى أن يعمل بصفة رسمية وبالترام مؤسسي (من الضروري تضمين المشاركة في روزنامة المؤسساتية للأعضاء). كذلك يجب التركيز على الملكية المحلية وإسهامات الأعضاء في سير منتدى كافة المعنيين، وفي تنفيذ النشاطات على الأرض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحريك الموارد الخارجية بإدخال الوكالات المانحة في المنتدى.

إن أولى النشاطات التي على المنتدى التوافق

واختيارها، سواء في سياسة الزراعة الحضرية أم في تحديد مسارات العمل المحتملة في كل قضية (مقاييس السياسة وأدواتها).

سيتم تشكيل رؤية طويلة الأمد حول تنمية الزراعة الحضرية المرجوة في المدينة، كما سيتم تحديد أولويات القضايا المدخلة في السياسة والأهداف والاستراتيجيات الرئيسية لسياسة الزراعة الحضرية البلدية.

يمكن تطوير كل هذه الأمور عبر:

### ١- تنظيم اجتماعات- ورش عمل أو مشاورات مركزة مع مختلف المعنيين من أجل:

- مناقشة معمقة للمشاكل أو القضايا الأكثر أهمية التي حدت في الدراسة الاستكشافية، وبحث الحلول البديلة واستراتيجيات التدخل.
- ب- مناقشة الأدوار المحتملة للمعنيين، وتحديد الموارد البشرية والمالية المتوفرة لتنمية الزراعة الحضرية، ولفحص مدى التزامهم الأولي أو تعزيزه.
- ج- مناقشة البناء التنظيمي المرغوب

في معظم الحالات لا تكون الاستراتيجيات أو الأدوات المقترحة بدائل، بل تتداخل فيما بينها، وتتكامل (بما في ذلك الوسائل القانونية، والاقتصادية، والتربوية، أو تلك المتعلقة بالتواصل والتصميم)

الزراعة الحضرية (ما هي أهداف سياستنا؟)  
٣- القضايا الرئيسية: ما هي قضايا تدخل السياسة الأساسية التي سنعمل عليها؟  
٤- تحديد الاستراتيجيات الرئيسية أو الأدوات التي يجب تطبيقها، وتقييم تأثيراتها المحتملة، واختبار لمضامينها المؤسساتية والإدارية.

عليها هي التوصل إلى روزنامة استراتيجية مدنية تتعلق بالزراعة الحضرية. ويجب أن تتضمن الـروزنامة:  
١- القرار الرسمي بتصميم سياسة بلدية وبرنامج بلدي للزراعة الحضرية وتبنيه.  
٢- رؤية المدينة: لماذا تريد المدينة دعم

الحضري بإدخال الزراعة الحضرية في (إعادة) تصميم أراضي الجوار.  
- نتيجة ذلك قام المعينون بإدخال تفصيل للروزنامة الاستراتيجية على نشاطاتهم المؤسساتية.

- يحدد يوم الاجتماعات وساعتها أعضاء المنتدى، وتكون الاجتماعات مراجعة ومنظمة بشكل جيد.  
يشهد البرنامج استخداماً للمحفزات بشكل دائم، وتقديماً لمواد سمعية بصرية تناول تجارب الزراعة الحضرية في مدن أخرى من أميركا اللاتينية.

- يخطط المنتدى أيضاً لنشاطات أخرى مثل تبادل الزيارات.  
- يرسل الفريق المسهل رسائل الكترونية لطيفة ودية وتخفيفية إلى كل أعضاء المنتدى، أو يقوم الفريق بالاتصال شخصياً بالأعضاء لحثهم على حضور كل الاجتماعات. فالمهم إذاً خلق علاقة صداقة وثقة مع كل عضو.  
Personal communication: Gunther Merzthal, IPES-Promotion for Sustainable Development, September 2006.

### الدروس المكتسبة بعد تنظيم منتدى كافة المعينين في ليما البيرو:

في أيار ٢٠٠٦ تم تشكيل منتدى مدني في Villa Maria del triunfo، ليما. يتكون المنتدى من ٢٠ منظمة ومؤسسة (تشمل جامعات، منظمات غير حكومية، دص، ومن مجموعات المنتجين الحضريين، ومن مؤسسات وطنية حكومية، ومنظمات دولية مثل الفاو، ومشاريع خاصة. يقوم فريق عمل محلي مسهل بدور سكرتير للمنتدى. ويلتقي المنتدى بشكل منتظم ليطور روزنامة المدينة الاستراتيجية حول الزراعة الحضرية التي ينتهي العمل منها في تشرين الأول ٢٠٠٦. دعمت منظمة IPES غير الحكومية في البيرو- التي هي شريكة شبكة مراكز الزراعة الحضرية والأمن الغذائي- المنتدى، وعزت نجاحه إلى الدروس المحصلة التالية:

- إن المعينين الذين يشكلون المنتدى متحمسون جداً لتنمية أكبر للزراعة الحضرية؛ وما حماسهم إلا نتيجة للتوعية السابقة، ولنشاطات التحسيس التي قام الفريق المسهل بتطويرها خلال مرحلة دراسة الوضع. فمثلاً، نهتم منظمة غير حكومية عاملة في حقل التصميم والتخطيط

وكذلك للموارد الأخرى التي يحتاج إليها، أو قد تتعلق بتصميم آليات فعالة لتنسيق عملية التنفيذ والتطبيق ومراقبتها.  
سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الفرق العاملة خلال المنتدى وتقديمها، وطرحها للمناقشة من أجل التوصل إلى اتفاقات مشتركة (كي تعرضها وتشكلها الهياكل السياسية القانونية للمدينة).

سيحدد المنتدى الواجبات المطلوبة من الفرق المتعددة الفاعلين التي يكون دورها تطوير مختلف أجزاء الـروزنامة الاستراتيجية، وتحويلها إلى خطط عمل تنفيذية ومشاريع محسوسة وأنظمة متعلقة بالزراعة الحضرية وخطط تقسيم تمت مراجعتها. يجب صوغ الواجبات المحددة بشكل واضح، وقد تتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات المحددة وبالتخطيط للموارد المالية المتوفرة والمحتملة،

### المرحلة الرابعة: طريقة سير العمل

ستكون الخطوة التالية جعل الـروزنامة الاستراتيجية المدنية تحمل ضمن سياسة بلدية متعمدة ومندمجة، تتضمن خطط أعمال ملموسة، ومشاريع للزراعة الحضرية، والمعايير والتنظيمات الكافية، وخطط التصنيف.  
على أساس روزنامة المدينة الاستراتيجية،

الاتفاق حول الملامح الشخصية المطلوبة لأعضاء المجموعات، وحول أدوارهم ومسؤولياتهم التي عليهم تحملها، والنشاطات التي عليهم تنفيذها. كما جرى البحث حول ملامح شخصية ومهام منسق الفريق العامل (المجموعة العاملة).

بعد انعقاد المنتدى وترتيب الفرق (المجموعات) العاملة، نظمت المؤسسة الإفريقية للإدارة الحضرية دورة تدريبية في خطط العمل لكل أعضاء الفرق العاملة. وكذلك دعمت المؤسسة أربعة لقاءات (اجتماعات) عقدت مع كل فريق، تطبيقاً لروزنامة محلية تضمنت ٢١ وسيلة لتنظيم العمل.

طورت كل مجموعة خطة عمل متعلقة بموضوع اهتمامهم. وبعد ذلك نُظِم اجتماع للمنتدى في يونيو ٢٠٠٦ من أجل مشاركة نتائج الفرق العاملة مع كل المعينين، وتحديد أي الأعمال يجب أن تنفذ كأولوية.  
المصدر: Sy Moussa و F.Gueye2006، تقرير RUAF يناير-مايو، ٢٠٠٦، IAGU، داكار، السنغال.

### خطة العمل في بكين، السنغال:

انعقد منتدى كافة المعينين في بكين، واستضافته بلدية بكين، وضم أعضاء من المجلس البلدي، ومنتجين حضريين، وأعضاء فريق الدعم التقني، وسلطات التخطيط والزراعة، ومنظمات غير حكومية، ومكاتب ميزانية الكونغرس؟

من خلال دراسة الوضعية، حدد المشاركون في المنتدى القيود الرئيسية التي تعيق تنمية الزراعة الحضرية على أنها تتعلق بـ:

- إمكانية الوصول إلى الماء، ومصادر ووسائل أخرى.  
- سبل الوصول إلى الأراضي.  
- المعايير والأنظمة.

لقد قرر المنتدى دراسة تلك القضايا ومناقشتها من خلال ثلاث مجموعات عاملة عليها التوصل إلى خطة عمل لمقاربة المواقف المحددة والاستعمال الأقصى للقدرة الكامنة في كل من تلك المجالات. كُرست واحدة من حلقات المنتدى لدراسة وظيفة الفرق العاملة، وتم

تحديد المشاريع والسياسات الجديدة.  
إن تصميم المراقبة المشتركة وإجراءات التقييم وتخطيطه جزء أساسي من أية عملية صياغة فعالة، ويجب تطبيقه في مرحلة مبكرة من العملية. كذلك يجب تحديد الوسائل العمالية للعملية ومراقبة النتائج. في هذه الحالة يجب وضع مسألة الوقت والمال جانباً لئتم تحقيق هذه الغاية. كما من الضروري إبرام اتفاقات تتعلق بمراقبة نشاطات كافة الفاعلين في سياق سياسة الزراعة الحضرية

الملكية وتعريف المياه) لصالح الزراعة الحضرية.

### المرحلة الخامسة: التنفيذ، المراقبة، التكيف والاستحداث:

يمكن القيام بتنسيق وسيلة تنفيذ المشاريع وصياغة السياسة بوساطة فريق خاص عامل (يتكون من ممثلين عن المنتدى وعن أقسام بلدية متعددة). يتم إطلاع المنتدى على سير الأعمال والنتائج، ما يؤدي إلى مراجعة خطط العمل، وإلى

تتضمن السياسات البلدية المتعلقة بالزراعة الحضرية التي تمتها عدة مدن ما يلي:

× تاهيل الحدائق العامة ودعمها.  
× تأسيس أسواق زراعية.  
× مراجعة خطط التصنيف وخطط استخدام الأراضي، وتطوير تنظيمات للتنازل عن الأراضي العامة والخاصة لصالح الزراعة الحضرية.  
× تقديم محفزات اقتصادية ( تخفيض ضرائب

البلدية وضمن برنامجها وتقييمها.

تسمح نشاطات المراقبة والتقييم بمراجعة الاستراتيجيات والمنهجية المستخدمة وتحسينها لتحقيق وسائل التدخل كل النتائج المرجوة، ولا يكون ذلك إلا بتوثيق الدروس التي تم تعلمها وتشاركها، سواء أكانت نجاحاً أم فشلاً.

كذلك تفسح نشاطات المراقبة والتقييم المجال للمعنيين ليلبّقوا على تواصل ومعرفة بتأثيرات الأعمال المنفذة، وليقيموا تطابق تلك الأعمال مع أهداف السياسة المحددة حديثاً (مثلاً الإسهامات في تخفيف الفقر وفي الأمن الغذائي). كما تسهم نشاطات المراقبة والتقييم المذكورة في إيصال الجهود الناجحة بشكل أكبر إلى الرأي العام وتخلق فرصاً للتغيير. يمكن لنشاطات المراقبة

والتقييم أن:

تستفيد من إدخال الآراء الداخلية والخارجية، وبالتالي يجب تطويرها بشكل يراعي الجنتين.

تطور مدن عديدة مؤشرات تكون سهلة القياس وواقعية لمراقبة تأثيرات مشاريع السياسة الحضرية ومقاييس سياسات أخرى تتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، وتوليد الدخل والتوظيف، واحتواء الجماعات الهامشية المستبعدة وتنظيمها، وتحسين سبل وصولهم إلى موارد الإنتاج، وإعادة تكرير النفايات الحضرية والتخضير الحضري، وتعمل جاهدة على تطبيقها بثبات.

ولكن هناك حاجة لإعارة اهتمام أكبر لدور المراقبة التشاركية في عملية صياغة السياسة

وتنفيذها (تطبيقها).

لهذا عمد شركاء برنامج RUAF المحليين، ومنذ بداية عملية صياغة السياسة التفاعلية لـ MPAP، إلى اعتماد وسائل تسمح بمراجعة كل الاتصالات والتعاون القائم بين مختلف المعنيين وتطبيقها، ومراقبة التطور الحاصل لتحقيق مختلف التزامات الشركاء العاملين. كما يقوم هؤلاء الشركاء بتحليل كافة التغيرات التي تطرأ على مختلف المنظمات المشاركة وتحلل مدى مشاركة المستفيدين المرجوئين ومشاركة الجنتين. لتحقيق كل هذا، يعمدون إلى استعمال طرق مثل "مراقبة التغير خلال المشاركة" و"تخطيط النتائج (Earl، 2001)

### تعليمات سياسات التخطيط والتنفيذ والمراقبة في Beijing، الصين.

يتم اتخاذ المقاييس التالية من أجل تطبيق تعليمات الزراعة الحضرية المصوغة في Beijing، الصين ومراقبتها:

– إن تسريع عملية التخطيط للزراعة الحضرية هي مهمة للوكالات الحكومية المعنية الحالية. من المهم جداً، لتحقيق هذا الهدف، التعاون القريب والتنسيق بين الأقسام المختلفة والمسؤولين. وتعد الشراكة المباشرة

لكل من المزارعين الحضريين وللمشاريع القائمة وجمعية السياحة الزراعية أمراً مهماً.

ستقوم الحكومات المحلية بتعزيز مراقبة تنفيذ هذه النشاطات وإدارتها. وسوف يتم تأسيس نظام تقييم التأثيرات. يعتبر التقييم التشاركي والتقييم الذاتي جزءين مهمين من هذا النظام.

أنظر مقالة J. Shenghe, Y. Zhenshan and J. Fang في العدد ١٦ باللغة الانكليزية.

#### References

Deelstra, T. D. Boyd and M. van den Biggelaar. 2006. Multifunctional Land Use, Promoting Urban Agriculture in Europe. In: R. van Veenhuizen. 2006. Cities Farming for the Future: Urban Agriculture for Green and Productive Cities, RUAF Foundation/IDRC/IIRR.

Hemmati, M. (with contributions from F. Dodds, J. Enayati and J. McHarry), 2002.

Multi-Stakeholder Processes for

Governance and Sustainability: Beyond Deadlock and Conflict. Earthscan. London, UK.

Partners and Propper, 2004. Verslag Afronding "initiatiefase" opstelling regeling burgerparticipatie gemeente Westervoort.

Earl, S., F. Carden & T. Smutylo. 2001. Outcome Mapping: Building Learning and Reflection into Development Programs. Ottawa: International Development and Research Centre (IDRC).

إن التنمية والتحويل المؤسسي لعملية صياغة سياسة تفاعلية يجب أن يرافقها التطوير ومأسسة الزراعة الحضرية. لقد وصفت هذه المقالة مبادئ عملية صياغة سياسة تفاعلية للزراعة الحضرية ومراحلها، والتحديات التي تواجه تلك العملية.



# مسارات العمل للسياسات البلدية المتعلقة

Henk de Zeeuw, Marielle Dubbeling, Joanna Wilbers and  
René van Veenhuizen  
ETC-Urban Agriculture h.dezeeuw@etcnl.nl

## بالزراعة الحضرية

التدخل واستراتيجياته التي تزيد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والغذائية للزراعة الحضرية، مع تقليصها للمخاطر الصحية والبيئية المرافقة.

عندما تدرك السلطات البلدية أن الزراعة الحضرية قد تسهم في بعض أهداف سياساتهم، فإنها تسعى عندئذ إلى تسهيل تنمية الزراعة الحضرية بسياسات

المدني الحضري (Tacoli، ٢٠٠١).

نتيجة ذلك، نرى ان الالتفات والعناية بالزراعة الحضرية قليل، سواء أكان ذلك عبر ادخالها في تكوين السياسات أم في الخطط أو الدعم التنموي، وهذا ما يسبب تضارباً في القوانين والتشريعات.

في الوقت عينه، يكون المزارعون الحضريون، عادة، غير أكيدين من المسؤول عنهم أقسم هو، أم منظمة أم برنامج.

يمكن للسلطات البلدية تمثيل دور مهم في سد هذا الفراغ من خلال:

– اختيار قسم أو مؤسسة رائدة في مجال الزراعة الحضرية، وعادة ما تكون هناك حاجة إلى تغيير في الانتداب المؤسسي لتلك المؤسسة أو المنظمة؛ وأحياناً تكون هناك حاجة إلى استحداث قسم خاص بالزراعة الحضرية، أو وحدة، أو مكتب لها ضمن المؤسسة الرائدة. لقد عمدت بعض المدن، مثل نيروبي وأكرا، إلى استحداث قسم زراعي بلدي. أما في مدينة Villa Maria del Truinto، ليما، البيرو، فجرى استحداث قسم مصغر للزراعة الحضرية ضمن قسم التنمية الاقتصادية (يميزانية تبلغ ٥٠٠٠٠ دولار)، كما أدخلت الزراعة الحضرية إلى أولويات خطة التنمية الاقتصادية المشتركة (٢٠٠١-٢٠١٠).

لقد عينت مدينة روزاريو في العام ٢٠٠١ أميناً عاماً للترقي الاجتماعي مسؤولاً عن تنسيق برنامج الزراعة الحضرية الجديد؛ وازداد عدد الطاقم العامل في البرنامج من واحد إلى مجموعة من العاملين بدوام كامل خلال السنوات الخمس الماضية.

– تأسيس لجنة ما بين الأقسام تعنى بإنتاج الغذاء الحضري واستهلاكه لتعزيز التنسيق والالتزام المؤسسي. ففي كايب تاون – جنوب افريقيا تكون فريق عامل بين الأقسام في عام ٢٠٠٢ يعني بتنسيق نشاطات الزراعة الحضرية في كافة أقسام البلديات والقرى، ويعمل على تطوير سياسة متكاملة. أما في بولوايوو، زيمبابوي فجرى استحداث لجنة زراعة حضرية بين جميع الأقسام لتنسيق

الحضرية (وكذلك سياسات القطاعات التي تتضمن المعايير والأنظمة في قضايا الصحة – البيئة وغيرها) لتحديد العوائق القانونية (غير المثبتة) التي قد تطرأ أولاً ليُصار إلى ازالتهما فيما بعد.

تكون الخطوة الأساسية التالية بادخال الزراعة الحضرية التي تعد نوعاً من أنواع استخدام الأراضي إلى خطط استخدام الأراضي، وكذلك بتغيير تصنيف الأراضي لدمجها مع الزراعة الحضرية.

"تعتبر الزراعة الحضرية نشاطاً غير رسمي في Maranguape أدخلها العمال المهاجرون إلى المدينة؛ إلا أن الزراعة الحضرية يجب أن تدخل إلى التخطيط البلدي كجزء من خطة التنمية الحضرية الأساسية." Raimundo Marcelo Carvalhoda Silva، رئيس بلدية، البرازيل.

لقد راجعت كل من كامبالا (أوغندا)، ودار السلام (تانزانيا)، وهافانا (كوبا)، وهراري (زيمبابوي) قوانينها المحلية وتنظيماتها (أو هي بصدد مراجعتها) من أجل استبدال القوانين الاستعمارية المحلية والمقاييس التي كانت تعتبر إما مبالغاً فيها، وإما غير قابلة للتنفيذ، أو غير مناسبة للظروف المحلية.

صرح وزير تحسين الظروف الاجتماعية "إن قوانيننا المحلية قديمة وبالية يصرح بذلك وينسي ماكومبي وزير تحسين الظروف الاجتماعية والتنمية الجماعية والآثار في مدينة Kampala: "لقد اخفقوا في ادراك ان كثيراً من السكان يكسبون عيشهم من الزراعة الحضرية. لقد ادركنا أن علينا، كقادة سياسيين، أن نبادر إلى تغيير السياسات التي يمكن أن تدعم نشاطات الزراعة الحضرية.

### الترتيبات المؤسسية الكافية:

تكون الخطوة الرئيسية الثانية استحداث بيت مؤسسي للزراعة الحضرية. تقليدياً، وضعت سياسات القطاعات آخذة في اعتبارها ان الزراعة الحضرية متصلة بالنطاق القروي، وان مؤسسات مختلفة عن المؤسسات الحضرية هي التي تتولاها وتعنى بشؤونها. وكذلك نرى أن معظم المنظمات الزراعية لا تعمل في النطاق

تطرح ورقة البحث هذه مجموعة من القضايا المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع السياسات المتعلقة بالزراعة الحضرية، وخطوات تنفيذ كل من تلك القضايا (ومسارات تنفيذ كل قضية على حدة).

لقد حُدِّدَت الخطوات التنفيذية المقترحة لتلك القضايا، وطبقها، خلال العقد السابق، صانعو السياسات، أو أولئك الذين يمارسون العمل في مجال الزراعة الحضرية. كذلك، تم قُدِّمَت الخطوات وعرضتها في مؤتمرات دولية وإقليمية عديدة، وخلال ورش عمل مهتمة بتلك القضايا أيضاً.

تصنّف تلك القضايا ومقاييس السياسة المتعلقة بها تحت العناوين الاربعة التالية:

– استحداث بيئة مؤاتية موصلة إلى وضع سياسة الزراعة الحضرية، وإلى القبول الرسمي بها كنوع من الاستخدامات المدنية.

– تحسين سبيل الوصول إلى الأراضي الحضرية الخالية، وتأمين مدة استخدامها.

– تقديم خدمات كافية من لتعزيز النجاح الاقتصادي للزراعة الحضرية.

– وضع المعايير اللازمة لتقليل من المخاطر الصحية والبيئية المرافقة للزراعة الحضرية.

سيتم تفصيل كل واحدة من هذه المسائل (وستُدرس كل واحدة من هذه التصنيفات بتفصيل أكبر لاحقاً).

### استحداث بيئة موصلة لصياغة السياسة المرجوة:

### مراجعة السياسات والأنظمة القائمة:

يُعتبر القبول الرسمي بالزراعة الحضرية كوسيلة مشروعة لاستخدام الأراضي خطوة حاسمة أولى نحو تنظيم تنمية الزراعة الحضرية وتسهيلها.

من الضروري مراجعة السياسات والقوانين المحلية القائمة المتعلقة بالزراعة

نشاطات كافة الاقسام البلدية الناشطة في هذا المجال (تخطيط البلدات-الصحة-المالية).

### آلية المشاركة والحوار:

تسهل مشاركة مجموعة من الفاعليات المعنية المختلفة في تحسين نوعية السياسة، وفي تصميم البرنامج، وتعزيز الالتزام بالتنفيذ والتطبيق. لذلك، من المهم تحفيز المشاركة المباشرة لكل المزارعين الحضريين في تصميم السياسة والتخطيط للاعمال، والحث على الحوار والتعاون بين منظمات المجتمع المدني العامة والخاصة على حد سواء.

يمكن اعتماد تلك الآليات عبر منبر يجمع كافة الفاعلين، وفريق عمل الزراعة الحضرية، بحيث يكون التحليل المشترك لكل وجهات النظر المتعلقة بالزراعة الحضرية وحضورها ودورها وللمشاكل التي تعانيها في المدينة بسبب المهام التي تعنى بها الآليات والفريق، وكذلك يتولى تنسيق العملية التفاعلية لصياغة السياسات، وتخطيط الفاعليات المختلفة لبرامج العمل وتنفيذه، تماماً كما يجري في مدن تابعة لبرنامج RUAUF - (انظر في مقالة Dubbeling وكذلك الاقسام التجريبية في المدن على موقع RUAUF الالكتروني [www.ruaf.org](http://www.ruaf.org))، أو في مدن عديدة اخرى.

لقد تشكل منتدى بلدي حول الزراعة الحضرية والأمان الغذائي في **Governador Valaderes**، البرازيل من أكثر من ١٠٠ مثل (رجالاً ونساءً) اختارتهم المجموعة. وشاركت فيه أيضاً رابطات الجوار، والمدارس الرسمية، وأعضاء من الجامعات والكليات، وممثلو الكنائس وأمناء حكوميون (ممثلون عن البيئة- الزراعة . التخطيط- مجلس المدينة).

كان عمل المنتدى الاول عرض نتائج تحليل وضع الزراعة الحضرية، وتحديد القضايا والاهداف الاساسية المطلوبة لتنمية أكبر للزراعة الحضرية. وفي لقاءات لاحقة، تم تطوير خطة عمل مدنية وسياسة للزراعة الحضرية، كذلك تم تحديد استراتيجيات التنفيذ، وادوار مختلف الفاعليات واسهاماتها. ولا يزال المنتدى يمثل دور المراقب لخطة العمل وتنميتها (انظر المقالة في هذا العدد).

في تورنتو - كندا تم انشاء مجلس السياسة الغذائية عام ١٩٩١ ليجتمع بين فرق اجتماعية وفرق عمل في تنمية السياسات والبرامج التي تشجع الأمان الغذائي الحضري، وتخلق نظاماً غذائياً مديناً عادلاً. في هذا العدد، يشرح مينديز عملاً قام به مجلس مماثل في مدينة فانكوفر.

**المعايير المتبعة لتعزيز سبل الوصول الى الأراضي المدنية الشاغرة، والتأمين على مدة استخدامها:**

الأرض مصدر رئيس للزراعة الحضرية وتوفرها وسبل الوصول إليها. ويجب أن تكون مناسبتها للزراعة اهتمام بالغ لأولئك الذين يريدون تعزيزها والترويج لها كاستراتيجية للاحتواء الاجتماعي، والأمان الغذائي المعزز، وتخفيف الفقر، والتنمية الاقتصادية المحلية. تستطيع حكومات المدن ان تسهل سبل وصول المزارعين الحضريين إلى فسحات الأرض المفتوحة الخالية عبر الطرق المذكورة (أنظر أيضاً انبثاق مؤتمر RUAUF-UN habitat-UN conference بعنوان "تحسين القدرة على الاستخدام الزراعي للاراضي في المدينة".

### تخطيط الأراضي الخالية:

خلافًا للاعتقاد السائد، من السهل ايجاد عدد مدهل من الاراضي الخالية التي يمكن استخدامها للزراعة بشكل مؤقت او دائم، حتى في المساحات الكثيرة التمدن. فقد حدد الباحثون، مثلاً، ٧٠٠٠٠ قطعة أرض خالية في مدينة شيكاغو (Kaufmann and Bailkey، ٢٠٠٠). فيما سجلت مدن اخرى مثل Cienfuegos (كوبا)، و Piura (البيرو)، و دار السلام (تانزانيا)، و Cagayan de oro (الفلبين)، قائمة تبين الأراضي الخالية المفتوحة فيها عبر استعمال طرق مثل رسم الخرائط الجماعية وطريقة GIS).

كما قامت تلك المدن بتحليل مدى ملائمة تلك الأراضي للاستخدام (للاستعمال) الزراعي، ما يشكل مدخلاً جيداً يعزز سبل وصول المزارعين الحضريين الى الأراضي.

### تأجير الاراضي البلدية المؤقت:

شكل عدد من المدن مثل هافانا (كوبا)، و Cagayan de oro (الفلبين)، وليما (البيرو)، و Bulawayo (زيمبابوي)، و Governadin Valadares (البرازيل) قوانين مدنية تنظم استخدام المزارعين الحضريين المؤقت والمنظم للاراضي البلدية.

"نظراً إلى معدل البطالة الخطر في مدينة روزاريو، والحاجة إلى ترويج النشاطات الانتاجية، فان البلدية ملتزمة بتخصيص اراض لاهداف زراعية بموجب عقود مع جماعات المزارعين (الفلاحين). يجب ان تتمتع الأراضي بالحد الادنى من الخدمات اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة." (Pablo Jarkim K عضو مجلس بلدية روزاريو، الأرجنتين)

قد تكون الاراضي البلدية الخالية مخصصة لاستخدامات اخرى ( اراض سكنية، اراض صناعية، مستشفى او مدرسة) تختلف عن الزراعة الحضرية، أو قد تكون مناطق غير صالحة للبناء (مناطق الفيضانات، اراض تقع تحت خطوط الكهرباء)، او قد تكون مناطق فاصلة، او اراضي محجوزة للاستعمال المستقبلي ويمكن تأجيرها لمدة قصيرة، أو

مخصصة لجماعات فقراء المدن لأغراض البستنة (أملاك مؤجرة محدد). ففي مدينة كايب تاون بـافريقيا الجنوبية يتم تأجير الأراضي القليلة الاستعمال المحيطة بالمرافق الحيوية العامة او جوانب الطرقات الى عائلات فقراء المدينة.

وفي شيكاغو، توقع **Neighbor Space**، وهي جمعية مستقلة مقرية من مجلس المدينة، عقود ايجار بين المدينة (المالك) والبستانيين الذين يودون استخدام الأرض. ولكن في كثير من الأحيان لا يكون المحتاجون للارض على وعي أو علم بتلك الفرص، لذا فمن المهم ان ترافق حملات نشر المعلومات المعايير المتبعة.

اذا كان التحضير لتوقيع عقود ايجار رسمية فردية تحتاج جهداً وزمناً، فمن الممكن تأجير الأرض لجمعية المزارعين عوضاً عن الافراد (تستأجر الجمعية الارض لأعضائها بشكل سنوي قابل للتجديد) أو عبر رخص عمل تتجدد سنوياً عدة مرّات، أو يكون ذلك عبر إذن معطى عوضاً عن عقود ايجار الرسمية. ويجري تطبيق هذا الاقتراح في مدينة امستردام في **Netherlands**. حيث تستأجر جمعية المزارعين المحليين (التي تضم ٧٢٠٠ عضواً) أكثر من ٢٥٠ هكتاراً من الأراضي البلدية للمدينة.

وتستأجر الجمعية الأرض كقطعة للبستنة يستعملها الاعضاء المتسبون، ويدفعون بالمقابل حصة تبلغ ٣٠٠ يورو سنوياً عن كل قطعة ارض مؤجرة. يسمح دخل الأراضي للجمعية بصيانة الأسيجة والبنى التحتية أخرى، كما تقوم الجمعية بتقديم خدمات شتى لأعضائها (كالتدريب، والتخلص من النفايات).

تتضمن العقود مع المزارعين شروطاً تتعلق بالأرض المطلوبة، والتصرف بالنفايات ووسائل ادارة المحاصيل التي يجب اتباعها؛ وحيثما تتضمن تلك العقود بعض القيود والضوابط. وتقوم البلديات عادة بتوفير التدريبات اللازمة على تلك النشاطات لمزاري الأراض البلدية.

ولا يقتصر دور البلديات على التدريب، بل تقوم بعضها بالمساعدة في تحسين نوعية الارض عبر حراستها، وتوصيل السماد على أنواعه، والتسييج، الخ).

كما تمنح بعض البلديات محفزات اقتصادية ودعمًا تقنياً لمجموعات الأحياء وفرق الشباب المشاركة في تنظيف الأراضي الواسعة المفتوحة التي تكون اما مهجورة او متدهورة. وتقوم البلديات بتحويل تلك الأراضي الى حدائق منتجة للغذاء، والزهور على أنواعها، والاعشاب، وما الى هنالك من أمور أخرى.

في نيويورك، قامت فرق اجتماعية وبعض التطوعون بمساعدة من قسم الصحة، بتنظيف الأراضي الرحبة الخالية في أحيائهم، واقاموا

حداثت اجتماعية عليها (مثل حديقة كليبتون الاجتماعية). وقد أظهرت دراسة حديثة ان افتتاح حديقة اجتماعية من شأنه ان يزيد أسعار الأملاك السكنية التي تبعد ١٠٠٠ قدم عن الحديقة، وان هذا التأثير يزداد مع الوقت، ويكون اكبر في الأحياء الاكثر حرماناً ( Kami Potthukuchi, ٢٠٠٦).

### تعزيز استخدام الاراضي الخاصة الخالية:

من اجل تعزيز سبل وصول المزارعين الحضريين إلى الأراضي المملوكة الخاصة (الخالية)، استحدثت بلدية روزاريو (الارجنتين) البنك الزراعي البلدي [لوهب الاراضي] (بنك الأراضي الزراعي البلدي)، وقامت بالجمع بين من يحتاجون إلى الاراضي الزراعية ومالكي الأراضي الخالية. كذلك تستأجر البلدية الأراضي الخالية من المالكين الخاصين لترم عقود ايجار مع فرق اجتماعية مهمة باستخدام تلك الأراضي بإنتاجية.

استعملت بلدية روزاريو وسيلة فعالة أخرى من أجل تشجيع مالكي الأراضي الخاصة (أصحاب الأراضي الخاصة، المالكين الخاصين للاراضي) أو المالكين من المؤسسات على توفير الأراضي الخالية لجماعات فقراء المدن الذين يهتمون بالزراعة من خلال رفع قيمة الرسوم البلدية على الأراضي المهملة، وتخفيف الرسوم الضريبية عن كاهل أصحاب الأملاك الخاصة الذين يوفرن تلك الأراضي ليتم استخدامها في الزراعة المؤقتة.

يمكن ايجاد اتفاقات لمدة الخدمة بين المنتجين الحضريين ومالكي العقارات الخاصة أو شبه العامة التي تحوي أراضي معطلة خالية، في ليمّا وفي أكرا (أراضي المششفيات، نادي غولف (Harare)، في Santiago Delhilo (ساحات مدرسة)، دار السلام (حرم جامعة)، وفي Port-au-Prince (ساحات الكنائس).

تساعد مدينة Cagayan de oro في الفيليبين، جمعيات فقراء المدن لتأسيس حداثت عامة تقام على أراضي ملك خاص، وقد أثبتت تلك المساعدة أنها استراتيجية ناجحة.

لقد تعلم المنظمون ان من الضروري تحديد شروط إدارة الأراضي (مثلاً نوع المحصول الذي سوف يزرع، عدم البناء على الأراضي، طرق إدارة النفايات)، ومساعدة البستانيين الحاصلين على حصة ما على تعلم النشاطات المطلوبة منهم، واكتسابها، ومعرفة طريقة تطبيقها. ففي أمستردام مثلاً يتم إدخال تلك الشروط ضمن التشريعات التي تنظم كل متنزه. وعلى كل المزارعين الحضريين الذين يستأجرون قطعة أرض في متنزه الحديقة التقييد بكل التشريعات والتعليمات.

على البلديات أو المنظمات غير الحكومية التي تتوسط بين مالكي الأراضي ومزارعي المدن الفقراء الترويج لعقود ايجار أطول أمداً، تسمح للمنتجين باستثمار التراب والمزارع. ويجب أن تكون مدة العقود خمس سنوات، أو يفضل أن تكون أكثر.

يميل مالكو الأراضي إلى توقيع عقود ايجار أطول مدة ممكنة مع جمعية من المزارعين تقوم بتأجير قطع الأرض لكافة الأعضاء المنتسبين إليها على أساس عقد يتجدد سنوياً أكثر مما يميلون إلى تأجير مزارعين فرديين، خوفاً من أن يظن هؤلاء أن الأرض أصبحت ملكاً خاصاً لهم، فيصعب إبعادهم عنها عند انتهاء مدة العقد.

### تخطيط مناطق مصنفة للزراعة الحضرية:

تعتبر مدن: دار السلام و Dodoma (تنزانيا)، وداكار (السنغال)، ومابوتو (موزنبيق)، وBissau (Guinee Bissau)، (جنوب إفريقيا)، وKammanndu (النيبال)، وHarare (زيمبابوي) أمثلة عن المدن التي خططت مناطق الزراعة الحضرية كشكل من أشكال الاستخدام المستديم للأراضي.

تهدف تلك الأراضي المخططة إلى دعم الزراعة، أو حماية الفسحات الخضراء المفتوحة من البناء عليها، وإلى استحداث مناطق فاصلة بين الأراضي المستخدمة لأغراض مختلفة (مثلاً بين الأراضي السكنية والأراضي الصناعية). كما تهدف تلك الأراضي إلى المحافظة على فسحات داخل المدينة لاستخدامات مستقبلية. ففي Beijing يتم الترويج لنشاطات زراعة حضرية محددة في ضواحي المدينة؛ أما في مدينة Chi Minh Ho، وفي نسبة أقل من مدينة Hanoi (فيتنام)، فيتم الاحتفاظ بمساحات في المدينة وعلى أطرافها للزراعة المائية.

يكون استخدام تلك المساحات أكثر استدامة إذا وقعت في مناطق لا تصلح للبناء، أو حيث يكون البناء غير مستحباً، مثل (سهول الفيضانات، والأراضي الواقعة تحت خطوط الكهرباء، والمحميات الطبيعية).

تتضمن الخطة الكبرى لمدينة سطيف، الجزائر استحداث قطعة خضراء كبيرة غرب المدينة حيث الحقول المعرّضة للفيضانات في وادي Bousellam (Boualjenouia). وتعاني الأحزمة الخضراء الواقعة في مناطق شبه الزراعة الحضرية المحيطة بالمدن ضغطاً كبيراً كي يتم البناء عليها.

نظراً إلى سياسات الأنظمة العسكرية التي سيطرت على سيول لأكثر من ٣٠ سنة ولم تتغير أو تتبدل، عانى حزام سيول

الأخضر ضغوطاً شديدة بسبب التطور الاقتصادي الأساسي المتزايد، وبسبب التوسع المدني، فجرى اقتراح تقديم ١١٢ كلم<sup>٢</sup> من الحزام لأغراض التنمية المدنية - التطور المدني (Bengston&Youn, ٢٠٠٦).

إن النماذج الأخرى التي جرى إتباعها قد أثبتت استدامتها أكثر من نموذج "الحزام الأخضر". النموذج الأول هو نموذج التوسع المدني المسمى "الأصابع الخضراء" (بكلام آخر، توسع بمحاذاة محاور معينة تحوي في وسطها مناطق خضراء) كما طُبّق في عدة مدن أوروبية مثل كوبنهاغن، الدانمارك. النموذج الآخر هو "شبكة المدينة"، وهو عبارة عن: عاصمة تتألف من مراكز مدينة صغيرة تتعلق ببعضها، وتصل عدة فسحات خضراء متعددة الأغراض فيما بينها. جرى تنفيذ هذا النموذج في (Netherlands.Randstad)

إن تصنيف الأراضي لا يكفي وحده للمحافظة على الفسحات الخضراء المفتوحة، لأن الحفاظ على هذه المناطق يعتمد على الجدارة السياسية للسلطات المحلية، وعلى الدعم العملي التقني والمالي الذي يقدم إلى المزارعين الحضريين كما يعتمد على تنمية زراعة مستدامة ومتعددة الوظائف في تلك الأحزمة الخضراء.

وتثبت مقارنة بسيطة الفرق بين تجربتي مدينة Hubli Dharwad في الهند ومدينة Beijing في الصين. ففي المدينة الهندية، تم دفع الحزام الأخضر خارجاً، لان البلدية تحتاج إلى الدخل الذي تكسبه من بيع الأراضي العامة لأغراض البناء. أما في المدينة الثانية، حيث نجد الحزام الأخضر قريباً من قلب المدينة، فتجري المحافظة عليه بشدة لأهميته الاجتماعية، ولمساهمته في الاخضرار المدني وإنتاجيته للغذاء الطازج.

### الترويج لاستخدام الأراضي لأغراض متعددة:

يمكن الجمع بين الزراعة الحضرية واستخدامات ملائمة أخرى للأراضي في بعض الحالات. قد يقدم المزارعون خدمات استجمام للمواطنين الحضريين ويستقبلون جمعيات لتزويدهم بالثقافة البيئية. كما يستطيع المزارعون ان يكونوا مديرين مساعدين في الحدائق. ويمكن استخدام أراضيهم كمساحات لتخزين المياه، ومحميات طبيعية، ومناطق الحرائق، ومناطق الفيضانات وغيرها. يمكن الجمع بين الزراعة المائية في بحيرات الزراعة الحضرية أو شبه الحضرية وبركها، وبين النشاطات الأخرى المتصلة بها، مثل نشاطات الاستجمام التي قد تشمل: التصيد بالصنارة، ورياضة ركوب الزوارق، ومطعم لسمك، وغيرها. لقد جرى اتباع هذا النموذج في بانكونغ في تايلاند. وهناك نموذج آخر يُتبع

كثيراً في كالكووتا يتمثل في الجمع بين الزراعة والزراعة المائية، من خلال إدارة تصريف المياه وإعادة استعمالها، وبالتالي يصبح هذا النموذج جزءاً أساسياً من الفسحات الخضراء المفتوحة المزروعة حضرياً أو شبه حضرياً.

من الممكن أن يخفّض إتباع هذا النموذج تكاليف إدارة تلك الأراضي، ويحميها من الاستخدامات غير الرسمية، ليجري بالتالي تعزيز إعادة تقسيم الأراضي بشكل غير رسمي.

تقوم بلدية Beijing بالترويج لتنمية السياحة الزراعية شبه الحضرية من خلال حدائق كبيرة تستخدم للسياحة الزراعية، ومن خلال سياحة زراعية تُمنح للعائلات: فمثلاً ينوِّع المزارعون نشاطاتهم بتقديمهم خدمات للسياح الحضريين (طعام، سكن، بيع أغذية طازجة ومصنّعة، القيام بدور الدليل السياحي، ركوب الخيل).

لقد جعلت الحكومة المحلية السياحة الزراعية جزءاً من التخطيط البلدي والمناطقى؛ كما قامت بإنشاء جمعية السياحة الزراعية وخدمات نشر المعلومات، وساعدت المزارعين المهتمين بهذا النوع من السياحة في التخطيط للأعمال، وأعفتهم من الضرائب، وقدمت لهم التمويل اللازم لتنمية البنى التحتية الزراعية وتأمين المياه المنحسرة، لهم وكذلك الكهرباء.

ودخلت بعض البلديات (مثل Pretoria في جنوب إفريقيا و Vancouver في كندا) في شراكة مع المنتجين لإدارة الفسحات البلدية الراحبة التي تجمع بين البستنة الجماعية ووظائف أخرى (متنزه أو أرض استجمامية). وقد جرى في مارس الماضي افتتاح رسمي لحديقة للتنزه (Parque Huerta) في روزاريو الأرجنتين. يقع المتنزه على أطراف مدينة، وسوف يستخدم لأغراض إنتاجية، وثقافية واستجمامية. ودعم تلك المبادرة العديد من الأقسام البلدية وفاعليات حضرية أخرى.

### انتقال المزارعين الحضريين:

قد ثبتت أن هناك حاجة لنقل المزارعين الحضريين الذين ينشطون في مناطق غير مناسبة تسبب فيها نشاطاتهم الأذى الصحي والبيئي الخطير للسكان إلى أماكن أخرى أكثر ملائمة. وفي حال تم التخطيط لاستعمال الأراضي لأغراض أخرى، فعندئذ يمكن تزويد المزارعين بأرض بديلة، ومساعدتهم على تطوير البنى التحتية الزراعية الأساسية (المياه-التسييج) في الأرض الجديدة. ففي مدينة جاكارتا باندونيسيا تم انتقال ٢٧٥ مربي أبقار مع ٥٥٠٠ بقرة من قلب المدينة إلى مناطق زراعة شبه حضرية (لأن الأبقار سببت الأمراض وزادت النفايات).

أما في أمستردام في ال Netherlands، فتم نقل حديقة اجتماعية بكاملها إلى مكان آخر،

لان البلدية قررت أن تبدأ بتشبيد البيوت السكنية على تلك الأرض. (Wilbers, ٢٠٠٥). وبين ١٩٨٦-١٩٨٩ تم نقل ١٢ حديقة في مونتريال. (Bhatt و Kongshaug, ٢٠٠٥).

### إدخال الزراعة الحضرية في مشاريع الإسكان:

تقوم مدن متعددة مثل فانكوفر في كندا (أنظر المقالة في هذا العدد)، وكولومبو في سريلنكا، وكمبالا في أوغندا، وروزاريو في الأرجنتين، ودار السلام في تنزانيا، بتجربة إدخال الفسحات التي تقوم عليها المنازل أو الجديدة (ومخططات تحسين ظروف الأحياء المزدحمة الفقيرة). كذلك تقوم بعض المدن بالترويج لإعادة استعمال مياه البيوت البلاستيكية المصرفة لاستخدامها في حدائق البيوت وتعليم المزارعين (البستانيين) طريقة تجنب المخاطر الصحية الناجمة.

### المقاييس المتبعة لتعزيز فرص النجاح الإنتاجي والاقتصادي للزراعة الحضرية:

تتخذ الزراعة الحضرية صفة ديناميكية إبداعية بسبب مجاورتها للمستهلكين الحضريين من جهة، والظروف الحضرية الخاصة التي يُعْمَلُ وسطها من جهة أخرى. إلا أن تنمية الزراعة الحضرية كثيراً ما يكون مقيداً بسبل وصول المزارعين الحضريين المحدودة إلى التدريب أو إلى الإرشاد، والائتمان وغيرها.

لقد أعارت كل من البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ومنظمات الدعم انتباهاً قليلاً للزراعة في المحيط الحضري حتى الآن. ويمكن القول إنها أعارت المشاريع الزراعية (الاستثمارات الزراعية) انتباهاً أكبر.

نستنتج أن هناك مجالاً كافياً لتعزيز الإنتاجية والربح في الزراعة الحضرية. يمكن للبلديات أن تمثل دوراً مهماً في تحفيز الإنتاجية وتنسيقها، وفي تطوير برامج مشتركة مع جمعيات القطاعات المعنية، وفي التمويل المشترك، وإعطاء التراخيص، وتقديم الأسمدة العضوية وغير العضوية والبنى التحتية الزراعية الأساسية. وهذا ما سوف يبيّنه لاحقاً.

"يتعين على البلديات أن تنتبه أكثر إلى الرابط بين مخزون الطعام وبين الإنتاج الزراعي المحلي. ومن الممكن اللجوء إلى مبادرات بلدية عديدة لتأمين حوافز قيام برامج مثل أسواق المزارعين، والتوصيل المنزلي لمنتجات طازجة، وإعطاء دروس تدريبية للزراعة العائلية، وتخصيص أراض شاغرة لإنتاج الطعام، واستعمال ضرائب متفاوتة للأراضي في طور الإنتاج. ومشروع "فوم زيرو" (جوع صفر)، هو اقتراح سياسة طعام آمنة للبرازيل. إدارة لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.

**تدريب المزارعين:** يتعين على المنظمات الحكومية والقطاع الخاص أن يتلقوا التشجيع لتأمين التدريب للمزارعين الحضريين، والنصائح التقنية، والخدمات الموسعة، مع تركيز مشدد على الممارسات الزراعية البيئية، والإدارة المناسبة للأخطار على الصحة، وتطوير المزارع (مثلاً التكثيف والتنوع)، وإدارة المؤسسات، والتسويق. نحتاج إلى أنظمة مشاركة في النفقات (المزارعون والبلديات والمنظمات الحكومية والمؤسسات الخاصة) لتأمين تعزيز النظام الموسع. ويجب أن نشجع المؤسسات التعليمية والموسعة لتضم في مناهجها وبرامجها الزراعة الحضرية.

تضم البرامج الزراعية الحضرية التي بدأ العمل فيها مؤخراً تدريبات ونشاطات تعليمية. ويؤمن برنامج الزراعة الحضرية في روزاريو (الأرجنتين) مساعدة تقنية وتدريباً للجماعات المنتجة. أما في غوفير نادور فالاداريس بالبرازيل فإن إحدى النشاطات الاستراتيجية هي التالية: " القيام بتدريب تقني وإعطاء دروس تعليمية للمواطنين موجهة إلى العائلات والجماعات المشتركة في برنامج الزراعة الحضرية البلدي." تطالب سياسة كايب تاون حول الزراعة الحضرية (جنوب أفريقيا) بخدمات الأبحاث والتدريب ومنظمات المساندة داخل المدينة وحولها لتأمين التدريب على إدارة الأعمال والقدرات التقنية والتسويق وما شابه للمزارعين الحضريين. وتعطي ورقة سياسة بوتسوانا دوراً مهماً لتعليم المزارع ب نشر كتب ومنشورات وملصقات ومشاريع عرض جماعية من خلال منظمات حكومية، وقطاعات البلدية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات العاملة ضمن الجماعة. وتؤيد إدخال الزراعة الحضرية في نظام التدريب الرسمي ونظام التعليم (مثلاً في كليات الزراعة والمدارس المهنية). بالنسبة إلى شيكاغو، تؤمن البلدية والمؤسسات غير الحكومية مثل هيفر وغوينغ باور قابلية استيعاب للمزارعين في الجماعة، ونشاطات تدريبية، كما تسعى للحصول على المساندة السياسية في مبادرات مثل شيكاغو أورغانيك، ومجلس شيكاغو لسياسة الغذاء. (مراجعة هذا العدد).

### تعزيز منظمات المزارعين:

المزارعين الحضريين يفتقرون إلى التنظيم، وعادة بطريقة غير رسمية. وهم، بالتالي، يفتقرون إلى قنوات كافية، وإلى القوة لإيصال صوتهم للتعبير عن حاجاتهم. وهذا يحده من تمثيل مصالحهم في صناعة السياسة الحضرية والتخطيط على شتى المستويات، ويعيق مشاركتهم في برامج النمو. يمكن أن تفاوض منظمات المزارعين العاملة للحصول على أرض، ومن أجل تدابير تملك الأراضي المناسبة والحصول على قروض. ويمكن أن تتولى تلك المنظمات العاملة جيداً تدريب المزارعين وامداداتهم، كما يمكن أن تتولى تطوير البنية التحتية والعامل، مع نوعية المنتوجات التي أنزلت إلى الأسواق وتسويقها، ومراقبة نوعيتها،

والتحقق منها. في بنكوك (تايلاند) مثلاً، كانت رابطات المزارعين الذين يهتمون بالزراعات المائية مفيدة جداً في التوصل إلى أسعار عادلة للمنتجين، أو في المفاوضة على عقود مع بائعي الجملة والتجزئة.

نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود للتعرف إلى منظمات المزارعين القائمة والشبكات العامة للمزارعين الحضريين لتحليل مشاكلهم وحاجاتهم، والتوصل إلى طرق فعالة لمساعدتهم على التطور أكثر. قد تشجع البلديات أقسامها، والجامعات أيضاً، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات العاملة ضمن الجامعات في المدينة، على مساندة قدرة منظمات المزارعين على التطور بشكل فعال، وتعزيز الروابط بين منظمات المزارعين والمؤسسات الخاصة ومنظمات المستهلكين والمنظمات المساندة.

تشجع بعض المنتجين الحضريين الصغار المشاركين في برنامج الإنتاج الزراعي العمودي الصغير أو PROVE في برازيليا على تشكيل رابطة للمزارعين (هوميم دي كارفالو، ٢٠٠٥). وقد عززت قدرتهم ليحلوا تدريجياً مكان المسؤولين عن برنامج الإنتاج الزراعي العمودي الصغير أو PROVE في دورهم المساند. وفي روزاريو بالأرجنتين، شجع برنامج الزراعة الحضرية التابع للبلدية تطور شبكة المنتجين الحضريين (ريد دي هويرتيراس ي هويرتيروس) للأسباب نفسها. وبناء على لاتوكا (٢٠٠٥)، تساعد البلدية أيضاً في إبرام عقود مع فاعلين حكوميين استراتيجيين وفاعلين مستقلين وغيرهم من الفاعلين الاجتماعيين الاستراتيجيين. تعمل بلدية مونتيفيديو إلى جانب رابطة المنتجين الأساسيين في الأوروغواي على مسائل تجارية (مثلاً إقامة السوق في مونتيفيديو)، وعلى التمويل (بلام، ٢٠٠٥).

في حيدرآباد بالهند، إستأجرت جمعية العلف الأخضر، مؤقتاً، أرضاً تابعة لمسجد لمزارعي العشب التي تنتج ما يقارب المئتين وخمسين طناً من العلف يومياً. ويتم حالياً التفاوض مع حكومة حيدرآباد على إمكانية استعمال الأرض بشكل دائم. وتضغط الجمعية أيضاً للحصول على إقرار رسمي بتجارة أعضائها، بالتعاون مع مستهلكي الحليب ومنتجي مشتقاته داخل المدينة.

### تطوير التكنولوجيا المناسبة:

تمارس الزراعة الحضرية في ظل شروط محددة تتطلب تكنولوجيا مختلفة عن التكنولوجيا المستعملة في الريف. وتضم تلك الشروط المحددة توفرًا محددًا للمساحة، وثلث الأرض الحضرية الباهظ، والقرب من عدد كبير من الناس (وبالتالي يفرض ذلك إلى استعمال وسائل إنتاج آمنة)، واستعمال الموارد الحضرية (النفائيات العضوية، والمياه المبتذلة)،

واحتمالات اتصال المنتج والمستهلك المباشر. وينبغي أن تتكيف معظم التقنيات الزراعية المتوفرة للاستعمال مع تلك الشروط، في حين يتعين على التقنيات الجديدة أن تتطور لتستجيب إلى الحاجات الحضرية (مثلاً تقنيات الإنتاج غير المستعملة على الأرض، بل على السطوح وفي الأقبية، وتنمية ممارسات آمنة واقتصادية لإعادة استعمال المياه المبتذلة).

يمكن للبلديات وغيرها من أصحاب الشأن تأمين ميزانيات وخبرات لحل مشكلة المشاركة، وتطوير اقتراحات الأبحاث، ونقل احتياجات مزارعيهم الحضريين للبحث والتطوير التقني إلى مؤسسات الأبحاث والحكومات الوطنية. ومن الممكن أيضاً تشجيع التعاون بصورة أفضل بين مؤسسات الأبحاث، والمنظمات الزراعية الموسعة، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المزارعين الحضريين.

علينا الاهتمام بإدخال الأساليب الزراعية البيئية (كاعتماد تدابير للوقاية من الأمراض والقضاء على الحشرات، وتدابير بيئية لتخصيب التربة والحفاظ على التربة والماء وما شابه)، وإدخال تقنيات توفر الماء وتعنى بالمساحة، واعتماد أساليب تقلل من الأخطار على الصحة، وتأسيس مواد للدراسة الزراعية ومدارس على الأرض تتعاطى التنمية التقنية وعملية التقييم.

تطالب ورقة السياسة في بوتسوانا مؤسسات الأبحاث والمؤسسات الموسعة بتنمية التقنيات ونشرها بمساعدة صغار المزارعين الحضريين ليتبنوها. وقد أشير إلى التقنيات التالية:

أ- الزراعات المتكيفة (مثلاً الملفوف والبندورة والبصل وما شابه).

ب- التقنيات الموفرة للماء (مثلاً نظام الري بالتنقيط أو نظام الري المصغر).

ج- عمليات الإنتاج المناسبة (مثلاً الزراعة بالماء، مقاعد إسمتية وزراعة محمية). في هافانا عاصمة كوبا، تجرى أبحاث واسعة على وسائل إنتاج حضرية مناسبة، مثلاً تنمية أشجار مثمرة تتكيف مع المناطق الحضرية (أنظمة جذور غير مضرّة) (إجراءات مؤتمر ٢٠٠٣).

يهتم عدد كبير من المؤسسات الحكومية المحلية بالعمليات الزراعية البيئية في برامجهم حول الزراعة الحضرية، مثل المؤسسات التالية:

– في مونتريال، بكندا، يركز برنامج البلدية حول الزراعة في الجماعة على اعتماد وسائل زراعية بيئية. ويتجسد ذلك باعتماد الوسائل المحافظة على البيئة حصرياً للقضاء على الحشرات وأمراض النبات وغزو النباتات

الضارة في متنزهات المدينة (ريد ٢٠٠٥).

– يمنع برنامج الزراعة الحضرية الوطني بكوبا استعمال المواد الكيماوية الزراعية في المدن، ويضع برنامجين ثانويين موجهين بالتحديد لتطوير السماد العضوي وزيادته، واعتماد المواد الزراعية المحافظة على البيئة ليضمن أن التقنيات المطورة حديثاً لن تؤذي البيئة.

– من أهداف البرنامج البلدي لتنمية الزراعة العضوية في روزاريو بالأرجنتين تدريب المستفيدين المشاركين في إنتاج الخضار العضوية وتسويقها، وتدريب المؤسسات المرتبطة بها. ويشجع البرنامج أيضاً على تأسيس مؤسسات صغيرة لإنتاج سماد أحيائي عضوي وأسمدة تسد حاجة المزارعين الحضريين.

– مدينة غوفير نادور في البرازيل تشجع على استعمال التقنيات البيئية في إنتاج الزراعة الحضرية وتسويقها بتنظيم دروس تدريبية، وتأمين مساعدة تقنية لجماعات المزارعين الحضريين.

### تعزيز الوصول إلى الماء والمعلومات والبنى التحتية الأساسية:

يمكن للبلديات أن تمثل دوراً مهماً في تعزيز وصول المزارعين الحضريين إلى الماء، وإلى المعلومات حول الإنتاج. إن الوصول إلى مخزون مياه على مدار السنة بسعر منخفض أمر مهم جداً، وهذا ينطبق أيضاً على الحصول على مواد عضوية (طازجة أو سماد)، وعلى غيرها من المصادر المغذية (مثل المياه المبتذلة).

تؤمن مدينة بولاوايو بزيمبابوي المياه المبتذلة المعالجة للمزارعين الحضريين الفقراء في حدائق الجماعة (مراجعة المقال الذي كتبه موفغامي حول ذلك الموضوع)، فيما وافقت مدينة تلاكنا (البيرو) على تأمين المياه المبتذلة المعالجة إلى المزارعين الحضريين مقابل مساعدتهم على الحفاظ على مناطق خضراء عامة (موسكوزو ١٩٩٧، معلومات شخصية).

تشجع مدينة غزة (السلطة الفلسطينية) على جمع المياه المنزلية الرمادية وإعادة استعمالها في المنازل والحدائق العامة. أما مدينة مكسيكو عاصمة المكسيك فتشجع على أنظمة جمع مياه الأمطار وتخزينها، وعلى بناء آبار وأنظمة ري مركزة فعالة (مثلاً الري بالتنقيط) في الزراعة الحضرية لتشجيع على الإنتاج، ولخفض الطلب على مياه الشرب. وتزود بلدية كايب تاون بجماعات المزارعين العاملين ببنى تحتية أساسية (سياج وكوخ للأدوات، وخزان وخراطيم مياه للري)، وبنفايات عضوية متنوعة، وتؤمن لهم أيضاً كمية معينة من المياه اليومية مجاناً. فضلاً عن ذلك، تؤمن للجماعات التي ترغب في البدء بنشاطات زراعية مجموعة من الأدوات الخاصة

بالمزارعين، وتتضمن معولاً ومجرفة ومدممة ومرشة وبذوراً وأسماذاً. وتدعم مجموعة الأدوات بتدريب وخدمات موسعة.

كما تساعد بعض المدن مثل هافانا بكوبا في دعم تأسيس مصانع لامركزية منخفضة الكلفة لإنتاج السماد، وتركيب مراحيض للسماد. وقد تم التوصل إلى تقدم ملموس هناك في مجال إعادة دورة النفايات العضوية الحضرية (كوفي ٢٠٠٦). وتسهل هافانا أيضاً مدّ المزارعين الحضريين ببذور من نوعية عالية، وبسماد طبيعي، ومضادات إحيائية للحشرات بكميات قليلة من خلال شبكة من المخازن المحلية. أما بلدية ماريليا والتي تقع في ضواحي مانابلا بالفيليبين فهي تؤسس مصنعاً للسماد، فيما جماعة المنظمات غير الحكومية تعمل على التغيير الضروري في تصرفات المنازل الحضرية التابعة للبلدية (دوران، ٢٠٠٦).

### تعزير حصول المزارعين الحضريين على القروض والتمويل:

من الضروري أن يحصل المزارعون الحضريون على إمكانية اكتساب القروض والتمويل (مع التشديد على النساء المنتجات وعلى المزارعين قليلي الموارد). وقد تشجع البلديات مؤسسات القروض المتوفرة على وضع خطط إقراض خاصة للمزارعين الحضريين (مثلاً بإيجاد صندوق تأمين)، أو على السماح بمشاركتهم في خطط الإقراض المتوفرة للقطاع غير الرسمي (هذا يتطلب أيضاً مراجعة شروط الإقراض).

تطلب ورقة سياسة بوتسوانا من وزارة الزراعة تشجيع تعاونيات التمويل والإقراض المتوفرة لتأمين القروض للمزارعين الحضريين تساعد في أعمالهم الزراعية. وقد أسس برنامج الإنتاج الزراعي العمودي الصغير في برازيليا (بازيل) صندوقاً من غير ضمان مالي، بشكل "صناعات زراعية متحركة" (أطر معدنية يمكن نقلها في شاحنة). وبما أن تلك الأطر متحركة ومتينة، يمكن استعمالها كضمانة إضافية للحصول على قرض تجاري.

إن إدخال الزراعة الحضرية في ميزانية البلدية عنصر ضروري في تعزير النشاطات الزراعية الحضرية. وفي الكثير من المدن كالتي أشرنا إليها آنفاً، يحدد المجلس البلدي موارد لمساندة سياسته وبرنامجهم حول الزراعة الحضرية (تنمية البنية التحتية، والتدريب والمساندة على التسويق ومجموعة الأدوات، وما شابه).

"على الحكومات المحلية أن تظهر التزاماً واضحاً بشأن تنمية الزراعة الحضرية، وتحديد الموارد المحلية المتوفرة، وإدخال الزراعة الحضرية في تركيبة البلدية، والعمل على نشرها في أنحاء البلد، وتوزيع حصص من الميزانيات البلدية من أجل القيام بنشاطات زراعية حضرية." بيان

كيتو وقته ٤٠ مدينة، كيتو عاصمة الإكوادور، أبريل ٢٠٠٠.

### تسهيل المزارعين الحضريين للتسويق المباشر:

الحضرية لم يلق تأسيس بنية تحتية لتسويق الغذاء المباشر المحلي الطازج المنتج في الحضر، ولا صناعة الغذاء المنتج محلياً، اهتماماً كبيراً في معظم المدن، بفعل الوضعية والتركيز الحضري المعتاد على الطعام المستورد من المناطق الريفية ومن الخارج. إلا أن بعض البلديات تسهل تسويق فائض المزارعين الحضريين الفقراء بتأمين وصولهم إلى أسواق المدينة المتوفرة، وتساعدهم على تأسيس أسواق للمزارعين (تنمية البنية التحتية، والترخيص، ومراقبة نوعية المنتج)، وتسمح لهم باستعمال خطة الطعام الملعب والغذاء الحضري الآمن المزروع بطريقة تحمي البيئة. لتأخذ برازيليا مثلاً على ذلك، فهي تعزز إدخال إنتاج الغذاء على مستوى صغي، مع تصنيعه محلياً وتسويقه. (هوميم دي كارفالو ٢٠٠١). وقد ساعدت بلدية بودابست بيوكولتورا - وهي منظمة محلية تضم مزارعين حضريين ومن ضواحي الحضر - على تأسيس سوق أسبوعية عضوية، مع أن لبيوكولتورا مؤسستها العضوية العضوية الرسمية.

تؤمن الكثير من المدن في الولايات المتحدة مساحات ليقم عليها المزارعون المحليون المنظمون أسواق المزارعين. وسأخذ مثلاً عن ذلك عمل "إئتلاف قوس قزح" في ميلواكي وشيكاغو وهو ينظم بيع المنتجات الزراعية العضوية التعاونية عبر أسواق المزارعين وخطط الطعام الملعب.

أعطت بلدية غوفيرنادور فالاداريس تسويق المنتجات الزراعية الحضرية الأولوية بطرق عديدة:

أ- بتأمين حوافز لتشكيل تعاونيات المنتجات وبيعها.

ب- بتأسيس مراكز بيع وتوزيع وأسواق للمزارعين في المدينة.

ج- بشراء المنتجات الزراعية من جماعات المزارعين الحضريين لتزويد المدارس والمطابخ العامة والمستشفيات ومنظمات خدمية أخرى.

### مساندة تنمية المؤسسات الصغيرة:

تشجع بعض البلديات على تنمية المؤسسات الصغيرة مثل المؤسسات المزودة للمواد الزراعية البيئية (السماد، ودود الأرض، والبذور الطبيعية التلقح، ومواد للنبات، ومضادات طبيعية للحشرات)، ومؤسسات التصنيع (حفظ الغذاء والتغليب والبيع في

الشوارع)، والنقل عن طريق:

- تأمين رخص للإنطلاق في العمل، وإعانات مالية، أو خفض الضرائب لصغار المقاولين والمقاولين بالغي الصغر.

- تأمين مساعدة تقنية وإدارية للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات بالغة الصغر.

- تأمين إعانات مالية ومساعدة تقنية للبنى التحتية المحلية، وتجهيزات لحفظ الطعام، وأماكن تخزين.

في غانا، تتعاون بلدية "أكرا-تيمبا" مع وزارة الغذاء والزراعة لتأسيس نظام جمع الحليب ثمن أجل شجيع تربية الماشية للحصول على الحليب في المناطق المحاورة للبلدية (مؤسسة الأبحاث الوطنية ١٩٩٥). وفي برازيليا، يساند برنامج الإنتاج الزراعي العمودي الصغير تنمية وحدات التصنيع الزراعية و/أو وحدات التغليب الخاصة بجماعات المزارعين الحضريين، ويساعدهم على وضع علامات الجودة، واعتماد استراتيجيات تسويقية أخرى. لقد بدأت تباع منتجات برنامج الإنتاج الزراعي العمودي الصغير في الأسواق المركزية بعد اتفاق بين الحكومة المحلية والأسواق المركزية والمنتجين (هوميم دي كارفالو، هذا العدد). وقد تم تأسيس صناعات زراعية في روزاريو أيضاً، مشابهة لما سبق، وبدأت المنتجات تباع في الأسواق الحضرية الأسبوعية، وفي المكاتب البلدية وما شابه.

إن إنتاج صغار المنتجين الحضريين المحدود، فضلاً عن دورة رأسمالهم الصغيرة، يمنعهم غالباً من شراء حتى كميات صغيرة من المواد من نوعية جيدة بأسعار مقبولة. وبالتالي، تطور بعض البرامج البلدية آليات لشراء وبيع جماعي بوحدات صغيرة للمزارعين الحضريين. وفي هافانا، كوبا، تم افتتاح مخازن للمزارعين (توينداس ديل أغريكولتور) في الأحياء المختلفة. في تلك المخازن، يمكن للمزارعين الحضريين أن يشتروا التجهيزات، والبذور، والأسمدة الطبيعية، والصيغ الإحيائية، بكميات صغيرة، وبأسعار منخفضة. فضلاً عن ذلك تقدم تلك المخازن المساعدة التقنية.

### تدابير لخفض الأخطار الصحية والأخطار البيئية المرتبطة بالزراعة الحضرية:

أخذت المدن أكثر فأكثر تضع سلسلة من التدابير المرافقة للتخفيف من الأخطار، بدلاً من تقييد الزراعة الحضرية خوفاً من أخطارها كثيراً ما تكون غير محددة، على الصحة وعلى البيئة (و غالباً ما ظهر أن هذه الاستراتيجية غير فعالة).

**تعاون محسن بين قطاعات الصحة والزراعة والبيئة:** يقضي التدبير الأهم بخلق آليات من التعاون بين قطاعات الزراعة والصحة، وإدارة البيئة والنفايات، لتقييم الأخطار الحالية على الصحة والبيئة المرتبطة بالزراعة الحضرية، ولوضع استراتيجيات فعالة وقائية وملطفة، ما يحتاج إلى اشتراك القطاعات كلها. في كمبالا، مثلاً، يتعاون اختصاصيو الصحة والزراعة وتخطيط المدن على تنمية قوانين جديدة تتعلق بالماشية الحضرية والمسامك. وفي بنوم بين في كمبوديا يتم اتخاذ خطوات لتحسين التعاون بين الأقسام البلدية والجامعات والمنظمات الخاصة، للسيطرة على نوعية المياه المبتدلة الكيماوية والجرثومية ومراقبتها، ومراقبة الأسماك والنباتات خفضاً للمشاكل الصحية (خصوصاً الالتهاب الجلدي) الناتج عن المياه المبتدلة والزراعة المائية (بابوسا، بيان الشرطة رقم ٤). وفي كوماسي بغانا، تم تأمين مجموعة أدوات صغيرة للمنظمات المحلية المختلفة لاختبار نوعية مياه الري على نحو دوري.

**الاعتبارات الصحية عند تعيين مناطق مخصصة للزراعة الحضرية:** تعين الكثير من المدن مناطق تسمح فيها بأنواع محددة من الزراعة الحضرية (تحدد غالباً بعض الشروط الإدارية)، وتستثنى غيرها من الأنواع (بسبب التأثيرات السلبية المتوقعة في الظروف المحلية المعينة)، لخفض الأخطار على الصحة والبيئة. عند التحضير لمناطق مماثلة وشروط مرتبطة، لا بد من أن نأخذ في الاعتبار عناصر مثل الكثافة السكانية، والحساسية البيئية للمنطقة المعينة، والقرب من الصناعات الملوثة، والقرب من موارد مياه الشرب؛ كما أن نأخذ في الاعتبار الأخطار المحتملة المرتبطة ببعض أنواع الزراعات الحضرية، وكذلك الوسائل المتوفرة لتعزيز تحديد المناطق، والشروط المرتبطة بذلك.

قد ترغب مدينة ما في تجنب الماشية المتقلبة بحرية، وحشود الماشية التي تغلف في المرباط من أجل الحليب أو الخنازير في وسط الأحياء (بسبب الزحمة، والرائحة الكريهة، والذباب، ومشاكل إدارة النفايات). مثلاً تنوي مدينة كايب تاون أن تنقل مربى الماشية الكبار من داخل المدينة ليستقروا في أراض عامة في الضواحي. ومن الحكمة أيضاً إبعاد البستنة المكثفة، وتربية الدجاج، عن مصادر مياه الشرب (منعاً لتلوث الماء)، أو منع الزراعة في قاع الأنهر (بسبب مشاكل التآكل أو الطمي في مياه السدود). إن موقع الأراضي المزروعة في ما يتعلق بمصادر التلوث مهم أيضاً لتخفيف تأثير التلوث في الهواء. ولا بد من إبعاد الخضار المورقة عن الطرق الرئيسية مسافة تتراوح بين ٥٠ و٧٥ متراً، ومنع إنتاج المحاصيل الزراعية قرب مصانع ينبعث منها بعض الدخان الكيميائي السام.

**تعريف المزارع بالأخطار التي تهدد الصحة والبيئة:** يمكننا أن نخفض الأخطار المهددة للصحة المرتبطة بالزراعة الحضرية بشكل ملموس إن أدرك المزارعون جيداً تلك الأخطار، وعرفوا طريقة تجنبها. وهذه بعض الأمثلة عن التدابير الوقائية التي يمكن للمزارعين أن يتخذوها بأنفسهم:

× ترويج الوسائل الزراعية البيئية لخفض الأخطار المرتبطة باستعمال مكثف للمواد الكيميائية الزراعية.

× خفض الأخطار المهددة للصحة المرتبطة بتربية الحيوانات قرب المنازل وأماكن العمل، من خلال تأمين مأوى مناسب لتلك الحيوانات في الموقع وتبني تدابير صحية بالنسبة إلى غذاء الحيوانات والتعامل مع نفاياتها وتنظيف الاسطبلات المنتظم وتطهيرها وما شابه.

× خفض المخاطر المهددة للصحة المرتبطة باستعمال المياه المبتدلة، عن طريق استعمال وسائل ري مناسبة، واختيار المحاصيل الملائمة. من الأفضل منع استعمال المياه المبتدلة غير المعالجة لري المحاصيل الزراعية (خصوصاً الخضار المورقة غير الطازجة). لكن يمكن استعمالها لري الأشجار النامية أو الشجيرات، ولري المزروعات المخصصة للاستعمال الصناعي والنباتات التي لا تؤكل (كنباتات الزينة والأزهار). في خوشيميلكو في المكسيك، انتقل المنتجون الحضريون من زراعة الخضار إلى زراعة الزهور المربحة، عندما أصبحت قناة الماء غير المعالجة لا تناسب ري المزروعات من خضار وفاكهة (كانابال ١٩٩٧). وفي حيدرآباد في الهند، انتقل المزارعون من إنتاج الأرز إلى زراعة العلف عندما أصبحت مياه الأنهر المستعملة للري أكثر تلوثاً تدريجياً (بوكلير، ٢٠٠٦).

× يمكن تشجيع مربى السمك المخصص للأكل الذين يواجهون مشاكل متزايدة في التلوث وسلامة الغذاء على الانتقال إلى إنتاج سمك الزينة، كما حصل في بنكوك عاصمة تايلند، وفي مدينة هوشي مين في الفيتنام. وقد بدأ منتجو الخضار في مدينة هوشي مين زراعة نباتات الزينة للطبقة الوسطى الحضرية المتزايدة، ما يساهم في الاستغلال الأمثل للقدرات والخبرات المتوفرة في أنظمة الإنتاج المائي، فيما تعزز الأسواق وصناعة التصدير التي تدر المال. كما تطبق مدينة هوشي مين مزيجا من حظر على المحاصيل وحواجز ضريبية على بعض أنظمة الإنتاج لمكي تساند التغيير الضروري من أنظمة إنتاج أقل سلامة إلى أنظمة إنتاج أكثر سلامة بناء على استعمال المياه المبتدلة.

× في المناطق التي تلوثها المعادن الثقيلة (بسبب كثافة المرور، أو المصانع)، يتعين منع زراعة المحاصيل المتميزة بقدرة عالية على

امتصاص رواسب المعادن الثقيلة والنترات، كالكبريت والبيكودونس والكبريت والحس والسبانخ والجزر والشمندر والفجل، لصالح محاصيل تمثل أقل خطراً، كالقرع والبصل والثوم، وأشجار الفاكهة والشجيرات. وعلى المزارعين، في المناطق الكثيرة التلوث، أن يفكروا في زراعة نباتات غير مخصصة للأكل بدلاً من مزروعات مخصصة للأكل، أو يتعين حصر الإنتاج بالحواريات والأماكن المرتفعة، أو بأنظمة أخرى باستعمال وسائل نمو خاصة.

**تثقيف بائعي الأغذية والمستهلكين:** قد تتلوث المحاصيل خلال مرحلة الإنتاج، أو خلال تسويقها، أو خلال مراحل تحضير الغذاء أيضاً. ولا بد من تأمين الوصول إلى الماء النظيف والتسهيلات الصحية في الأسواق. كما لا بد من تأمين دروس عن الصحة الغذائية لصغار مصنعي الأغذية، وللبائعين (مثلاً يمكن تأمين رخص وتجديدها بعد أن يتبع المزارع الدروس بنجاح). ويجب أن يتعلم المستهلكون غسل المحاصيل، أو تقسيمها، وتسخين الحليب ومنتجات اللحم، وضمان شروط صحية خلال التعامل مع الطعام. كما يحتاجون أيضاً ثقافة في أهمية الأطعمة الطازجة الغذائية، والأعشاب الطبية وتحضيرها (ويتعلق هذا أيضاً بفيروس الأيدز). ويقضي أحد مشاريع منظمة الغذاء العالمية بتأمين سلامة أطعمة الشوارع في داكار، مثلاً، عاصمة السنغال من خلال تدريب بائعي الأطعمة ومفتشي الأغذية والمستهلكين على مسائل صحة الغذاء.

(<http://www.fao.org/News/2001/010803-e.htm>)

في أكرا عاصمة غانا، أدى مشروع متعدد الأطراف إلى تدريب أكثر من ٣ آلاف بائع طعام في الشوارع على ممارسات صحية محسنة، وإلى رفع إدراك المستهلك.

(<http://www.nri.org/streetfoods/project2-moreinfo.pdf>).

**منع الصناعة من تلويث التربة والماء:** إن تلوث التربة والأنهر والجداول بسبب الصناعة عائق متزايد أمام إنتاج الغذاء الحضري الآمن. يجب تعزيز فصل نفايات المدن (المناطق السكنية ومناطق تواجد المكاتب) والنفايات الصناعية، ومعالجة النفايات الصناعية في مصدرها. وقد نحتاج، في المناطق التي قد يحصل فيها التلوث (بحسب اتجاه الريح في المناطق الصناعية، مثلاً، وبحسب اتجاه مجرى النهر فيها) إلى تحليل دوري لنوعية التربة والماء في المناطق الزراعية.

يشكل التلوث المتزايد للمياه المنزلية المبتدلة في المدن بسبب تدفق المياه الصناعية المبتدلة

المياه المتبدلة وتنظيمها عند مصادر المياه العامة، من أجل التوصل إلى تخفيض الأخطار الصحية. وعند تبين تلوث خطر في التربة، يمكن تدريب المزارعين على إعادة تأهيل التربة الملوثة بوسائل إحيائية علاجية و/أو اللجوء إلى نقل المزارعين إلى مكان آخر.

للنفايات الصناعية السامة عن المزارع المنزلية. ونشهد أمثلة مشجعة في هانوي، وفي مدينة هو شي مين (فيتنام)، لنقل الصناعات الحضرية إلى رحاب صناعية تسمح بمعالجة أكثر فاعلية للتدفق ومراقبته. على المدى المتوسط، يمكن أن يؤدي تعزيز التشريع القائم لمراقبة التلوث على مراقبة الملوثات في مصدرها، ومراقبة تدفق

عائقاً مهماً لاستمرار بقاء الزراعة الحضرية المروية، وبقاء الزراعة المائية أيضاً. يعتمد استمرار القدرة المتوفرة على زراعة الخضار المائية وتربية الأسماك باستعمال المياه الحضرية المتبدلة، في الكثير من مدن بلدان جنوب شرق آسيا، على قدرة مصمم المدينة على تنسيق استراتيجيات وتطويرها للتوصل إلى فصل فعال

– مع أن كل الزراعات الحضرية ليست مرتبطة بالتربة: بعض الأمثلة التي لا تتطلب مساحات واسعة هي: الفطر في الخيم، والخنازير الهندية في المطبخ، والزراعات بالماء، والزراعة بالحاويات، والزراعة فوق السطوح، وما شابه.

(NRI/MI/ETC-RUAF), E-conference 2000 (FAO/ETC-RUAF), E-conference 2001 (CGIAR-UH/ETC-RUAF), E-conference 2002 (IWMI/ETC-RUAF), E-conference 2003 (HABITAT/ETC-RUAF), Johannesburg/Cape Town 2005 (Abalimi/CTA/ETC-UA).

**ملاحظات:**  
Havana 1999 (DSE/CTA/GTZ/ETC-UA), Stellenbosch 2001 (FAO), Quito 2001 (IPES/UMP-LAC/IDRC/FAO) Nairobi 2002 (FAO/IDRC/Habitat/ETC-RUAF/SIUPA), Ouagadougou 2002 (CREPA/ETC-RUAF), Nairobi 2003

## References

Bengston, D.N. & Y.C. Youn. 2006. Urban containment policies and the protection of natural areas: the case of Seoul's green belt. In: Ecology and Society 11(1):3. <http://www.ecologyandsociety.org/vol11/iss1/art3/>

Bhatt, V. & R. Kongshaug. 2005. EL1: Making the Edible Landscape - A study of urban agriculture in Montreal. Montreal: Minimum Cost Housing Group, School of Architecture, McGill University. <http://www.mcgill.ca/mchg/projects/el/>

Blum, A., M. Ivarez, V. Berhau, H. Bértola, I. Ivarez, S. O'Neill and F. Barindelli. 2005. Uruguayan Organic Producers Association (APODU) Case study for the IDRC/IPES/ETC project on Social organisations of urban and peri-urban producers: Management models and innovative alliances for policy influencing, (unpublished). [http://www.ipes.org/au/osaup/english\\_version/organizaciones/apodu/Pdf/Estudio%20APODU%20ingles.pdf](http://www.ipes.org/au/osaup/english_version/organizaciones/apodu/Pdf/Estudio%20APODU%20ingles.pdf)

Botswana UPA Working Paper (to be presented to the Policy Advisory Committee [PAC] on March 21st, 2006)

Boudjenouia, A., A. Fleury & A. Tacherif. 2006. Multifunctionality of peri-urban open spaces in Setif, Alegria. In: Urban Agriculture Magazine, no. 15, December 2005. <http://www.ruaf.org/node/789>

Cape Town Urban Agriculture Policy.

City of Vancouver. 2000. Southeast False Creek Policy Statement: Toward a sustainable neighbourhood and a major park in Southeast False Creek (adopted by Vancouver City Council, October 1999) <http://www.city.vancouver.bc.ca/commsvcs/southeast/policystatement/sefcpolicy1999.htm>

Cofie, O., A. Adam-Bradford & P. Drechsel. 2006. Recycling of urban organic waste for urban agriculture. In: R. van Veenhuizen. 2006. Cities Farming for the Future: Urban Agriculture for Green and Productive Cities, RUAF Foundation/IDRC/IIRR. <http://www.ruaf.org/node/973>

Cottely, J. & D. Öze. 2005. Biokultúra Central Hungarian Association, Case study for the IDRC/IPES/ETC project on Social organisations of urban and peri-urban producers: Management models and innovative alliances for policy influencing, (unpublished). [http://www.ipes.org/au/osaup/english\\_version/organizaciones/bcha/Pdf/Estudio\\_BCHA\\_ingles.pdf](http://www.ipes.org/au/osaup/english_version/organizaciones/bcha/Pdf/Estudio_BCHA_ingles.pdf)

Cuba Resolución No. -208 / 98

DRO (Municipality of Amsterdam, Urban Planning Department). 2006. Stadsvorm Amsterdam, Dienst Ruimtelijke Ordening (DRO). <http://www.dro.amsterdam.nl/Docs/pdf/PLAN%201%202006.pdf>

Duran, L., J. Batac & P. Drechsel. 2006. Planning in a changing environment: the case of Marilao in the Philippines. Case study for Chapter 8 in: R. van Veenhuizen. 2006. Cities Farming for the Future: Urban Agriculture for Green and

Productive Cities, RUAF Foundation/IDRC/IIRR. <http://www.ruaf.org/node/973>

Fang, J., Y. Hong, L. Shenghe & C. Jianming. 2005. Multifunctional agro-tourism in Beijing. In: Urban Agriculture Magazine, no. 15, December 2005. <http://www.ruaf.org/node/781>

FAO (n.d.) Pollution from industrialized livestock production, Livestock Policy brief 02, published by Livestock Information, Sector Analysis and Policy Branch, Animal Production and Health Division, Food and Agriculture Organisation. <http://www.lead.virtualcentre.org/en/frame.htm>

Governador Valadares Proposals for the inclusion of UA in the City's Master Plan based on the City Statute, Governador Valadares, Brazil, October 2003 (original text in Portuguese, translation by Marielle Dubbeling and Richard Huber, IPES-UMPLAC/UN-HABITAT).

Governador Valadares Proposals for the use of progressive and regressive taxing policies to encourage the productive use of private spaces, Governador Valadares, Brazil, 2004 (original text in Portuguese, translation by Marielle Dubbeling and Richard Huber, IPES-UMPLAC/UN-HABITAT).

Homem de Carvalho, J.L. 2001. PROVE - Small Agricultural Production Verticalisation Programme. In: Urban Agriculture Magazine, no. 5, December 2001. <http://www.ruaf.org/node/212>

Homem de Carvalho, J.L. 2005. ASPROVE, Association of the PROVE producers, Case study for the IDRC/IPES/ETC project on Social organisations of urban and peri-urban producers: Management models and innovative alliances for policy influencing, (unpublished). [http://www.ipes.org/au/osaup/english\\_version/organizaciones/asprove/Pdf/Estudio%20-%20ASPROVE%20-%20ingles.pdf](http://www.ipes.org/au/osaup/english_version/organizaciones/asprove/Pdf/Estudio%20-%20ASPROVE%20-%20ingles.pdf)

La Capital. 2006. El primer parque huerta integrará la agricultura con el paisaje urbano, article in Rosario newspaper La Capital, March 20th, 2006. [http://www.lacapital.com.ar/2006/03/20/ciudad/noticia\\_278845.shtml](http://www.lacapital.com.ar/2006/03/20/ciudad/noticia_278845.shtml)

Lattuca, A., C. Lemos, A. Mazzuca, M. Orué, M. Ponce, T. Ramos & R. Terrile. 2005. Consolidation of an urban agriculture producers network in the city of Rosario, Case study for the IDRC/IPES/ETC project on Social organisations of urban and peri-urban producers: Management models and innovative alliances for policy influencing, (unpublished). [http://www.ipes.org/au/osaup/english\\_version/organizaciones/osario/Pdf/Estudio%20de%20caso\\_red.pdf](http://www.ipes.org/au/osaup/english_version/organizaciones/osario/Pdf/Estudio%20de%20caso_red.pdf)

Lee-Smith, D. & G. Prain. 2006. Understanding the links between agriculture and health: Urban Agriculture and Health. Focus 13, Brief 13 for IFPRI 2020 Vision for Food, Agriculture and the Environment. Washington: International Food Policy Research Institute. [http://www.ifpri.org/2020/focus/focus13/focus13\\_13.pdf](http://www.ifpri.org/2020/focus/focus13/focus13_13.pdf)

London Development Agency. 2006. Healthy and



Sustainable Food for London: The Mayor's Food Strategy Summary, May 2006.

Ministerio de la Agricultura y Grupo Nacional de Agricultura Urbana de Cuba. 2004. Lineamientos para los sub-programas de la agricultura urbana para el 2005 al 2007 y sistema evaluativo. Grupo Nacional de Agricultura Urbana (National Group for Urban Agriculture) of the Ministry of Agriculture, Havana, Cuba, November 2004.

Montreal Cahier de Gestion. 2004. Montreal Community Gardening Programme.

Reid, D. 2005 and 2006. Montreal's Community Gardening Programme: A model partnership between a municipality and its citizens. Montreal City.

Mulyono, S. 1998. Intensive livestock production and the problem of its waste product in the Special Province of Jakarta, paper prepared for the Regional Workshop on Area-Wide Integration of Crop-Livestock Activities, 18-20 June, 1998, FAO Regional Office, Bangkok, Thailand.

<http://www.fao.org/WAIRDOCS/LEAD/X6105E/x6105e06.htm>

Municipality of Rosario, Argentina 2002. Ordinance 7341 related to the development of the Municipal Programme for Organic Agriculture (original text in Spanish, translation by Marielle Dubbeling and Richard Huber, IPES-UMPLAC/UN-HABITAT).

Municipality of Rosario, Argentina. 2003. Ordinance related to the establishment and management of a Municipal Land Bank for UA (original text in Spanish, translation by Marielle Dubbeling and Richard Huber, IPES-UMPLAC/UN-HABITAT).

Muong, S. 2004. Summary of EEPSEA Research Report 2004-RR5, Avoiding adverse health impacts from contaminated vegetables: options for three wetlands in Phnom Penh, Cambodia. Ministry of the Environment of Cambodia.

[http://www.idrc.ca/en/ev-65165-201-1-DO\\_TOPIC.html](http://www.idrc.ca/en/ev-65165-201-1-DO_TOPIC.html)

Pothukuchi, Kami. 2006. Pothukuchi, Kameshwari. 2006.

Contribution to the Comfood Listserv April 10, 2006

Pouw, M. & J. Wilbers. 2005. Urban Agriculture in the Netherlands: multi-functionality as an organisational strategy. In: Urban Agriculture Magazine, no. 15, December 2005.

<http://www.ruaf.org/node/791>

UMP-LAC & RUAF. 2003. Proceedings of the E-conference on Optimising agricultural land use in the city area: Access to land and water, adequate norms and regulations, integration in land use planning, organised by UMP-LAC and RUAF, 3-22 November 2003 (unpublished). <http://www.ruaf.org/node/238>

UMP-LAC, 2002. Policy Briefs on Urban Agriculture. Vancouver Food Policy Task Force. 2003. Policy report on Action Plan for Creating a Just and Sustainable Food System for the City of Vancouver, prepared for presentation to the Vancouver City Council on November 20, 2003.

<http://www.vancouver.ca/ctyclerk/cclerk/20031209/rr1.htm>

Wilbers, J. 2005. Bond van Volkstuinders, BVV (Association of Gardeners), Case study for the IDRC/IPES/ETC project on Social organisations of urban and peri-urban producers: Management models and innovative alliances for policy influencing, (unpublished).

[http://www.ipes.org/au/osaup/english\\_version/organizaciones/bvv/Pdf/Estudio%20-%20BVV%20Amsterdam%20-%20ingles.pdf](http://www.ipes.org/au/osaup/english_version/organizaciones/bvv/Pdf/Estudio%20-%20BVV%20Amsterdam%20-%20ingles.pdf)

#### Websites

City of Toronto, Public Health Food Policy Council  
[http://www.toronto.ca/health/tpfc\\_index.htm](http://www.toronto.ca/health/tpfc_index.htm)

Clinton Community Garden  
<http://www.clintoncommunitygarden.org>

FAO News <http://www.fao.org/News/2001/010803-e.htm>

Green Thumb <http://www.greenthumbnyc.org>

NRI Street Foods Project

<http://www.nri.org/streetfoods/project2-moreinfo.pdf>



مساندة تنمية الزراعة الحضرية في أمانة (بلدية) عمان. الاردن: حفل توزيع الشهادات في نهاية دورة التدريب الاقليمي وتشارك المعلومات في مجال الزراعة

الحضرية في الشرق الاوسط وأفريقيا الشمالية، ايلول ٢٠٠٥.

# في ستيف (الجزائر) : أشجارٌ لمدينة مستدامة

عبدالمالك بودجينويا، اندريه فلوري، عبدالمالك تاشيريفت

الحفاظ على استمرارية كامل الأراضي المزروعة أشجاراً من أجل توازن المدينة. إلا أن ديمومة الأشجار ليست مضمونة؛ ففي إطار ازدياد ديموغرافي كبير، تسيب أعمال حضرية إلى دينامييتها وتزداد هذه الأعمال قوة أكثر فأكثر (الضغوط الزراعية، والأضرار، والنفايات، الخ). ويبقى أن نعرف إن كان النمو الدائم للمدينة، كما صممه المنتخبون المحليون، يشمل اللجوء إلى علم الغابات الحضرية؟

بالمقابل، تبقى معلوماتنا حول إدارة المساحات المشجرة في ستيف متجزئة للغاية؛ إن الأسئلة التي يطرحها المسؤولون المحليون حول إدارتها (التجهيز، والمزروعات، والصيانة، واختيار أنواع النباتات، الخ.) غالباً ما تكون بلا جواب.

ما هي المدينة المستدامة؟ إنها مدينة تمتد للأجيال المستقبلية ولكنها تؤمن حياة حلوة للأجيال الحالية في أشكالها كلها، والأشجار جزء منها معترف به عالمياً.

تطور الطلب الاجتماعي في ستيف في هذه الأيام، على الأشجار والغابات الحضرية القريبة من المدينة. وكان هذا الطلب يتعلّق بزينة المدينة والترفيه، ولكنه ينحو اليوم نحو خدمات أخرى، تحددها بشكل أفضل الخدمات البيئية (الحفاظ على التنوع الأحيائي)، والتشجيرية والاجتماعية (الهوايات والترفيه، الخ.).

يستعمل السكان الأشجار (للهو، وللراحة،...)، مما يعني أن من الضروري

– فيجد بعضهم تشغيلها طبيعياً طالما أنه لا يشكل إزعاجاً للناس ويسمح بملء فراغ قد أهملته السلطات العامة، وبإدخال مساحات خضراء إلى المدن وبشكل خاص ضمان الهدوء لسكان الطابق الأرضي في الأبنية؛

– وبعضهم لا يتقبلونها، إما لأنهم يرون فيها تقليصاً للمساحة العامة يحرم الأولاد مساحات اللعب، وإما لأنهم يجدون أن السياح (الموضوع غالباً بشكل خطئ) يشوه منظر المدن.

إلا أن نزاعات الناس تبقى معتدلة، لأن هذه الأشجار تعزز العلاقات الاجتماعية بين الجيران (المساعدة المتبادلة، والتنظيم الجماعي في أغلب الأحيان).

إن زراعة الأشجار المثمرة العائلية قائمة في المدن السكنية القديمة ذات الحدائق، ولكنها تتطور أيضاً في مساكن المناطق السكنية الجديدة. ويظهر التحقّق الذي أجري في هذا الموضوع المكانة الاجتماعية التي تحتلها الأشجار المثمرة، بما فيها الكرم، وتجدد الإشارة هنا إلى تعدّد وظائفها (الفيء في الفناء، والجمالية، والاستهلاك العائلي لثمارها،...).

## ١-٢ سياسة خضراء عامة جديدة في المنتزهات

إن برامج تاهيل المساحات الخضراء (زراعتها) هي في طور التطبيق، وقد تمّ تعشيب ١٣ هكتاراً مع زراعة أشجار وشجيرات للزينة ومنها ٤ هكتارات مخصّصة للعائلات؛ تتراد النساء هذه "المساحة العائلية"، التي اقتتحت في العام ٢٠٠١، ولا سيما في خلال عطلة نهاية الأسبوع وفي أيام الأعياد. فيخضّر المنتزه على حساب النشاطات التجارية التي اجتاحتها.

لأشجار هذه المنتزهات مكان مهمّ كسياح.



بستان شجر الحور في وادي بوسلام

## ١-١ أشكال أخرى للحدائق الخاصة أنجزت من غير تمويل السلطات العامة

نرى تكويناً غير رسمي للحدائق صغيرة في المدينة وفي محيطها، ولا سيما "في أسفل المباني". تسمح البلديات بها طالما أنها لا تثير نزاعات بين الجيران. فتتحوّل المساحات الخالية وتمتلى، ويولد منظرٌ تغلب عليه الأشجار المثمرة. وإن دافع هذه المبادرات هو الرغبة في الراحة واللهو أكثر مما هو حاجة غذائية. فقد أحصينا أكثر من ٢٠ مساحة مميّجة مخصّصة للأشجار المثمرة (الكرمة، شجرة المشمش، شجرة فاكهة المشملة، شجرة الخوخ، الخ.) في "١٠١٤ مسكناً"، وفي المراكز الحضرية الثانوية، المساحات أكبر ومع بعض منتجات الخضار العائلية. وتختلف آراء السكان في هذه المساحات:

## ١. تقييم الموارد في علم الغابات الحضرية

المساحات الحضرية المحصاة القريبة من المدينة متنوّعة في تصنيفها وتتألف أساساً من: حدائق عامة؛ و١٤ منتزهها غالباً ما تكون مسمّاة بحسب موقعها؛ ومساحات للعب "معروفة بالمساحات القريبة"، وهي مبنية قرب مجمعات سكنية؛ ومقبرتين مدينتين؛ و٧ مستديرات خضراء؛ وغابات قريبة من المدينة؛ ومزروعات حضرية قرب المدينة للتسييح؛ وزراعة أشجار مثمرة للمنزل (بودجينويا، ٢٠٠٥).

(١): مختبر "PUVIT"، جامعة عباس ستيف (الجزائر)؛

(٢): مختبر "الزراعة الحضرية، ENSP فرساي (فرنسا)"



وادي بوسلام : المصدر الرئيسي لري الحضر في ضواحي المدينة

في خلال هذه السنوات الأخيرة، تطور الطلب الاجتماعي المتعلق بغابة زيناديا القريبة من المدينة، والمصممة من أجل دورها الأصلي لحماية الأراضي من التآكل. وكان هذا الطلب يتوجه، في الماضي، إلى حماية الأراضي، فصار يتجه اليوم نحو مظاهر بيئية، مصممة وإجتماعية مرتبطة بالراحة التي تؤمنها. وهي تؤكد وجودها أكثر وأكثر ضمن غابة قريبة من المدينة ومتعددة الوظائف، وهذا دور تحاول خدمات الغابات أن تثبته لها بمشروع تاهيل غابة ترفيهية (مشروع في طور الدراسة).

يشكل هذا العمل في الغابات بشكل من الأشكال احتياط المدينة في الاوكسجين، ويمثل دوراً مهماً في الحفاظ على بيئة لطيفة. ويبدو أن المناخ الدقيق يرتسم كلما تطورت هذه الشتول. ويساهم هذا العمل في الغابات، بحق، كما في كل غابة قريبة من المدينة في نوعية الحياة بالمنطقة الحضرية على صعيدين:

- من خلال اشتراكها في ترتيب الأرض المحلية (هيكلية المناظر التي تزداد تناغماً)؛  
- ومن خلال استقبال الجمهور (لقاء مع الطبيعة، راحة، انقطاع مادي ونفسي مع الحياة الحضرية) (موانيو، ١٩٩٦).

### - ولكنها لا تزال تشكل خطراً

لكن هذا العمل، ككل المساحات الخضراء والمساحات الزراعية القريبة من المدينة، يخضع في الغابات إلى ضغوط متنوعة تهدد وجوده:

- مثل مجاورة الحضر واضح في خسارة جزءاً من الأراضي للعمران، ما يؤدي إلى تقليص المساحات الخضراء حول المباني؛ فتلحق المدينة بالتالي بغابة زيناديا.

- ويواجه أيضاً إعاقات بشرية: (أ) دوس الغطاء النباتي (سلوك سائقي السيارات طرقاً غير موهلة للمركبات، وقلة انتباه أدت إلى حرائق كثيرة

ونرى خصوصاً: الحناء وشجرة نبات القراص وشجرة الفاصولياء الأميركية وشجرة الجراة والغار والنخلة؛ ويميل الحناء إلى التوسع، وهو مستعمل أيضاً. وتنتمي أنواع نبات تزيينية مختلفة (شجر الورد والبلج، الخ.) إلى هذا الديكور الطبيعي بالإضافة إلى نباتات زاحفة (البلاب وزهر العسل والياسمين).

يعزز هذه السياسة مشتلان، مشتلاً خاص وآخر عام (يديره المنتزه). ويضاف إليها إنتاج زهور موسمية، في الأرض أو تحت البيت الزجاجي، وتباع هذه الزهور في المكان عينه.

### ١-٣ أشجار التسييح

إن مدينة ستيف هي إحدى المدن الجزائرية حيث علم الغابات يميز المدينة. إلا أنه، في مقابل النمو الحضري، تزداد إدارته صعوبة، على الرغم من جهود "إي بي سي" في الخدمات التقنية، لأن الأشجار في المدينة، ولا سيما مزروعات التسييح، تواجه ظروفاً في غاية الصعوبة. تملك المدينة حوالي ٢٠٠٠ شجرة، ما يمثل أكثر من ٢٠ نوعاً منها.

### - وضع الأشجار الحالي في المدينة

تعود مرحلة تطور أولى إلى الاستعمار، وذلك في وسط المدينة، وفي نواة الحضرة القديمة المزودة بمزروعات التسييح. كما أن نسبة الأشجار المسنة مرتفعة ولكن حالتها الصحية مرضية، ما يكشف عن تكييف جيد مع شروط مناخ الأرض المحلية. لكن يظهر تراجع في حيوية بعض النباتات، وبشكل خاص عند أشجار العليق التي يتميز أغلبها بجذوع فارغة.

في المقابل، تسجل معظم الأحياء السكنية الجديدة نقصاً في أشجار الزينة. وهذه الأشجار القليلة الموجودة هي ثمرة مبادرات السكان الشخصية؛ ومع أنها لا توافق قواعد المزروعات (أخطاء في التسييح وأضرار في الأرصفة)، فهي تمثل مبادرة خاصة مثيرة للاهتمام.



مشتل خاص لشتول الزينة داخل المنتزه

اندلعت في السنوات الأخيرة؛ (ب) قطع الأشجار غير القانوني كارثة يحاول علماء الغابة وضع حد لها؛ ومثله أيضاً مخزون النفايات الصلبة.

### ٣. واد بوسلام والتخطيط الحضري: نحو مشروع تصميم مناظر طبيعية.

٣-١ بداية تولي مسؤولية في العام ٢٠٠٣

وضعت السلطات المحلية في المدينة برنامج صيانة متقدماً، مدركة أهميته؛ فأطلقت عام ٢٠٠٣ عملية تنظيف أولى، تضمنت:

- أعمال تنظيف.
- وصيانة، بما فيها إعادة فتح المتدفقات.
- وأعمال التعقيم.
- ونقل النفايات الى المكب العام.

لا يغطي المشروع إلا القسم الذي يشكل الموقع الشمالي، ولكن إن لزم تجديد كامل الأراضي، فستستعيد "واد بوسلام"، شيئاً فشيئاً، مكانها في جغرافيا المدينة.

### ٣-٢ مكانها في تنظيم المدن

لقد نسيت الخطة التوجيهية لتنظيم المدن (PADU) في بلدة ستيف طويلاً. وفي الحقيقة، إنها تتعهد خلق شريط أخضر في غرب المدينة، على أراض قد تغمرها المياه في "واد بوسلام" بمساحة ١٣٩ هكتاراً، والحفاظ على اتجاه بساتين شجر الحور وإعادة قيمتها (اورباز، ١٩٩٧).

### ٣-٣ أرض يجب حمايتها

إن المشروع الحضري كما تصفه خيارات التخطيط مشروع متطور ومبدع، بما أنه ينشد المحافظة على المساحات المفتوحة، ولا سيما الزراعية منها، كعناصر مؤسسة لشكل تكتل ستيف الجديد. تشكل "واد بوسلام" أرضاً في غاية الأهمية عندما تفكر في دينامية الأراضي الحضرية والتطور المستدام في ستيف؛ إنها أرض يجب حمايتها وتطويرها.

## ٤. المساحات الخضراء الحضرية

### ٤-١ الإدارة البلدية

حالياً، تعود إدارة المساحات الخضراء الحضرية الى البلدية التي تكرر سنوياً ميزانية تبلغ حوالي ٠٩ مليار دينار لتاهيل الاراضي الحضرية (بما فيه المساحات الخضراء). وقد أوكل إلى خدمة تضمنت عدداً أقل من التقنيين الأخصائيين بتنفيذ أعمال التاهيل والمزروعات، وبعناية أكبر بالحديقتين العامتين (أمير عبدالقادر، رافاوي) والمنتزه وتبذل البلدية جهوداً كبيرة لتحسين إطار هذه الأماكن، وهي حالة يقدرها المستخدمون كل التقدير. ولكن غياب برنامج إداري طويل الأمد يشكل عاقبة، ويمكننا القول إن هذه الحدائق تدار من يوم الى يوم.

### ٤-٢ أي نظرة للمدينة إزاء المساحات المفتوحة وارتباطاتها؟

لقد سمح التحقيق الذي أجراه لامري (٢٠٠٤) مع مستخدمي المساحات المفتوحة المختلفة في المدينة بملاحظة ميل كبير للسكان المحليين إلى المساحات الخضراء، إذ إنهم يبدون اهتماماً عظيماً بالمساحات الطبيعية والخضراء؛ وقد بدا الاحتكاك بالطبيعة متمعاً جداً بالنسبة الى المستخدمين من شتى الأعمار: أكثر من ٨٠ من السكان الذين أجري معهم التحقيق يرتادونها. تشكل المساحات الخضراء الحضرية، وخصوصاً الحدائق العامة والمنتزهات، جاذبية مهمة لأنها تقدم الهدوء والأمن للمستخدمين، بعكس المساحات في الضواحي. إنها تؤلف إطاراً اجتماعياً للقاءات العائلية أو الودية، فتوفّق في آنٍ بين إراحة للمستخدمين وتأمين اللهو للأولاد.

من جهة أخرى، الأحاديث التي أجريت مع المنتخبين والمسؤولين المحليين كبيرة الأهمية لأنها تظهر رؤية وأهدافاً جديدة. ويعتبر منظمو المدن هذه المواقع الطبيعية انقطاعات لتنظيم المدن. إنها رؤية تؤكد وثائق تنظيم المدن (PADU, POS) مستعينة بتصنيف غابة زيناديا وبستان حور بوسلام كحزام أخضر، وتنظم في هذا الإطار عمليات كبيرة من المحافظة على مساحتها وتوسيعها (إعادة تشجير، أعمال في الغابات،

تنظيفات، موجهة الى وظائف ترفهية بشكل خاص). كما أنهم يولون أهمية كبيرة للمساحات الخضراء الحضرية القريبة من المدينة. وإلى جانب الحفاظ عليها، نستمد منها توجهات بهدف تطويرها وتحسين نوعية المناظر الطبيعية وبالتالي تحسين إطار حياة سكان مدينة ستيف.

### خاتمة

يُظهر التشخيص الذي أجري على الأرض نقصاً في إدارة المعنيين للمساحات المشجرة (أبي سي، الغابة، الزراعة، البيئة، الخ). ومن جهة أخرى، تسلط التحقيقات المباشرة التي أجريت مع السكان المحليين والمستخدمين والاداريين الأضواء على النقاط التالية:

- ارتياد مكثف للأشخاص، من مختلف الأعمار، يدل على تعلق بهذه البنى التحتية وشوق الى الطبيعة في المدينة.
- رؤية للمساحات المشجرة في غاية الايجابية من قبل المسؤولين والمنتخبين المحليين الذين يعترفون بمكانها في ترتيب المدينة.

بشكل عام، يقدم خيار تعدد وظائف هذه المساحات للسلطات العامة وسيلة للتوفيق بين التطور الاقتصادي المحلي وحماية البيئة. وسيسمح تاهيلها، انطلاقاً من الراحة التي تؤمنها في الواقع، بتحسين منظر المدينة، والحفاظ على التنوع الحيوي، والكفاح ضد التلوث بوضع مساحات خضراء قرب المدينة لضمان تواصل سكاني دائم مع الطبيعة، وخلق مناخ مصغر في المنطقة، ونشاط زراعي منوع جداً أيضاً (تربية محترفة وغير رسمية، زراعة أشجار مثمرة عائلية للإستهلاك الذاتي، حدائق عائلية، إنتاج شتول للزينة، الخ).

ثمة شرطان يبدوان مهمين للحفاظ على مجموعة مساحات طبيعية وتطويرها في الوسط الحضري والقريب من المدينة: يعطي ضمان السلطات العامة الزراعي ومشروع تصميم مناظر طبيعية (خطة خضراء) منزلة حضرية لهذه المساحات ويحدد مكانها في تخطيط المدن. وسيكون هذا الأخير أداة أساسية لأجل إدارة فعالة تعيد للمنظر الطبيعي المكان الذي يستحقه في مجتمعنا.

### References

Boudjenouia A., Lamri S., El Kolli L., 2005. La foresterie urbaine : Bilan des travaux de recherche réalisés à Sétif. Séminaire International Villes et territoires, Laboratoire PUVIT - Université Ferhat Abbas Sétif.  
Lamri S., 2004. Les espaces verts urbains et périurbains de la ville de Sétif (Algérie): Etat des lieux et place dans la gestion municipale. Université de Toulouse-Le Mirail -

UFR Sciences, espace, société, France.  
Moinieu T., 1996. Forêts périurbaines publiques en Ile-de-France. Actes de la rencontre de la Bergerie Nationale de Rambouillet : « Agriculture et forêt périurbaine : constat et perspectives », France : 6158.  
Urbase, 1997. Plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif (PDAU) : Règlement. Centre d'Études et de Réalisation en Urbanisme, Sétif, Algérie, 90p.

# التداخل بين الأنشطة الزراعية والعمران و تصنيف الأراضي الزراعية الحضرية بالبلاد التونسية

معاويه الميزوري و معز بوراوي

## ملخص

خصوصا على حافتي الطرقات وفي السهول الخصبة بالعديد من المناطق مثل منطقة تونس الكبرى (مرناق، نعيسان، سكرة، فوشانة، المحمدية، سيدي حسين السيجومي إلخ...)  
والملاحظ أن أغلب المدن التونسية تقع في مناطق زراعية خصبة أو بجوارها. ويؤدي توسع هذه المدن بصفة حتمية إلى إتلاف الأراضي الزراعية حتى عندما يحصل هذا التوسع في إطار إعداد أمثلة تهيئة عمرانية موافق عليها قانونيا.

ينتج عن استعمال الأراضي لأغراض غير زراعية بالتأكيد تغيير الصبغة الأصلية للأرض، المتمثلة خصوصا في الأنشطة الزراعية التي تؤمن استدامة الأرض كعنصر إنتاج. أما استعمالها بصفة عشوائية و لأغراض غير زراعية مثل الإعمار والتصنيع فقد ينتج عنه تدهور القدرات الإنتاجية للبلد بصفة عامة، وبالتالي ضياع الأراضي الخصبة تحت الإسمنت. وهذه الأخيرة تعتبر أهم مورد إنتاج وأهم رصيد طبيعي غير متجدد. ويقع تفتت الأراضي الخصبة وتجزئتها بسبب التوسع العمراني غير المنظم، وبسبب العديد من الاستعمالات الأخرى العشوائية،



زراعة الخضار في مدينة تونس

اليوم حول الأراضي الزراعية هو وليد النظرة الاقتصادية الجديدة التي سادت منذ بداية الستينات في مسألة الأرض التي اكتسبت قيمة تجارية في المبادلات الاقتصادية؛ فقد ازدهرت تجارة الأرض والمباني منذ السبعينات و أصبحت من النشاطات الحضرية الأساسية مؤثرة بذلك وبشكل كبير، في المجتمع وخصوصا في أشكال التوسع التي تعرفها المدن على حساب الأراضي الزراعية الخصبة.

## ٢. المقاربات التي طرحتها بعض القوانين

تحمي القوانين المطروحة الأراضي الزراعية المرسمة بأمثلة التهيئة العمرانية،

لوضع حد للتوسع العمراني، بل لتنظيم تعايشه مع الأراضي الزراعية، بحيث يتم توجيه التعمير نحو المناطق الأقل خصبا.

و انطلاقا من مبدأ تحقيق التنمية المستدامة والشاملة باعتبارها محورا استراتيجيا للعمل التنموي على المدى الطويل، و خيارا يوفر الشروط الموضوعية لتنمية قادرة على الاستمرار والتواصل، لا بد من أن تؤخذ المعادلات المتعددة في الاعتبار، مثل توفير مخزون عقاري للتعمير، والحفاظ على الثروات الطبيعية ولا سيما الأراضي الزراعية، و حق الأجيال المقبلة فيها.

إن التنافس الحاد والصراع الذي نشهده

## ١. التوسع العمراني وعدم تحقيق تنمية مستدامة و شاملة

نظرا إلى القيمة الزراعية للأراضي الزراعية التي يكتسحها سنويا التوسع العمراني والصناعي، سواء أكان ذلك مبرجما في إطار إعداد أمثلة تهيئة عمرانية أو عشوائيا، فقد اضطرت الجهات المختصة في الدولة إلى التدخل للمحافظة على هذه الثروة غير المتجددة بسن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١١ نوفمبر ١٩٨٣ والمتعلق بحماية الأراضي الزراعية .

لم يأت قانون منع استعمال الأراضي الزراعية الخصبة لأغراض غير زراعية

## ج- زراعة حضرية دائمة داخل النسيج العمراني

يتميز هذا النوع من الأنشطة الزراعية داخل العمران بالديمومة التي تؤمنها أمثلة التهيئة العمرانية التي صادق عليه أمر وزاري، بحيث لا يمكن تغيير صبغة هذه الأراضي إلا بإصدار أمر وزاري آخر يلغي الأول، وهذا عمل معقد، وخصوصاً أن هذا النوع من تصنيف الأراضي يكون عادة مزوداً بمياه الري التي تصرف عليها الدولة أموالاً طائلة، ويمثل أنشطة زراعية متطورة تلبى حاجات السوق المحلية من الانتاج و تسويق الفائض بالمدن الأخرى.

و لكن المؤسف هنا أن العديد من رؤساء البلديات لا يزالون يرون هذه الأراضي عبارة عن مدخرات عقارية مخصصة للبناء في المستقبل.

## د- زراعة حضرية داخل العمران و محمية بقوانين

يخصّ هذا الصنف من الأنشطة الزراعية الأراضي المصنفة مناطق مروية عمومية وغابات بقانون حماية الأراضي الزراعية، تلك الأراضي التي لا يمكن استعمالها لأغراض غير زراعية. ويخضع تغيير صبغة هذه الأراضي لقوانين صعبة ومعقدة. و بهذا فإنها عادة ما تكون مجهزة بوسائل الري و تعتمد على طرق انتاجية متطورة، فهي مصدر كبير للإنتاج.

## الخاتمة

بدأت السلطات المحلية المختصة بالتهيئة العمرانية تفهم وجود المساحات الزراعية داخل النسيج العمراني، وأصبحت تعتبره مناطق خضراء تعطي طبيعة المكان جمالية أكثر، وتطور نسبة المساحة الخضراء للفرد داخل النسيج العمراني.

ويمكننا أن نؤكد اليوم على تطابق الأهداف في مسألة الزراعة الحضرية داخل المدن بين كل الأطراف المتداخلة: من وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، إلى وزارة الفلاحة (الزراعة) والموارد المائية، إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية (البلديات)، إلى وزارة البيئة والتنمية المستدامة، فالكل يؤكد على أهمية حماية الأنشطة الزراعية داخل النسيج العمراني، و بالتالي حماية الأراضي من الزحف العمراني، سواء أكان منظماً بأمثلة تهيئة عمرانية أم غير منظم.



غرس النخيل وتربية الماعز بمدينة توزر

التي تحيط بالمباني السكنية، ولا سيما في مناطق سكرة، ومرناق الحمامات، ومنزل بوزلفة، وبني خلاد، والعديد من المدن الأخرى؛ وكذلك أشجار النخيل التي تحيط بالمباني السكنية وبحافتي الطرقات في المدن على حدّ سواء، كما تحيط بفضاءات الأبنية الإدارية التابعة للدولة، كتلك التي في مدينة توزر وسواها من مدن الجنوب التونسي.

تعرض منطقة سكرة بولاية أريانة، ومنطقة مرناق بولاية بن عروس، لقربهما من العديد من مراكز العمران والمناطق الصناعية، لضغط كبير من التوسع العمراني المنظم وغير المنظم الذي يتلخّص في التجمعات السكنية التي لم يُرخّص لإنشائها، والأبنية الفردية التي تختص عموماً بالمساحات الكبيرة حيث يمكن ممارسة العديد من الأنشطة الزراعية. وعلى الرغم من هذا الضغط العمراني المنظم وغير المنظم في هذه المنطقة فإن العديد من المزارعين يواصلون تعاطي الأنشطة الزراعية المتمثلة في غراسات البرتقال، والأشجار المثمرة، وغابات الزيتون، وزراعة العلف والخضار، ومشاتل الزينة، وتربية الحيوانات.

أما بالنسبة إلى مدينة توزر في الجنوب التونسي، فإن الزراعة الحضرية متمثلة هناك في أشجار النخيل والخضار، وزراعة الأعلاف، وتربية الماعز. ويُستعمل المنتج أولاً لتلبية الاحتياجات العائلية، وما بقي يباع بالسوق المحلية، أو بأسواق المدن المجاورة.

تتميز مدن الواحات في الجنوب التونسي بغرس أشجار النخيل على حافتي الطرقات. كما تتميز بالمساحات غير المبنية، التي تملكها الدولة، أو تكون من الأملاك الخاصة. ويعتبر هذا النوع من الأنشطة الزراعية مصدر رزق لا يستهان به للعديد من العائلات.

و الواقعة داخل المدن؛ وتؤمن ديمومتها أيضاً. ولكن على الرغم من كل هذه الحوافز يعتبر العديد من رؤساء البلديات هذه الأراضي بمنزلة مخزون عقاري مستقبلي للتحضر.

ترتكز السياسة الحالية للدولة على عدد من القوانين الصادرة التي تدمج الأنشطة الزراعية في خطط الإدارة باعتبارها طريقة لإدارة موارد التربة، وتولي أهمية كبرى لتعاون مختلف الوزارات، مثل وزارة الفلاحة والموارد المائية، ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية (البلديات...)، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة للتنسيق فيما بينها بهدف المحافظة على المناطق الزراعية داخل المدن وحولها.

التوسع العمراني العشوائي نتج عنه العديد من المساحات غير المبنية داخل المدن، والتي تمادت فيها الأنشطة الزراعية. وبحسب ديمومة هذه الأنشطة الزراعية على المساحات غير المبنية، يمكن اعتماد التصنيف التالي :

## أ- زراعة حضرية غير دائمة

يعتبر هذا النوع من الزراعة مرحلياً، يمتد على المساحات الصغيرة التي سببها التوسع العمراني غير المنظم. تُستغلّ هذه الأراضي خاصة لزراعة الخضار، ويُسوّق المنتج في المدينة نفسها، أو في أخرى مجاورة. وهذه الأراضي معرضة لأن تستعمل لأغراض غير زراعية في أي وقت، لغياب أي أدوات من شأنها أن تغير صبغة الاستغلال الحالية.

## ب- زراعة حضرية شبه دائمة

يهمّ هذا النوع من الزراعة خصوصاً غرسات البرتقال والعديد من الأشجار المثمرة

## وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت ESDU

تعمل وحدة البيئة والتنمية المستدامة كمركز مُميّز علمي للبحوث من أجل التنمية تحت مظلة كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت.

استطاعت وحدة البيئة والتنمية المستدامة، منذ تأسيسها في العام ٢٠٠١، أن تثبت نفسها كأحد رواد البحث العلمي والابتكار في مجال سبل العيش المستدام في المناطق الجافة، بشكل عام، وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية بشكل خاص.

ترتبط وحدة البيئة والتنمية المستدامة بشبكة من اتفاقيات التعاون والعمل المشترك مع عدد كبير من الهيئات الدولية، منها على سبيل المثال، مركز البحوث للتنمية الدوليّة - كندا، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والصندوق العالمي للتنمية الزراعية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات غير

الحكومية المحلية، الإقليمية والدولية، وقد تجاوز مجموع الهبات والعقود البحثية التي أدارتها الوحدة ٨ مليون د.أ.

تنفذ وحدة البيئة والتنمية المستدامة منذ مطلع العام ٢٠٠٥ مشروع "التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في ميدان الزراعة الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بتمويل من مركز البحوث للتنمية الدوليّة - كندا، وبالتعاون مع شبكة الموارد حول الزراعة الحضرية والأمن الغذائي التي مولت إصدار الطبعة العربية من مجلة الزراعة الحضرية.

مدير مشروع "التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في ميدان الزراعة الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا": د. رامي زريق  
منسق وحدة البيئة والتنمية المستدامة: د. شادي حمادة  
منسق أنشطة الزراعة الحضرية في وحدة البيئة والتنمية المستدامة: م. زياد موسى.



## Urban Agriculture Magazine - Arabic edition

### مجلة الزراعة الحضرية

العدد الرابع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦: التدريب والارشاد، صياغة السياسات والقوانين ووضع خطط العمل المتعلقة بالزراعة الحضرية.

تصدر وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU) النسخة العربية من مجلة "الزراعة الحضرية" بدعم من "شبكة مراكز الزراعة الحضرية والأمن الغذائي" (RUAF، "رواف").

تصدر حالياً مجلة "الزراعة الحضرية" بخمس لغات مختلفة (الإنكليزية، الفرنسية، الإسبانية، الصينية والبرتغالية). كما أنّ المجلة سوف تصدر بمعدل مرتين في السنة.

عرضت النسخة الثالثة من المجلة في "الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي" الذي عقد في كندا في حزيران/يونيو ٢٠٠٦

رئيس التحرير: د. سلوى طعمه طوق  
مستشار: د. جو نصر

تدقيق لغوي: د. ديزيره سقال  
التصميم والطباعة: شركة ألوان للتجهيزات الطباعة ش.م.م.

تلفاكس: ٠٩٦١/١/٥٥٢٥٥٥

E-mail: colours\_printing\_services@yahoo.com

### ESDU

(وحدة التنمية البيئية والمستدامة، الجامعة الأميركية في بيروت)، لبنان:

P.O.Box. 11-0236  
Riad El Solh 1107 2020  
Beirut, Lebanon  
Visitors' Address: Bliss Street,  
AUB, Beirut  
Tel: +961.1.374374  
Ext: 4458 or 4503  
Fax: +961.1.744460  
E-mail: shamadeh@aub.edu.lb  
Website: www.ecosystems.org

Urban agriculture magazine  
P.O.Box 64, 3830 AB Leusden  
The Netherlands  
Visitors' Address:  
Kastanjelan 5, Leusden.  
Tel: +31.33.4943086  
Fax: +31.33.4940791  
e-mail: ruaf@etcnl.nl  
website: www.ruaf.org

# مجلة الزراعة الحضرية

هذه المنظمات، وطريقة مساهمة هذه المنظمات في تحسين النفاذ الى الموارد، والمعلومات، والخدمات، والاسواق، وتحليل بناء الشراكات والتحالفات. من المهم أيضاً وصف نقاط القوة ونقاط الضعف في الهيكليات والآليات الإدارية، والاستراتيجيات المستخدمة، وتحليلها.

تشمل عبارة "المنتجين" في هذه المجلة، المزارعين المشاركين، او المجموعات المشاركة، في سلسلة الانتاج الاساسية (كمؤمّن للمواد الاساسية، وكمعينين بإعادة تدوير النفايات)، والاشخاص المشاركين في أنظمة الانتاج المتعددة، وصغار الوسطاء الذين يشاركون في سلسلة التسويق/التجارة في إطار منظمات الانتاج الصغيرة.

### ٢٠٠٧

– العدد ١٨: نيسان/أبريل: إدارة المياه الحضرية المستدامة، الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام المياه في الزراعة في المدن (الجمع، التخزين، المواد الغذائية، العلاج، وما الى ذلك).

– العدد ١٩: ايلول/سبتمبر: الصحة والأمن الغذائي؛ الزراعة في المدن كاستراتيجية إضافية للتخفيف من وباء الأيدز وفيروس إتش آي في المسبب له.

– تطوير المؤسسات المصغرة، دور المبادرات الخاصة والمشاركة.

– دور الزراعة الحضرية في الحالات الطارئة (يتم استكشاف الأمر حالياً)، نرحب بالمقترحات.

– مؤسسات الزراعة في المدن.

– الشباب والتعليم والزراعة في المدن.

لا شك في أننا نرحب بكل المقترحات والتعليقات المتعلقة بالزراعة الحضرية.

### المقالات:

يجب أن تتألف المقالات حول الزراعة الحضرية من ٢٣٠٠ كلمة (٣ صفحات)، ١٦٠٠ كلمة (صفحتان) او ٧٠٠ كلمة (صفحة واحدة) ويفضل أن تكون مرفقة بخلاصة ومراجع (٥ على الأقل)، وأرقام وصور رقمية، او صور عادية ذات نوعية جيدة. يجب ان تكون المقالات مكتوبة بطريقة تفهمها مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في انحاء العالم. كما ندعوكم الى تقديم معلومات حول إصدارات حديثة، ومجلات، وأشربة فيديو، وصور، ورسوم هزلية، ورسائل، وتقييمات تكنولوجية، وورش عمل، ومحاضرات تدريبية، ومؤتمرات، وشبكات، ومواقع الكترونية الى آخره.

المهلة القصوى لتقديم المقالات التي سوف يتم اختيارها للنشر في العدد الخامس المقبل (باللغة العربية) والعدد ١٨ (باللغات الاجنبية) هي الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠٠٧.

تسهّل مجلة الزراعة الحضرية تشارك المعلومات حول آثار الزراعة الحضرية وتعمّق التحليل والنقاش في المسائل الحيوية المتعلقة بتنمية القطاع ونشر الممارسات "الفضلى" أو "الجيدة" في مجال الزراعة الحضرية.

تُنشر مجلة الزراعة الحضرية مرتين في السنة على موقع "رواف" الإلكتروني [www.ruaf.org](http://www.ruaf.org) وفي نسخة مطبوعة أيضاً وترجم النسخة الانكليزية الى الإسبانية والفرنسية، والصينية، والبرتغالية، وقد تُرجم بعض الاعداد الحديثة الى التركية والعربية.

يتم إصدار مجلة الزراعة الحضرية في إطار برنامج "رواف" بعنوان الزراعة الحضرية للمستقبل، بتمويل من الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا)، ومركز الابحاث والتنمية الدولي (كندا).

يهدف برنامج "رواف" – الزراعة الحضرية للمستقبل، في الأساس، الى المساهمة في خفض الفقر في المدن، وتحقيق الامن الغذائي وتحسين ادارة البيئة الحضرية وتمكين المزارعين في المدينة والمشاركة في الحكم بتطوير قدرات المعنيين المحليين بقطاع الزراعة في المدن، وتسهيل صياغة سياسات المشاركة وتعدد الأطراف المعنية، والتخطيط العملي في مجال الزراعة الحضرية بما فيه إعادة استخدام النفايات العضوية ومياه الصرف في المدن.

ترحب المجلة بالمبادرات الجديدة على مستويات الأفراد، والاحياء، والمدن، والبلاد، ويتم إيلاء الاهتمام الى النواحي التقنية الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية والسياسية لأنظمة إنتاج الاغذية الحضرية بشكل مستدام، وتسويقها ومعالجتها وتوزيعها. أننا نرحب بأي مقال حول المواضيع التي تهتمنا، ونهتم بنشره، الا ان المجلة تركز على مواضيع محددة (للاطلاع على اعداد سابقة بلغات غير العربية الرجاء زيارة موقع [www.ruaf.org](http://www.ruaf.org))

نرحب بمساهماتكم في نشر آراءكم لمقالات تعالج المواضيع المتعلقة بالزراعة الحضرية في العدد الخامس المقبل. كما سوف يتم نشر عدد من المقالات التي تعالج محور مشترك في الاعداد المستقبلية لمجلة الزراعة الحضرية التي تصدر بالتنسيق مع المجلات باللغات الاجنبية والتي تناول اخور الآتي: "تعزيز منظمات المنتجين الحضريين والمؤسسات المصغرة".

تطلب هذه المجلة مقالات حول تجارب منظمات المنتجين في المدن وضواحيها مع التركيز على المنتجين الفقراء، وذوي الدخل المنخفض، والمنتجين على نطاق صغير، والمنظمات القائمة. إن المنظمات غير الرسمية والرسمية مهمة على حد سواء، ويمكن أن تبرز درجات متفاوتة في إضفاء طابع رسمي على المنظمات.

أنواع المنظمات التي يمكن وصفها: – منظمات التمؤن الخاص والمنظمات الموجهة نحو السوق

– منظمات يديرها المنتجون  
قد تصف المقالات المشاركة في صنع سياسات